المنتدى الاشتراكي

العدد صفر، ربيع ٢٠١٢



همروجة شربل نحّاس ، تصحيح الأجور ، أداء الحكومة ، الاتحاد العمّالي العام ، مقاطعة إسرائيل ، الثورة في سوريا ومصر وحول العالم ، المرأة واليسار ، ذكرى برتولد بريخت

لماذا هذه الجريدة؟ لماذا «المنتدى الاشتراكي»؟

كخاتمة للوثيقة الأساسية، التي أطلقت حالتنا الحزبية الراهنة، والتي نخوضها في إطار ما سميناه «المنتدى الاشتراكي»، ورد ما يلي:

«إنها مبادئ أساسية التقينا حولها، من أكثر من تجربة تنظيمية تسترشد بالماركسية الثورية. وسوف نسعى، في الفترة القادمة، إلى بناء الإطار المناسب، القادر على إطلاق نقاش فكري، وسياسي واسع، يساعد على بناء الكوادر والمناضلين الثوريين، ونسج الروابط العضوية مع الحركة العمالية، وكل الفئات الشعبية المتضررة من النظام الاجتماعي –الاقتصادي–السياسي القائم، في بلدنا، كما على بلورة الخطة والبرنامج الصالحين لخوض معركة هؤلاء، معهم ووسط صفوفهم، لأجل مجتمعٍ نقيض يكون بديلاً ثورياً من ذلك الذي نعاني ويلاته، إلى الآنً. ومن هذا النقاش، نأمل أن تتكوَّن الأرضية المناسبة لإنتاج وثيقة أكثر شمولاً وملموسية، تتناول، في الوقت عينه، المبادئ الفكرية العامة، المفترض أن يهتدي بها عملنا، والفهم السياسي لمهامنا، الأولية والانتقالية، على ضوء القراءة الدقيقة للواقع الذي نعيش فيه.»

النقاش المشار إليه أعلاه سوف يتم عبر قنوات عدة، بالتأكيد، إحداها هي الجريدة، التي طالما لعبت دوراً حاسماً، في بناء الأحزاب السياسية، ومن ضمنها، بوجه خاص، الأحزاب الثورية، وكانت «جزءاً من منفاخ حدادة هائل»– بحسب تعبير الثوري الروسي الكبير، فلاديمير إيليتش أوليانوف، المعروف بلينين، في كتابه ،ما العمل؟– «ينفخ في كل شرارات النضال الطبقي، والسخط الشعبي، ويجعل منها حريقاً عامّاً». وقد نفخت الجريدة، أيّاً تكن الأسماء التي حملتها، على امتداد حياة الحزب البلشفي، قبل ثورة أكتوبر ١٩١٧، نفخت الحيوية والحياة في الحزب الذي قاد أول ثورة عمالية ظافرة، في التاريخ، بصرف النظر عن التقلبات، والهزات، التي ستحول لاحقاً دون استمرار الطابع الثوري الديمقراطي المميَّز، للحزب الشيوعي السوفييتي، ودون نجاح تلك الثورة في الصمود، أمام الهجمات المضادة، سواء من داخل الحزب المشار إليه، هو بالذات، أو من الخارج، المحلي والأجنبي، المناهض بشراسة منقطعة النظير، لعملية التغيير الثوري.

هذا ولقد وقفنا، حين فكرنا في إطلاق تسمية على جريدتنا، إزاء أكثر من احتمال واحد. اندفعت إلى الواجهة اقتراحات شتى، بينها استعادة تسمية هذه أو تلك من النشرتين، اللتين كان يصدرهما كلا الرافدين اللذين اجتمعا في «المنتدى الاشتراكي». بيد أننا امتنعنا عن تبنّي أيٍّ من التسميتين، سواء منهما »المنشور»، أو «ما العمل؟»، وقلنا نُماهي بين اسمَي الحالة التنظيمية والجريدة. وهكذا كان. إذ توافقنا على أن يكون اسم الأخيرة، هو أيضاً، «المنتدى الاشتراكي»... وذلك لأكثر من سبب:

–لأننا لا نريد للجريدة فقط أن تعبر عن خطَّيْنا الفكري والسياسي، وتنشر فهمنا للتغيُّرات العُظمى، التي تشهدها، في الوقت الراهن، المنطقة العربية، ولما سيكون لذلك من ارتدادات جسام، على المستويين، الإقليمي والعالمي، بل نود، في آن، أن تضطلع بدورٍ فاعل في إعادة تجميع كتلة مؤثِّرةٍ من اليسار الثوري، حول الخطَّينٍ المنوه بهما أعلاه؛ وفي إطلاق سيرورة فعلية لعملية النمو والانتشار الجماهيريين لليسار الثوري المذكور.

–ولأننا، في سياق ذلك، نود، أيضاً، أن نُغلِّب ، في فهمنا للمركزية الديمقراطية الحزبية، موقع الحياة الديمقراطية، إلى هذا الحد أو ذاك، على الانضباط الصارم، وإن نكن لا نريد أن نمضي في ذلك، بالتأكيد، إلى حد الميوعة، والتسيُّب و...الفوضى!! بمعنىٍ آخر، إننا لَنتطلع لأن تكون مركزيتنا وديمقراطيتنا منسجمتين تماماً مع إطلاق عملية الإبداع، والتجاوز، في شتى المجالات، وعلى شتى الصُّعُد، الفكرية، كما السياسية، كما التنظيمية. ومن هذا المنطلق، بالذات، نطمح لأن تكون جريدتنا مفتوحةً، على مصراعيها، لإسهاماتٍ خلاقة، من خارج هيئة التحرير، طالما هي تخدم تطلعنا الأساسي إلى استقبال الرياح الثورية، التي تهب الآن، من الجهات الأربع، في الوطن العربي الكبير.

العدد الأول من «المنتدى الاشتراكي»، في متناول القارئ اللبناني، كما العربي، الآن، وذلك سواء في الفضاء الافتراضي، الإلكتروني، أو على شكل جريدة مخطوطة عادية. وبقدر ما ستكون جريدتنا من إبداع، وبقلم، محررين منظَّمين، ضمن الحالة الحزبية الضيقة، نتطلع لأن يشارك ، أيضاً، في عملية الإبداع هذه، كلُّ أصحاب الرأي، الثوريين، من خارج «المنتدى الاشتراكي».

المنتدى الاشتراكي

نشرة غير دورية تصدر عن
«المنتدى الاشتراكي» – لبنان

للاتصال: prj@socialist-forum.org

همروجة شربل نحاس، «الشيوعي»(!)

جاءت استقالة وزير العمل شربل نحّاس لتُثبت توجّهات التحالف الحاكم اليوم. فشل نحّاس في إمرار قانونه، بسبب التوازنات الطائفية والمذهبية الضيّقة، واستشراس ممثّلي الرأسمال، في الكتلة التي انضم إليها. وقد عبّر هو عن هذا الوضع، في تصريحه في ٢٢ شباط ٢٠١٢، خلال استقبال وفد من الشيوعيين وأهل «اليسار»، فاعتبر أن المرسوم، الذي طلبوا منه توقيعه، جاء «بناء على اتفاق بين مجموعة تجار يشترون ويبيعون، ومجموعة نقابيين يُشترون ويُباعون، وجاؤوا ليخبرونا إن الورقة التي وقعوها يجب أن تمر»، و«أنهم يريدون اليوم فرض توحد، بين ما يسمونه هيئات اقتصادية، وما يسمونه قيادة اتحاد عمالي، لإعادة نظام فاشستي».

وهذا يضعنا أمام عدّة تساؤلات، أقلُّها ماذا كان يفعل «الشيوعي» في حكومة تضم «فاشستيين»؟ هل غاب عنه موقف بعض أعضاء كتلته، والتيّار الوطني الحرّ، العنصري تجاه الأجانب؟ هل يعلم أن التيار الوطني الحر من أشرس الرافضين لإعطاء الفلسطينيين حقوقهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المستحقّة، مثلاً، أو حق المرأة في إعطاء جنسيتها لعائلتها؟ هل ظن أن حزب الله يمثّل فعلاً آمال الفقراء وتطلعاتهم؟ هل غاب عن «العلماني» أنّه في كتلة هدفها المعلن حماية مصالح طائفة، لا بل شريحة طائفية في طبقة هي البرجوازية الكبرى المحلية، ومصالح تحالف سياسي يتشارك المسؤولية، في تأجيج الحقد الطائفي والمذهبي الأعمى؟

أثبت نحّاس، مرّة أخرى، أن التغيير في هذا النظام عصيٌّ من داخل مؤسسات الطبقة الحاكمة، وأن أصحاب العمل يمتلكون أدواتهم الناجعة، لتصفية أية محاولة لتحسين الوضع المعيشي، لأغلبية سكّان لبنان، من المادة السادسة في مقدّمة الدستور، إلى احتكارهم للاقتصاد، والقرار السياسي، وتصفيتهم لمؤسسات الطبقة العاملة، إلى العقيدة النيوليبرالية للدولة، المشتركة بين طرفي الصراع، في ١٤ و٨ آذار، والتي لا يشذ عنها أحد.

لم يكن مقدّراً لنحّاس أن يفعل أي شيء، وهو لو أراد ذلك فإن نظرته إلى الإصلاح لا تتعارض مع منطق الرأسمالية المتوحشة، وقد سبق له أن قدّم، مع مكرم صادر، مشروعاً «متكاملا» في حزيران من العام ١٩٩٩، وذلك بغية العمل على التصحيح المالي. واللافت في تلك الخطة هو التالي: خفض تدريجي لعدد الأساتذة، مع وقف التوظيف، وعدم تجديد العقود، وترشيد استخدام العناصر الموجودة في قطاع التعليم الرسمي، وإعادة هيكلة القطاع العام، والتخصيص، باعتباره جزءاً أساسياً من الإصلاحات، التي كانت تنوي الحكومة آنذاك (١٩٩٩) القيام بها، وعدم إلغاء العقود مع شركتي سيليس وأف تي أم أل ،بل التفاوض معهما لتقليص أسعارهما، ورفع الرسوم على المحروقات، وفرض الضريبة على القيمة المضافة. هذه العناوين لم تكن خطة حريرية– سنيورية، إنما هي ما فكر به الوزير نحاس،في عام ١٩٩٩.

لكن الأخطر من عدم إمكانية إصلاح النظام، من خلال وزير (بغضّ النظر عن «النزاهة» و«الكفاءة»)، إنما هو ردّة فعل اليسار الستاليني الإصلاحي على هذه المهزلة. فمنذ البداية، تم اعتبار نحّاس وزير اليسار والشيوعيين في الحكومة (ونذكّر بأنها حكومة تضم فاشستيين وأصوليين دينيين ومليارديرات)، في استغلال رخيص من قيادة الحزب الشيوعي الحالية، لغض الأنظار عن فشلها في أخذ موقف مشرّف من الثورة السورية، وخيانتها للطبقات الكادحة، وفشلها في السيطرة على حملة إسقاط النظام الطائفي،في العام الماضي، بعد أن فُتح الباب لمصادرتها من قبل تشكيلات طائفية (ذاتياً وموضوعياً)، وعجزها عن تقديم أجوبة عمّا تطرحه سيرورة الثورة في المنطقة. لقد روجوا له كمنقذ، وبعد استقالته بدأت تنهال عليه المدائح، وأصبح بنظر البعض (من مدّعي الشيوعية والتقدّمية) قدّيساً.

هذا التعامل، الذي قابل به الحزب الشيوعي نحّاس إن كان يدل على شيء فربما على قصر نظر، لا على المستوى السياسي وحسب، بل على المستوى العملاني المباشر، أيضاً، إزاء ضرورة تحريك الشارع، بمواجهة القضايا الاقتصادية والسياسية، لا انتظار الفرج من وزير أو مسؤول في سلطة معروفة حدودها، ومواقعها الحقيقية. لكن خطاب الحزب والإصلاحيين استقبل استقالة الوزير بتخوين الناس والعمال، لأنهم لم يقفوا إلى جانبه، في معركته. والطامة الكبرى هي أن من يقوم بهذا التخوين يعتبر أن الناس ستنتفض فقط، إن قلت لها كلمة «أجور»، وكأن القطب السياسي الطائفي الذي ينتمي إليه نحاس لا يعني شيئاً. فالناس فقدت ثقتها بهذه الطبقة، سواء انتمت إلى ٨ آذار أو إلى ١٤ آذار، وبالطبع لن تراها تدافع عن وزير (حتى ولو اتخذ موقف جريئاً)، في حين هو ضمن هذه التشكيلة.علماً بأنه لو كان اليسار يعمل على الحركة، في الشارع، بغض النظر عما قام به نحاس، لربما كنّا حققنا بعض المطالب، ولكن عندما «تؤجّل» حركة الشارع، لخدمة التضامن مع نحاس، تصبح القصة قصة بطولية، ولكن نهايتها دائماً هي نفسها: بكاء على الأطلال وتضامن مع فارس مهزوم، في لحظة الهزيمة.

إن حقوق العمال لن يمكن أن تكون، يوماً، هبةً من قديس وزاري. إنها حق، وإذا كانت كذلك، فلا يحق لليسار أن يتعامل معها، على غير هذا الأساس ، ويقوم بتقبيل يدين من يتضامن مع هؤلاء، فيما هذا الذي ينحنون الآن، أمامه، يقوم بدوره بالانحناء أمام زعيمه الطائفي، ويتولى تقديم استقالته له، لا لرئيس الحكومة، وطبعاً، لم يخطر بباله أن يتوجّه بها للعمّال والكادحين.على العكس، فهم من يجب أ ن يتوجّهوا إليه، في منزله، لإبداء التضامن معه، وتقديم آيات الشكر له، بما يكرس فكرة شديدة البؤس، هي تلك التي تعتبر أن مصير طبقة بأكملها يتوقف على مآثر فرد، ضمن السلطة الطبقية المسيطرة، يمتلك، بالمناسبة، نوايا طيبة.

وبالطبع ، فإن ذلك لَيبدو غريباً جداً، ومتناقضاً، بل مستهجناً للغاية، حين يكون يتم، في لبنان، فيما الجماهير الشعبية الواسعة، في أقطار عربية شتى، تصنع مصيرها، اليوم، في الشوارع والميادين!!!

تصحيح الأجور واستعصاءات النظام اللبناني

لم يشكّل تصحيح الأجور يوماً، في تاريخ لبنان الحديث، مادةً للتجاذبات بين مختلف القوى السياسية (بما فيها الدولة وأجهزتها القضائية) والنقابية، كما حصل في ظل حكومة نجيب ميقاتي الثانية. هذه التجاذبات أدّت إلى اصطفافات غير مسبوقة في تاريخ لبنان، فلأول مرة نشاهد قيادة الاتحاد العمالي العام تقف إلى جانب أرباب العمل الممثَّلين بما يسمى بـ «الهيئات الاقتصادية»، في وجه وزيرٍ للعمل يسعى فعلاً للحد من عملية نهب أجور العمال وذوي الدخل المحدود، المتفاقمة مذ سيطر النهج الحريري النيوليبرالي على الاقتصاد اللبناني. فبعد أن كانت تلك الأجور تشكّل أكثر من ٦٠٪ من الناتج المحلي، أصبحت اليوم لا تتخطى الـ٢٢٪ منه، إذ إنها، بموجب هذا النهج، الباب الوحيد لتخفيض كلفة الإنتاج، أما الربح، فلا يجوز المساس به مهما كانت الظروف.



إضراب هيئة التنسيق النقابية يوم ٢٠١١/١٢/١٥

في ظل هذا النهج، أراد أطراف هذه الحكومة – خاصةً أطراف المعارضة السابقة – أن يسجِّلوا نقطة على الموالاة السابقة والمعارضة الحالية، من أجل إبراز أنفسهم كمدافعين عن حقوق الناس، بعكس خصومهم. فتنطحوا وآلوا على نفسهم تصحيح أجور العمال والموظفين، الأمر الذي لم يحصل منذ العام ١٩٩٦، إذا استثنينا «مكرمة» الـ ٢٠٠٠٠٠ ليرة، غير القانونية، التي قدمتها إحدى حكومات السنيورة للبنانيين، سنة ٢٠٠٨، بالإضافة لمراسيم بدل النقل والمنح المدرسية، غير القانونية أيضاً، والتي لم يستفد منها أكثر من نصف الأجراء اللبنانيين. ففرضوا على حلفائهم الجدد، الذين صنفوا نفسهم كوسطيين، إدراج الموضوع في بيان الحكومة بعد تشكيلها، وهذا ما حصل، فالتزمت هذه الأخيرة في بيانها بأن تعالج مشكلة تصحيح الأجور، خلال العام ٢٠١١. إلا أن المناكفات بين أطراف التحالف الهجين لهذه الأكثرية أدت إلى تأخير البحث بالموضوع، إلى أن بدأوا يشعرون بضغط الزمن، بالنظر إلى الالتزام المذكور، وبدأ مسلسل مراسيم تصحيح الأجور.

في البداية، وتحت ضغط الزمن، كما سبق، صدر عن الحكومة، بالأكثرية، مرسوم غير مدروس ومتسرع، رفع بموجبه الحد الأدنى إلى ٧٠٠ ألف ليرة، وأعطيت زيادة ٢٠٠ ألف ليرة على الأجور التي لا تتخطى المليون ليرة، و٣٠٠ ألف ليرة على الأجور، التي تزيد على المليون ولا تتخطى المليون وثمانمئة ألف ليرة، فيما حرم الأجراء الذين تتخطى أجورهم المبلغ الأخير من أية زيادة. لم يوافق وزير العمل، شربل نحاس، على هذا المرسوم. أما الاتحاد العمالي العام، فسارعت قيادته، التي تدين بالولاء لتحالف الثامن من آذار، وتحديداً لنبيه بري، إلى إعلان موافقتها عليه، على أساس مبدأ «خذ وطالب»، بالرغم من تحفظها على عدم شمول الزيادة جميع الأجراء. غير أن مجلس شورى الدولة رفض المرسوم المذكور، لعدم قانونيته، نظراً لعدم شموله كل الأجراء، وتوزيعه لهم على شرائح، بدلاً من تقسيم الأجر إلى شطور، ونظراً إلى بدعة الزيادة المقطوعة وغير العادلة على الإطلاق. أما قيادة الاتحاد العمالي العام فتمسّكت بالمرسوم، على أساس توهمها أن الحكومة ستصحِّحه لجهة شموله جميع الأجراء، لكن الحقيقة كانت أن هذه القيادة، وبإيعاز من الأطراف السياسيين الذين تمثِّلهم، كانت تحاول رمي الكرة في ملعب وزير العمل، الذي رفض القرار، من أجل تحميله مسؤولية «قوننة» المرسوم الآنف الذكر. لكن شربل نحاس لم يحرِّك ساكناً من أجل إحياء القرار، لأنه كان يملك تصوراً آخر لتصحيح الأجور، فالأجر بالنسبة له يجب أن يكون «أجراً اجتماعياً»، يشكّل بمجموعه كل التكاليف الأساسية لحياة العامل، من مسكن وملبس ومأكل وصحة وتنقُّل، كي يكون قادراً على الاستمرار في ممارسة عمله، أي باختصار، كان يسعى لإعادة تعريف الأجر، بحسب المفهوم الأساسي لرأس المال. من هنا، أتى طرحه، الذي قدَّمه للجنة المؤشر، لضم بدل النقل والتغطية الصحية إلى أساس الأجر، لكنه لم يحظَ بتأييد أي من الطرفين الآخرَين في اللجنة، عنينا الهيئات الاقتصادية والاتحاد العمالي العام، وكانت هيئة التنسيق النقابية، المشكَّلة من نقابات المعلمين في القطاعين العام والخاص، بالإضافة إلى موظفي القطاع العام، الطرف الوحيد الذي قبل بطرح الوزير، على أساس أنه طرح الحد الأدنى المطلوب لتصحيح الأجور. لكن الهيئة المذكورة، لم تكن طرفاً رسمياً في اللجنة، لذا رفض الاتحاد العمالي العام انضمامها إليها، ولكن وزير العمل، وبحكم صلاحياته، أصر على وجود ممثليها، كمستشارين في الاجتماعات.

لم تؤدِّ اجتماعات لجنة المؤشر إلى أي اتفاق على صيغة موحَّدة لتصحيح الأجور، بسبب تمسُّك كل طرف بالصيغة التي طرحها. فأصرَّ وزير العمل، تدعمه هيئة التنسيق النقابية، على تصوره، السابق تفصيله، لتصحيح الأجور، كما أصرت الهيئات الاقتصادية على رفض هذا التصور والتمسك بطرحها لزيادة مذلة ومهينة، بحجة عدم قدرة القطاع الخاص، الذي سبق ونهب قوت اللبنانيين وأموالهم، على مدى سنين طويلة ولم يزل، على تحمل أعباء أية زيادة خارج إطار طرح هذه الهيئات، وأن ذلك سيؤدي إلى إقفال معظم المؤسسات وتشريد العاملين فيها. ورفض الاتحاد العمالي العام بدوره تصور الوزير، بحجة أن أرباب العمل لن يقبلوا به، ولا قدرة لهم على تطبيقه، وأن تمسُّك الوزير نحاس بطرحه سيؤدي إلى إضاعة الفرصة لتصحيح ما للأجور. لكن حقيقة موقف هذه القيادة الصفراء هي أنها غير مستعدة للدفع بأي اتجاه يؤدي إلى مواجهة حقيقية مع سلطة رأس المال، لا بل ترهن مواقفها التصعيدية، إذا وُجدت، بمصالح القوى السياسية البرجوازية التي تدين لها بالولاء.

لم تُسفر الاجتماعات إذاً، كما ذكرنا، عن اتفاق، فتولى شربل نحاس زمام المبادرة، وقدم إلى مجلس الوزراء مشروعاً لمرسوم، صاغ فيه تصوره لمعالجة موضوع الأجور. لكن المشروع المذكور لمَ يُطرح للتصويت على الطاولة، بل على العكس من ذلك، أخرج الساحر الميقاتي من كُمِّه مشروع مرسوم اتفق على تفاصيله مع الهيئات الاقتصادية، من دون الرجوع إلى وزير العمل، المخوَّل وحده بموجب القانون أن يجري مثل هذه الاتفاقات ويطرحها على مجلس الوزراء، ولا إلى القيادات النقابية. وقضى المرسوم برفع الحد الأدنى للأجور إلى٦٠٠ ألف ليرة، وزيادة ٣٠٪ على ألا تتعدى ٢٠٠ ألف ليرة للأجور ما بين ٥٠٠ ألف ليرة ومليون ليرة، وزيادة ٢٠٪ على ألا تتعدى ٢٧٥ ألف ليرة للأجور التي تزيد عن المليون ليرة. وبسبب استعجال قوى الثامن من آذار لتصحيح الأجور، كيفما كان، وافق مجلس الوزراء بالأكثرية على المشروع، ولم يصوِّت ضده سوى شربل نحاس، ومن باب التضامن معه، لا عن اقتناع، معظم وزراء تكتل التغيير والإصلاح. ولكن ردود فعل كل التكتلات والاتحادات النقابية العمالية كانت موحدة على رفض هذا المرسوم، واعتباره «قراراً مذلاً ومهيناً ويستخف بعقول الناس». وبدأت الدعوات إلى الإضراب والتظاهر، ولكن بمواعيد مختلفة، فدعت هيئة التنسيق النقابية للإضراب والتظاهر ليوم الخميس في ١٥/١٢/٢٠١٢، أي بعد أسبوع من تاريخ صدور المرسوم، في حين دعا الاتحاد العمالي العام إلى موعد آخر «بين العيدين»(!!). وكان التجاوب والحماس أكبر مع الدعوة الأولى، بسبب أن الأمر لا يحتمل التأخير، من جهة، وبسبب عدم الإيمان بجدية الدعوة الثانية، من جهة أخرى، نظراً لتاريخ القيادة الحالية للاتحاد العمالي العام، الحافل بالتراجع، في اللحظة الأخيرة، عن الإضراب والتظاهر.

وبالفعل، تم الإضراب والتظاهر، في موعدهما، بحسب دعوة هيئة التنسيق النقابية، فأقفلت معظم المدارس في لبنان، ونزل الآلاف إلى الشارع، احتجاجاً على الزيادة المذلَّة. أما على المستوى السياسي، فكادت نتيجة التصويت على المرسوم تطيح التحالفات القائمة، خاصةً بين التيار الوطني الحر وباقي حلفائه، بما فيهم حزب الله. غير أن هذا الأخير، عاد وحسم موقفه، ولو ظاهرياً، وأعلن تموضعه الجديد إلى جانب مقاربة الوزير نحاس، وتم التوافق على إعادة طرح الموضوع على طاولة مجلس الوزراء، بعد أن وضع مجلس شورى الدولة شروطاً لقبول القرار، وبعدما أصرّت حركة أمل على إلغاء أي كلام على التغطية الصحية، على أساس أن وزيرها، علي حسن خليل، وزير الصحة، لديه مشروعٌ متكامل حول الموضوع. أعيد إذاً طرح موضوع تصحيح الأجور، بحسب مقاربة شربل نحاس،

وصدر مرسوم جديد، وافقت عليه أغلبية وزراء التحالف، فضُمَّ بدل النقل إلى أساس الأجر، وأصبح الحد الأدنى ٨٦٨ ألف ليرة، وزيدت الأجور بنسبة ١٨٪ على الشطر الأول، حتى مليون ونصف مليون ليرة، و ١٠٪ على الشطر الثاني، الذي يزيد على مليون ونصف مليون ليرة، ولا يتجاوز مليونين ونصف مليون ليرة. لكن أرباب العمل رفضوا المرسوم الجديد، وهددوا بالويل والثبور وعظائم الأمور، فعلى حد تعبير أكثر من ممثل لهم، كان تطبيق المرسوم سيؤدي إلى إقفال المؤسسات، وتشريد العمال والموظفين في القطاع الخاص، علماً بأن أرباح هذا الأخير في تزايد مستمر، باستثناء بعض الحالات القليلة جداً، التي تكون فيها المؤسسات صغيرة وضعيفة، بالأساس. أما قيادة الاتحاد العمالي العام، فلم تكن تستطيع أن تعترض على هذا المرسوم، على أساس أنه يرفع الأجور إلى مستوىً أعلى مما كانت قد وافقت عليه، بموجب «الاتفاق الرضائي» بينها وبين الهيئات الاقتصادية، من جهة، وعلى أساس أن القوى التي تخضع لها هذه القيادة وافق وزراؤها على المرسوم، من جهةٍ أخرى. غير أن تلك القيادة والقوى السياسية التي تسيِّرها، كانوا يراهنون ضمناً على رفض مجلس الشورى لهذا المرسوم، مرةً جديدةً، الأمر الذي ما لبث أن حصل، فبان الموقف الحقيقي لتلك القيادة، برفض المرسوم، والتمسك بـ«الاتفاق الرضائي».

ردَّ مجلس شورى الدولة، المرسوم، إذاً، تحت ضغط الهيئات الاقتصادية والتحالف الوسطي، الحاظي بدعم نبيه بري الذي، كما ذكرنا سابقاً، كان يسيطر، بواسطة الاتحادات النقابية الوهمية، على قيادة الاتحاد العمالي العام، التي ساهمت بدورها في إسقاط المرسوم المذكور، بحجج واهية، كعدم جواز تدخل الحكومة في مسألة تخص «أطراف الإنتاج»، الذين توافقوا بشكلٍ رضائي. وبعد أخذٍ وردّ، أعاد وزير العمل صياغة مشروعه، بما يتناسب مع «متطلبات القانون»، بحسب مجلس الشورى، فألغى كل ما يُذكر حول بدل النقل، مع الحفاظ على الحد الأدنى، كما ورد في المرسوم السابق، وزيادة باقي الأجور بما يتناسب مع البدل المذكور، وأرسل المشروع الجديد إلى مجلس الشورى قبل عرضه على مجلس الوزراء. فوافق مجلس الشورى على الصيغة المُرسَلة إليه، ولكن «أطراف الإنتاج»، يدعمهم سياسياً التحالف الوسطي وقوى ١٤ آذار، أصرّوا على «الاتفاق الرضائي» الذي يرفع الحد الأدنى إلى ٦٧٥ ألف ليرة، مع إبقاء بدل النقل وموضوع المنح المدرسية، على حاليهما، مع العلم بأن مجلس الشورى كان قد نشر قراراً، بمثابة حكم قضائي، يلغي بموجبه كل مراسيم النقل، التي صدرت منذ ١٩٩٥، والتي يمكن أن تصدر لاحقاً، وذلك كنتيجة لعدة مراجعات، كانت نائمة في الأدراج، منذ عدة سنوات، من قبل كل الهيئات الاقتصادية، من صناعيين وتجار ومصرفيين. ونتيجة للتدخلات السياسية وضغوط أطراف التحالف الأكثري، لا سيما الطرف السياسي الذي ينتمي إليه الوزير، عنينا تكتل التغيير والإصلاح، بحجة الحفاظ على ما يسمى «التضامن الوزاري» واستمرارية الحكومة، رضخ نحاس وعمل على «قوننة الاتفاق الرضائي»، مع أنه لم يكن مقتنعاً به. وقدّم إلى مجلس الوزراء ثلاث صياغات، واحدة لمشروعه الذي وافق عليه مجلس الشورى، وواحدة مستوحاة من الاتفاق الرضائي، مع المحافظة على المتطلبات القانونية، كما يراها مجلس الشورى، والثالثة هي الاتفاق المذكور، كما هو. فوافق مجلس الوزراء بشبه إجماع، باستثناء نحاس وحده، على الصياغة الثانية، وصدر مرسوم تصحيح الأجور الأخير، الذي يرفع الحد الأدنى إلى ٦٧٥ ألف ليرة، ويعطي زيادة ١٠٠٪ على الشطر الأول، حتى ٤٠٠ ألف ليرة، بعد تنزيل الـ ٢٠٠ ألف ليرة، التي كانت أعطيت عام ٢٠٠٨، على ألاّ تقل الزيادة على هذا الشطر عن ٣٧٥ ألف ليرة، ويعطي أيضاً زيادة ٩٪ على الشطر الثاني، حتى مليون ونصف مليون ليرة لبنانية، لكنه لم يُشِر إلى أي بدلٍ خارج إطار الأجر، وبقي مرسوم بدل النقل، الذي ما زال مادة للسجالات والمناكفات السياسية، حتى كتابة هذه السطور، معلّقاً.

دروس واستنتاجات

لم يكن الدخول في تفاصيل هذا المسلسل الممل سوى وسيلة للخروج باستنتاجات ومواقف عديدة، حول العفن الذي يضرب لبنان على المستويات كافة، السياسية والاقتصادية–الاجتماعية، والنقابية.

فعلى المستوى السياسي، تبيَّن فعلاً مدى أهمية الأوضاع المعيشية للناس، لدى الأطراف السياسيين،على اختلافهم، إذ إن هذه الأوضاع لا يمكن أن تكون سوى مادة دسمة للمزايدة، من أجل كسب الأصوات في الانتخابات. فالبرامج الاقتصادية–الاجتماعية لكل القوى الممثَّلة في مجلسي النواب والوزراء، سواء كانت موالية أو معارضة، تتراوح بين الليبرالية المتصدِّقة، والنيوليبرالية المتوحشة. فبرنامج حزب الله، مثلاً، الليبرالي بامتياز والداعم للاقتصاد الحر، مع أنه قائم على مبدأ التعاون بين الطبقات الإسلامي، لا يمكن أن يعطي الطبقات الكادحة أكثر مما تسمح به البرجوازية، ولكن من واجب هذه الأخيرة أن "تتصدَّق" على الفقراء بما تستطيع، من دون أن يؤدي ذلك إلى إلغاء الطبقات، لأن الله ،بحسب قناعاته، خلق الناس "طبقات طبقات"، وعلى هذه الطبقات أن تكون متضامنة، لأن الصراع في ما بينها يفتِّت الأمة. هذا بالإضافة إلى المجاهرة بالهروب من الاهتمام بالوضع الاقتصادي للبلد، وبشؤون الناس الحياتية والاجتماعية، في مقابل إفساح المجال أمام العمل العسكري للمقاومة الإسلامية، ودعمها، سياسياً وديبلوماسياً. فكم مرة دعا أمين عام هذا الحزب، السيد حسن نصرالله، سعد الحريري، إلى العودة إلى الاتفاق الذي عقده الحزب مع والده لتوزيع الأدوار بينهما، أي أن تُترَك الحرية للحزب، في مقاومته العسكرية لإسرائيل، في مقابل ترك الحرية للحريري في رسم سياسة البلد الاقتصادية–الاجتماعية. أما برنامج التيار الوطني الحر، فهو أيضاً ليبرالي، ويرقى في بعض جوانبه إلى التوحُّش، من حيث تقديسه للاقتصاد الحر، ولكنه ينادي بمحاربة الفساد. والمعروف أن هذا الأمر يشبه محاربة دون كيشوت لطواحين الهواء، في ظلِ نظام طائفي، كالنظام اللبناني، يسعى التيار المذكور كي يكون ممثلاً وحيداً لأحد مذاهبه. وإذا كان هذا برنامج

الطرفين الأكثر تمثيلاً، في تحالف الأكثرية الحالية ، فماذا نقول عن برامج البقية الباقية من قوى التركيبة اللبنانية، ماذا نقول عن حركة لا برنامج لها سوى السيطرة على الحصة الشيعية من هذه التركيبة؟ أو عن «حزبٍ تقدميٍّ اشتراكيٍّ» لا يحمل من الاشتراكية سوى التسمية؟ أما بقية الموالاة، أي الميقاتي وحلفاؤه، والقوى المجتمعة في المعارضة، فمعروفٌ جيداً أن نهجهم نيوليبرالي متوحش، بامتياز، ومعروفةٌ جيداً أيضاً قيمة العامل والأجير، في ظل هكذا نهج. في ظل تركيبة سياسية كهذه، إذاً، ماذا كان العمال وذوو الأجر المحدود ينتظرون؟ فمنطقيٌّ جداً ما جرى من تقاذفٍ لكرة تصحيح الأجور، بين الحكومة ومجلس شوراها وكل القوى السياسية، بالإضافة إلى أرباب العمل، ومن يدَّعون تمثيل العمال. وبالتالي، فمنطقيَّةٌ جداً،هي النتيجة المهزلة التي وصلت إليها هذه المسألة، كما أنه منطقيٌّ جداً أيضاً، أن تُستخدَم هذه القضية وغيرها من القضايا الاجتماعية الأساسية، كوسيلة لتصفية الحسابات السياسية، بين قوىً تعتبر الناس مجرد أرقام، في عدّاد شعبيتها. فيصبح وجود شربل نحاس في الحكومة قضيَّة بحد ذاتها، لأنه، بالنسبة لرئيسي الجمهورية والحكومة وحلفائهما، وزير مشاكس يعطِّل عمل الحكومة، ويعرقل مسيرتها، فالتخلص منه أو تدجينه يريحهم، ويشكِّل ضربة لميشال عون، خصمهم السياسي، وشريكهم في الحكومة، الذي يجد نفسه مضطراً لدعم وتغطية هذا الوزير، بالرغم من عدم توافقه مع كثيرٍ من زملائه في التكتل، وتدخل المعارضة على الخط لتحاول الانتقام من الوزير، الذي لا يرحمها، ويريد «تخريب» كل ما «أنجزته»، طيلة الفترة التي كانت خلالها في الحكم. ويتدخل الإعلام، الذي تسيطَر عليه القوى السياسية نفسها، التي تتقاسم الموالاة والمعارضة، وبأفضل حالاته يبقى يسَيطر عليه رأس المال، ليُشغِل اللبنانيين أكثر فأكثر في مواضيع ثانوية، فيصبح المطلب الذي يُدعى الناس للتظاهر من أجله، دعم الوزير وقراراته أو الدعوة لإقالته، ويصبح توقيع مرسوم، غير ملزم بالأساس، قضيةً بحد ذاتها. ويسري المنطق نفسه على كل القضايا الحياتية والاجتماعية التي تهم الناس، فتتحول بفضل السياسة إلى قضايا ثانوية، وتُمسي كرةً في ملعب، يتقاذفها من يدَّعون الاهتمام بالشأن العام، ويصبح العمال والكادحون والمهمشون والمعطَّلون من العمل، الذين يشكِّلون غالبية الشعب، الجمهور المتفرج الذي يهتف ويصفق لدخول الأهداف في مرمى الخصم.

أما على المستوى الاقتصادي–الاجتماعي، فحدِّث ولا حرج. فمنذ نيِّفٍ وعشرين عاماً، أي منذ انتهاء الحرب الأهلية، وتحديداً مع وصول رفيق الحريري إلى رئاسة الحكومة، في لبنان، وفي ظل انهيار الاتحاد السوفييتي، وسيطرة الولايات المتحدة، سيطرةً أحادية الجانب، على العالم، فارضةً ما سمي «النظام العالمي الجديد»، القائم على استنتاج «نهاية التاريخ وانتصار الرأسمالية النهائي»، كان يَنشأ نهجٌ رأسمالي جديد– قديم، يُذكِّرنا بمرحلة صعود الرأسمالية، بصيغتها المتوحِّشة، بين نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، واصطُلح على تسميته «النيوليبرالية». في ظل ذلك كله، إذاً، ساد النهج المذكور لبنان، وبحجة وعود «الربيع» الحريرية، فُتح الباب واسعاً أمام المراكمة الخيالية لديون الدولة، من أجل «إعادة الإعمار»، وبدأت عملية نهبٍ موصوفٍ لمقدِّرات البلد ولمدَّخرات أبنائه، من خلال مشاريع، سُمِّيت إنمائيةً، لكنها أكبر من قدرة البلد على تحمُّل أعبائها، ومن خلال المضاربة بأسعار العملات، والاستدانة من المصارف ومدَّخرات المكلَّفين اللبنانيين، عبر سندات الخزينة، ومن خلال تحميل هؤلاء المكلَّفين أعباء «المحافظة على سعر صرف الليرة»، خاصةً في ظل انهيار أسعار صرف العملات في العالم، لتصبح هذه «المحافظة» عملية نهبٍ لأموال الطبقات الكادحة من أجل حماية أموال الرأسماليين، وبوجه أخص أرباح أصحاب المصارف، وغيرهم من رموز الرأسمالية المالية، وقواها. فتحول البلد إذاً، إلى رهينة، في يد قلة قليلة من أصحاب رؤوس الأموال، وفي مقدِّمتهم طغمة مالية اختُصِرَت بعددٍ من المصارف لا يتعدى أصابع اليدين. وارتفع الدين العام إلى درجةٍ أصبح عندها إصلاح الوضع، من ضمن النظام الاقتصادي السائد مستحيلاً، خاصةً إذا نظرنا إلى واقع التركيبة الطائفية للبلد التي تمنع، عملياً، أية محاولة لمحاربة الفساد والرشوة والمحسوبيات وإيقاف النهب والسرقة، من جهة، واستحالة معالجة هذه المشكلة (أي الدين العام)، من جهة أُخرى، من ضمن الأطر التي يفرضها النظام الاقتصادي المسمّى «حُرّاً»، ولكنه في الواقع نظام تابع لا يستطيع التخلص من سيطرة القوى والمؤسسات الإمبريالية العالمية، وضغوطها السياسية والاقتصادية، كون الطبقة الحاكمة في لبنان، كمعظم الطبقات الحاكمة في دول العالم الثالث، هي طبقة رأسمالية كومبرادورية تقوم مصالحها على الارتباط بالطبقة الرأسمالية العالمية. وفي المقابل، كان التحالف بين هذا النهج والنظام السوري، الذي كان مهيمناً على لبنان، سياسياً وعسكرياً وأمنياً، قد أدى إلى توزيع الأدوار بينهما، فكانت للحريري حرية التصرف في الشأن الاقتصادي الداخلي، وكان النظام السوري وأتباعه في لبنان يتولون الأمن والسياسة الخارجية، بالتنسيق مع الحريري، وكان من ضمن مسؤوليات النظام المذكور، تسهيل الأمور أمام الحريري من أجل فرض نهجه في السياسة الاقتصادية للبلد، من خلال السيطرة على الحركة العمالية، التي كانت قيادتها لا تزال تحافظ على حدٍ أدنى من الاستقلالية، لكنه نجح بالإمساك بتلك القيادة من خلال تشريع اتحادات نقابية وهمية، لا تمثيل فعلي لها ضمن الطبقة العاملة.

لقد تمكَّن إذاً تحالف رأس المال مع النظام المخابراتي الأمني من الإمساك بالحركة النقابية العمالية، واستطاع أن يضربها، جاعلاً من قيادتها هيكلاً فارغاً. وأدى ذلك، بين ما أدى إليه، إلى التنازل أكثر من مرة عن حقوق الطبقة العاملة، والتراجع المستمر عن المواجهة مع سلطة رأس المال، حتى وصل الأمر بهذه القيادة عام ٢٠٠٤، إثر الدعوة إلى الإضراب العام والتظاهر، للاعتراض على الوضع الاقتصادي السيىء، إلى التنصل من الحركة الاحتجاجية التي تخطت توقعاتها، وعمَّت كل المناطق اللبنانية، وأدَّت إلى قمع الجيش لها، في حي السلم تحديداً، ما أوقع خمسة قتلى من المحتجِّين. لكن هذه القيادة استمرت بنفس النهج من التبعية لقوى الثامن من آذار،مفسحة في المجال أمامها لاستغلال الدعوة إلى الإضراب العام والتظاهر، في

السابع من أيار عام ٢٠٠٨، من أجل الهجوم العسكري على مراكز تابعة لأنصار تيار المستقبل، ما كاد يؤدي إلى حربٍ أهلية جديدة. أما المهزلة المقرفة الأخيرة، التي قامت بها هذه القيادة، فكانت تحالفها المكشوف مع أرباب العمل، في موضوع تصحيح الأجور، الأخير، ودخولها في نزاع مع وزير العمل، من أجل توقيع مرسوم بدل النقل، غير الملزم لأصحاب العمل، والذي لم يستفد منه أصلاً أكثر من نصف الأجراء اللبنانيين.

في ظل هذا الواقع العفن، على الصعد كافة، كما أسلفنا الذكر، إذاً، لا بد من إبراز بعض المواقف التي يجب أن تكون بديهية لدى كل الذين يدّعون الدفاع عن مصالح الطبقة العاملة، والمعطَّلين من العمل، والمهمَّشين، وصغار الكسبة. فتصحيح الأجور لم يكن يوماً الهدف الأوحد لنضال الطبقة العاملة في لبنان، علماً بأن الطريقة الوحيدة التي تلبي بالفعل مصالح ذوي الأجر، على هذا الصعيد ، في ظل النظام الرأسمالي، إنما تتمثل باعتماد السُلَّم المتحرك للأجور، كما لساعات العمل. وثمة، بالإضافة إلى هذا المطلب، سلسلة واسعة من المطالب الأساسية ، التي يجب النضال من أجلها ، طالما بقي رأس المال مسيطراً على الحياة الاقتصادية،هي تلك التي يمكن أن يتضمنها برنامج انتقالي متقدم يمهد الطريق أمام تجاوز المجتمع والدولة الرأسماليين نحو المجتمع الوحيد الذي يتحرر ضمنه المنتجون، سواء منهم اليدويون، أو الذهنيون، عنينا المجتمع الاشتراكي . وبين أهم مطالب هذا البرنامج:

١- الحؤول دون المضي في سياسة الخصخصة، التي تطالب بها اليوم، بعناد وشدة، الهيئات الاقتصادية، واعتماد حماية مشددة للقطاع العام،مع إخضاعه، في آنٍ، لرقابة صارمة يشارك فيها العاملون فيه، بالإضافة إلى المحاسبة القاسية لحالات الفساد والهدر ، في كل الإدارات والمؤسسات العامة. ووضع حد نهائي لأي توجهات لتطبيق البرامج النيوليبرالية، بعد الآن.

٢- اعتماد ضريبة تصاعدية على الدخل، وإنزال أشد العقاب بالتحايل على الضريبة من جانب أرباب العمل ، وأصحاب المهن الحرة ، والعاملين في التجارة من اصحاب الدخول العالية. وشمول كل أعمال المصارف، والبورصة، والمضاربات على العملات، بضريبة عالية، أسوة بكل الأعمال الأخرى التي تحقق فائضاً للقيمة.

ج- تطبيق النص الوحيد الذي ارتفع فيه الحزب الشيوعي اللبناني ، ذات يوم، إلى مستوى جدي من التطلع إلى مغادرة خطه الانتهازي الإصلاحي التاريخي، خلال الإعداد لمؤتمره السادس، حين خرج بمشروع تقرير، على الصعيد الاقتصادي-الاجتماعي، ولكن سرعان ما تخلى عنه، ممتنعاً عن تحويله جدياً إلى المؤتمر، للبت فيه. وقد وردت فيه الدعوة إلى "فك تبعية الاقتصاد الوطني للاستعمار الجديد، ووقف هيمنة الرساميل الأجنبية، والأميركية خاصة، وتصفية الشركات الاحتكارية الأجنبية، وتأميم مؤسسات التمويل والتأمين، وحصر التجارة الخارجية في مؤسسات تابعة للقطاع العام" .

د- وقف الاستدانة، وفرض تحقيق شامل لكشف حقيقة صرف عشرات المليارات من الدولارات المستدانة، في العقدين الأخيرين، وما رافق ذلك من نهب وهدر ، ومحاسبة الجماعات المسؤولة عن ذلك والمستفيدة منه، واستعادة الأموال المنهوبة مع فوائدها القانونية. فضلاً عن العمل على إلغاء جزء أساسي من الديون ، ليس فقط الخارجية، بل أيضاً الداخلية منها، التي ترافقت استدانتها مع إعطاء المصارف الدائنة فوائد فاحشة بلغت أحياناً الـ٤٥٪!!

ه- مصادرة كل المصانع التي تغلق أبوابها، بحجة الإفلاس، او الوقوع تحت خسائر،وتشغيلها من قبل عمالها، وبإدارتهم الديمقراطية، على شاكلة ما حصل خلال الأزمة الكبرى للرأسمالية الأرجنتينية،في اوائل الألفية الحالية. فضلاً عن اعتماد الرقابة العمالية، في شتى مرافق الإنتاج.

و- تعميم الضمان الاجتماعي والصحي، ومعاش الشيخوخة، على جميع المواطنين العاملين، وإيجاد حل جدي لمسألة البطالة، من ضمنها معاش البطالة، المعتمد في بلدان عديدة، والذي يتيح للمواطنين، كافة، تأمين الحد الأدنى، على الأقل، من مقومات الحياة الإنسانية.

ز- إعادة الاعتبار للتعليم الرسمي، سواء منه ما قبل الجامعي، او الجامعي، وتقديم أوسع الدعم له، لأجل رفع مستواه، وضمان ديمقراطية تعليم حقيقية للغالبية الواسعة من أبناء الطبقات الشعبية، في الوقت نفسه الذي يتم فيه خلق الشروط المناسبة لاستيعاب الخريجين، من شتى المستويات، ومن ضمنهم خريجو التعليم الجامعي، في مواقع العمل والوظائف المؤاتية.

ح- إعادة تأسيس اتحاد عمالي عام، منغرس بعمق، في الطبقة العاملة المحلية، يتمكن من الانضمام إليه كل الشغيلة، سواء منهم اللبنانيون – ومن ضمنهم العمال الزراعيون- والأجانب، بمن فيهم الخادمات، ويكون أداة تمثيلية حقيقية لمصالح كل ذوي الأجر.على أن يتاح ، في الوقت ذاته، لجميع موظفي القطاع العام، ومستخدميه، ومن بينهم الجنود،ورجال الدرك، والأمن،على اختلافهم، بناء أدواتهم النقابية، والانضمام إلى الاتحاد المشار إليه.

في كل حال، إن النضال لأجل حياة إنسانية حقيقية، على المستوى الاجتماعي-الاقتصادي، لا يأخذ أبعاده الكاملة إلا بالتضافر مع النضال المديد والباسل، لأجل وضع حد للبنية الطائفية والمذهبية للدولة والمجتمع اللبنانيين، بالفصل الكامل للدين عن الدولة، واعتماد قانون مدني شامل للاحوال الشخصية، وبالانخراط ، بالتالي، في السيرورة الثورية ، المندفعة الآن، في المنطقة العربية، نحو تغيير شامل وعميق يؤدي بين ما يؤدي إليه ، إلى توحيد المنطقة المذكورة ، والسيطرة الشعبية المطلقة على خيراتها ومواردها، عبر إزالة الهيمنة الاستعمارية بالكامل، وفرض حل ثوري للقضية الفلسطينية، كما للمشكلة اليهودية ،في آن معاً، لا بد من أن يتلازم مع زوال الدولة الصهيونية وعودة الشعب الفلسطيني إلى أرضه التاريخية، ليقيم مع من يبقى فيها من السكان اليهود، بعد ممارسة الفلسطينيين لحقهم في تقرير المصير، دولة علمانية ثورية تكون جزءاً لا يتجزأ من الحالة الوحدوية الشاملة للمنطقة ككل، المفترض أن تندرج في سيرورة دائمة، على طريق البناء الاشتراكي.

الأداء العام، ولا سيما المالي، للحكومة الراهنة ومنظور التغيير



يمكن أن يكون صدَرَ العدد الأول من «المنتدى الاشتراكي»، الذي يشكل هذا المقال أحد موضوعاته، قبل عودة مجلس الوزراء اللبناني إلى الانعقاد، إزاء ما بات واضحاً من عمق الخلاف بين مكونات هذا المجلس، ولا سيما بين رئيسه، من جهة، السيد نجيب ميقاتي، والعماد ميشال عون، من جهة أخرى، رئيس تكتل الإصلاح والتغيير، الذي يشارك بعشرة وزراء، في الحكومة الحالية. حيث أن هذه المؤسسة، الأهم من حيث سير أعمال الدولة اليومي، وبالتالي حياة المجتمع، متوقفة عن الاجتماعات الأسبوعية المعتادة، منذ أول شباط/فبراير الجاري. ففي آخر اجتماع لها، في ذلك التاريخ، وبعد أن احتدم الجدال بين رئيسها ووزراء التكتل المذكور أعلاه، بخصوص التعيينات، في المجلس التأديبي ،التابع لرئاسة الحكومة، أقدم الأول على الطلب إلى رئيس الجمهورية، المترئس للجلسة، رفعها. وبالطبع، فقد كان ذلك تتويجاً لجملة الخلافات، بين الطرفين، بخصوص قضايا شتى، بينها مسألة مرسوم الأجور والرواتب، وبوجه خاص رفض وزير العمل، العوني، شربل نحاس، توقيع مرسوم بدل النقل، الذي كان سبق أن صدر عن مجلس الوزراء، وإن كانت «القشة التي قصمت ظهر البعير»، كما يقال – وهنا تكمن الخلفية الفعلية، والأكثر جدية، لواقع تلك الخلافات – إنما هي تلك المتعلقة بتقاسم الحصص، في الإدارة العامة، ومصالح الدولة المختلفة، مع أبعاد ذلك ومواقعه، وخلفياته، على المستويين، الطائفي والطبقي. وهو ما أوضحه ميقاتي، بعد نفيه وجود نية للاستقالة لديه، بالقول:

«اقترحت عدداً من التعيينات، وفق الآلية المحددة في مجلس الوزراء. وفوجئت برفضها بذرائع متعددة». وأضاف:

«يريدون حكومة منتجة، فليتحمل كلٌّ مسؤولياته، إذاً. نحن نريد عملاً وإنتاجية، وهم يريدون تعطيل كل شيء. وهذا ما لن أسمح به. فإما تسير الأمور وفق الأصول، وإما لا جلسات لمجلس الوزراء(!!)».

وبالطبع، ومن دون التضامن بتاتاً مع أيٍّ من طرفي الخلاف، فإن

«الإضراب» عن عقد جلسات الحكومة، أو الدعوة إليها، يكشف مدى التناقض، لدى رئيسها، الذي يتهم خصومه فيها بتعطيل عملها، فيما يشارك، هو بالذات، في عملية التعطيل هذه، عبر تجميد جلساتها، بعد أن كان زفَّها إلى المواطنين، عقب حصولها على ثقة المجلس النيابي، قبل حوالى سبعة أشهر، تحت شعاره، الذي بات مشهوراً: «كلنا للعمل» (!)

في كل حال، ينبغي التشديد، بادئ ذي بدء، على حقيقة أساسية لا بد من الانطلاق منها، في أي محاولة للمقارنة بين موقع الحكومة الحالية، التي يغلب على هوية أعضائها الانتماء إلى فريق الثامن من آذار/مارس – على الرغم من تطعيمها ب «منشقين»، على الأقل، مؤقتاً،عن الفريق المقابل،فريق ١٤ آذار – وموقع الحكومات السابقة، التي كان يغلب عليها الانتماء إلى الفريق الأخير. أما هذه الحقيقة فهي تلك المتعلقة بالمصالح الطبقية الفعلية، التي تخدمها، بصورة جوهرية، وذلك على حساب الغالبية الساحقة من المواطنين، الذين باتت نسبة عالية بينهم في وضع يتراوح بين الفقر وحالة ما دون الفقر، مع عواقب ذلك الوخيمة للغاية، ومن ضمنها ما يوصف بهجرة الأدمغة، فضلاً عن هجرة الكثير من الأيدي العاملة، سواء منها العادية، أو الماهرة، أو الأكثر مهارة؛ وفي صفوف هؤلاء جميعاً نسبة عالية من خريجي الجامعات. وهذه المصالح هي، بالتأكيد، مصالح البرجوازية الكبرى، وفي القلب منها البرجوازية المالية.

هذا وليس نافلاً بتاتاً التركيز على الموقع الطبقي، الرأسمالي الكبير، لرئيس الوزراء الحالي، نجيب ميقاتي، الذي لا يختلف، على الإطلاق، عن ذلك الخاص بالرؤساء السابقين للحكومة، منذ الربع الثاني من تسعينيات القرن الماضي – مع استثناء الفترة الضئيلة ما بين عامي ١٩٩٨ و٢٠٠٠، حين كان الدكتور سليم الحص في هذا المركز – وإن كان ينبغي التمييز، نسبياً، بين مصادر الثروة، في حالة كلٍّ من هؤلاء، حيث هي تتراوح بين مشاريع بعض هؤلاء الاقتصادية، في الخارج، ولا سيما في الخليج، ونهب المال العام. فالرئيس ميقاتي، حين عاد إلى رئاسة الحكومة، في العام الماضي٢٠١١، كان هو وشقيقه طه، يحتلان المركزين، التاسع والعاشر، بين أكبر المتمولين العرب، مع مليارين وثمانمئة مليون دولار لكل منهما، بحسب مجلة فوربس Forbes، الأميركية، ذات الحضور الإعلامي البارز، على الصعيد العالمي. ولا ريب في أن هذا الواقع ينعكس بقوة على توجهاته الاقتصادية الطاغية، وقد عبَّرت عنها ممارسته الفعلية، في فترة حكمه، فضلاً عن خُطَبه وتصريحاته، خلال هذه الفترة، وصولاً إلى مشروعه الخاص حول الموازنة، الذي وزَّعه ديوانه على الوزراء، قبل أيام قليلة (ونشرته الصحافة، يوم الخميس، ١٦ شهر شباط/فبراير، الجاري)، تحت عنوان «مقاربة جديدة لإعداد مشروع الموازنة».

وبخصوص تلك الخطب، والتصريحات، تُمْكِن الإشارة إلى أكثر من مداخلة قدمها رئيس الحكومة الحالي، في الفترة الأخيرة، وعبَّر فيها عن مفاهيم ترجع به إلى ما كان سائداً بقوة، قبل الانهيارات المالية العالمية، في الأعوام الأخيرة، وبوجه أخص، منذ العام ٢٠٠٨، لدى دعاة النيوليبرالية، الأكثر طغياناً وتوحشاً. وهي مفاهيم اهتزت بعمق، منذ ذلك الحين، ولا سيما في الغرب الإمبريالي، لصالح عودة ، ولو محدودة، لبعض جوانب الفكر الاقتصادي الكينزي، الداعي لدورٍ متميِّز للدولة، والقطاع العام، في تلك الاقتصادات.

فلقد أعلن، في ٨شباط/فبراير الجاري، أمام وفد مشترك» من الهيئات الاقتصادية والاتحاد العمالي العام: «إننا أمام تحديات كبيرة، ويجب أن نتعاون جميعاً، للحفاظ على هوية لبنان الاقتصادية(؟؟!)، وأساسها الحرية الاقتصادية»، مضيفاً: «المطلوب منا أن **نجعل اقتصادنا أكثر تحرراً**، وان نحافظ على دور القطاع الخاص والحرية الفردية» (السفير في عدد ٩ شباط).

بمعنى آخر،لا يكتفي رئيس الحكومة بالحرية الاقتصادية، بل يريد المزيد من تحرير الاقتصاد، بحيث يكشف ذلك توجهاته النيوليبرالية الفاضحة. وهي توجهات تظهر، من دون مواربة، في «المقاربة الجديدة لإعداد مشروع الموازنة»، التي سبق أن أشرنا إليها أعلاه، والتي في حين تعترف بالخلل العميق لواقع الإنفاق العام، على مدى سنوات طويلة، تمهد للتعتيم على ما يخفيه من جرائم حقيقية بحق المكلَّفين اللبنانيين، ولا سيما الغالبية الكبرى من الشعب الكادح.

لكي لا يبين المرج

فالمقاربة هذه تكشف أن آخر إقرار للموازنات العامة، في لبنان، يعود إلى العام ٢٠٠٥، وأن ذلك «قوَّض بشكل كبير هيكلية المالية العامة، وموازناتها وأداءها»، ولكنها لا تعترف بالخلفية الحقيقية لهذا الواقع، المتمثلة بتسهيل ممارسة الفساد منقطع النظير، الذي بات يشوب السلطات المتعاقبة، في هذا البلد، في العقدين الأخيرين، بوجه أخص، وكان يفسح في المجال، ولا يزال، أمام النهب المخيف للأموال العامة. وهو الأمر الذي تزايد، بصورة خطيرة، في السنوات التي أعقبت مصرع الحريري الأب، ولا سيما في ظل رئاسة فؤاد السنيورة لأكثر من حكومة، مذاك. فلقد تم، خلال وجوده في السلطة، إنفاق مبالغ خيالية، بصورة تفتقد الشرعية بالكامل. وهو ما كشفته، بشكل خاص، فضيحة الأحد عشر مليار دولار، التي أعلنت عنها لجنة المال في المجلس النيابي، في فترة سابقة؛ والفضيحة الأخرى، المتمثلة في كون الرئيس المذكور أنفق مليارات لدولارات من أموال الهيئة العليا للإغاثة، التي نشأت، بعد حرب تموز، في صيف العام ٢٠٠٦، بقرارات ذاتية لا تمتلك أي غطاء قانوني، ولا تمر بالآليات الشرعية المعهودة للإنفاق العام. أكثر من ذلك، فإن «المقاربة الجديدة»... تتضمن الاقتراح بأن «تضع الحكومة (الحالية) مشروع قانون استثنائياً يجيز لمجلس النواب إقرار موازنة ٢٠١٢، قبل إجراء قطع الحسابات القانونية على الموازنات السابقة»(!!)، مع ما يعنيه ذلك من إمعان في ازدراء أبسط القواعد القانونية، التي تحظر ذلك. الأمر الذي يكشف اتجاهاً ضمنياً للتهرب من فضح تجاوزات وانتهاكات خطيرة يُفترض أن لا تمر من دون محاسبة صارمة، ذات طابع جنائي، بالتأكيد، لمسؤولين كبار، في الدولة اللبنانية، لن تدينهم وحدهم، فيما لو جرى اعتمادها، بل ستفسح في المجال أمام أن تندفع، عندئذ، كرة الثلج، التي ستعرِّي، فضلاً عن كثيرين

غيرهم، كامل النظام اللبناني، مع ما يعنيه ذلك من اصطدام قاتل بالتوازنات الطائفية والمذهبية، التي تحمي، عادةً، استمرار هذا الواقع المشين.

هذا وبعد أن أبرزنا هذه الخطيئة المميتة بحق المكلف اللبناني، والمالية العامة للدولة، سنقتصر في هذا الجزء من المقال، المتعلق بمشروع الموازنة، بحسب تصور الرئيس ميقاتي، ومجموعته الأساسية ضمن الحكومة الحالية (التي يشكل أحد أركانها وزير المال، وحليفه على اللائحة الانتخابية، في طرابلس، المتمول الكبير، محمد الصفدي)، على تناول سريع، وإن يكن معبِّراً، لمفاصل أساسية في ما يمكن اعتباره فذلكة هذا المشروع، هي المتمثلة بتصور «التصحيحات المطلوبة»، في معالجة مشكلة الدَّيْن العام، ومسألة الإيرادات الضريبية، فضلاً عن طريقة تمويل ما تسميه «المقاربة...» المنوَّه بها «البرنامج الاستثماري» للحكومة، في السنة المالية الحالية، لننتقل بعد ذلك إلى توضيح بعض العوامل الفعلية، في الواقع الاجتماعي والاقتصادي المحلي، التي تسمح، إلى الآن، بتغطية السياسات المعتمدة، على صعيد السلطة الراهنة، المتعارضة جذرياً مع مصالح أوسع نسبة من المواطنين، ومع مستقبلهم، ومستقبل البلد ككل؛ وصولاً إلى بعض الخلاصات الضرورية.

أولاً: «التصحيحات المطلوبة»، بحسب المقاربة المعنية

في تناول «المقاربة»، التي نحن بصددها، لمشروع الموازنة، يتم التطرق ملياً، نسبياً، لمشكلة الدَّين العام، وانعكاساتها السلبية على المالية العامة، مع اعتبار أن إدارة هذا الدين يجب ألا تقتصر «على التخفيف من خدمته»، بل من المفترض – بحسب النص الذي نحن بصدده – العمل «على تخفيض حجمه»، ويشكل ذلك «ضرورة ملحَّة للخروج من دوامته وتحسين وضع المالية العامة...الخ».

وإذا كان ثمة تركيز، في تصريحات العديد من الأركان الأساسيين في الحكومة الحالية، على أن المدخل الأهم لتحقيق ذلك سيتمثل في ما سيتم تحصيله، لاحقاً، من ريوع لعملية استخراج النفط والغاز من المياه الإقليمية اللبنانية – وهي عملية لا تزال دونها عقبات عديدة بين أهمها الخلافات الضمنية على تقاسم حصص النهب السلطوي لتلك الريوع – إلا أن المقاربة المذكورة تحدد، في المدى القصير، لأجل تحقيق هذه الغاية، الأمور التالية:

«أ– ترشيد الإنفاق وحصر الهدر،

ب– إعادة النظر بالنظام الضريبي وتحسين الجباية،

ج– النظر بإمكانية تسييل بعض الأصول العامة، وإشراك القطاع الخاص في الاستثمارات العامة.

وبالطبع، ثمة استبعاد، في كل ذلك، للطريقة الأهم والأسلم للتعامل مع هذا الدَّين، التي تتفق، في آنٍ، مع مصلحة الشعب اللبناني، المستلَب والمستغَل والمقهور، كما مع العدالة الاجتماعية، والمتمثلة في خفض هذا الدين، جذرياً، وإلغاء أقسام واسعة منه. وذلك بسبب أن الجزء الأكبر منه يستند إلى مصادر مشبوهة، وغير مشروعة، بالتأكيد، في مقدمتها مسألة التلاعبات الخطيرة بالفوائد على سندات الخزينة، التي ارتفعت في فترات شتى إلى حدود جنونية، في ظل حكومات الحريري الأب، وبلغت أحياناً عتبة الـ٤٥٪ من أصل الدين. وهو ما جعل أحد رموز المرحلة الحريرية الأولى، الوزير الأسبق، فضل شلق، يكشف، بعد انفصاله عن فريق الحريري الابن، وفي الفترة التي كان لا يزال فيها الدَّين العام عند مبلغ الـ٤٠ مليار دولار، أن ٢٦ ملياراً من أصل هذا المبلغ هي لا أكثر من فوائد فاحشة على الدَّين!!

أما الوسائل التي تقترحها «المقاربة»، أعلاه، لتخفيض حجم هذا الدين، فهي تقوم، في الجانب الأساسي منها، على تصورات الهدف من ورائها حماية عملية النهب والاستغلال المفرط، القائمة إلى الآن، والإمعان في تعرية المجتمع والدولة ككل من ممتلكاتهما، المتمثلة قبل كل شيء بأجزاء أساسية من القطاع العام، كما هو واضح من الحديث عن «تسييل بعض الأصول العامة»، و«إشراك القطاع الخاص في الاستثمارات العامة»، أي الانطلاق في موجة جديدة من أعمال الخصخصة تطالب بها ،حالياً، بمثابرة ووقاحة واضحتين، الهيئات الاقتصادية، الممثلة للبرجوازية المحلية، ولا سيما المالية منها. أما ما يسميه نص رئاسة الوزراء المشار إليه «ترشيد الإنفاق» فيندرج في اتجاه السلطة الراهنة للاستمرار في السياسة القائمة على الإهمال الكامل لكل المبادرات التي من شأنها امتصاص النسبة العالية جداً من البطالة، ولا سيما على صعيد الشبيبة المتخرجة من المعاهد العلمية والتقنية، والجامعات،من جهة، والامتناع، من جهة أخرى، عن اعتماد معايير سليمة، نسبياً، لتحديد علاقة الأجور بالأسعار، ولا سيما السلَّم المتحرك للأجور. وهو ما بدا صارخاً، في الطريقة المخجلة، التي تم اللجوء إليها، أخيراً، في استصدار القانون الجديد للأجور والرواتب(وهو ما يوضحه مقال آخر في هذا العدد من الجريدة). ناهيكم عن اندفاع الحكومات المتعاقبة الأخيرة، ومن بينها الحكومة الحالية، لاعتماد التعاقد الوظيفي، بديلاً من وجود مِلاكٍ للموظفين المثبَّتين، الذين يستفيدون من التأمينات المعروفة الملازمة لوضعهم، ولا سيما الضمان الصحي والاجتماعي والمعاش التعاقدي.

أما على صعيد «إعادة النظر في النظام الضريبي»، فمن الواضح – سواء من مضمون المقاربة، التي نحن بصددها، أومن الأسس التي باتت معتمدة، منذ وصول الحريري الأب إلى السلطة، في تسعينيات القرن الماضي، على صعيد الضريبة، ومن ذلك بخصوص «الضريبة على القيمة المضافة» (والحكومة الحالية تخطط لرفعها إلى الـ١١٪، بعد أن جوبهت بمعارضة شديدة لمشروع رفعها إلى الـ١٢٪)، كما بخصوص اعتماد ضريبة الدخل الموحدة (بدلاً من التصاعدية التي كانت معتمدة حتى أوائل التسعينيات، والتي من المفترض الضغط لاستعادتها، بحيث لا يبقى الرأسمال الكبير بمنجى من إشراكه، بصورة حاسمة، في أعباء الدولة المالية) – أن الهدف الأساسي للسلطة الطبقية السائدة إنما هو تحميل الأعباء الكبرى لسياسة الدولة المالية، للطبقات الشعبية الواسعة، لصالح حماية الأرباح الخيالية للبرجوازية اللبنانية المسيطرة، ولا سيما لأصحاب المصارف، وكبار

المساهمين فيها، وباقي أوساط البرجوازية المالية.

وأخيراً، بخصوص تمويل «البرنامج الاستثماري» – وفقاً للمقاربة المعنية – فثمة مصدران مطروحان هما «التمويل الخارجي، باللجوء إلى الصناديق والحكومات، والشراكة مع القطاع الخاص لتمويل عدد من المشاريع. إضافةً إلى مصدر ثالث لتمويل العجز (الذي تقدره المقاربة بال٥٪)، هو المصادر المصرفية المتنوعة، بما فيها مصرف لبنان». ومن الواضح، إذا نظرنا إلى ما يطرحه النص، بعد ذلك مباشرة، ما يعتبره «تحديات» تتعلق ب «ظروف الاقتصاد العالمي»، و»قدرة المصارف المحلية على تمويل احتياجات الخزينة بفائدة لا تحبط مقومات النمو الاقتصادي (...)»، أن مشروع الموازنة المزمع مناقشته قريباً سيطرح مجدداً الاتجاه إلى الاقتراض، وبالتالي تضخيم الدَّين العام، مع نية ضمنية لرفع الفوائد، مجدداً، بعد أن باتت المصارف المحلية ميالة إلى الإحجام عن المزيد من إقراض الدولة، وذلك لأجل إغرائها بالمبادرة إلى القيام بهذه الخطوة. مع ما تعنيه هذه الاستعدادات من توجه نحو المزيد من الاستدانة، بدلاً من اللجوء إلى وسائل أخرى للتمويل الذاتي، بين أهمها اعتماد الضريبة التصاعدية على الدخل، واستعادة الأملاك العامة البرية كما البحرية، المستباحة، ولا سيما من جانب المتنفذين في السلطة القائمة، وأزلامهم، والمقربين منهم، واستعادة الريوع والأرباح غير الشرعية المحققة من استثمارهم غير المشروع لتلك الممتلكات.

هذا وإن السياسة الحكومية، الموضحة أعلاه، والتي تتجرأ حكومة الميقاتي على الإعلان عنها، ما كان يمكن أن يتوعدنا بها المذكور، لولا الدرك البائس الذي انحط إليه الواقع السياسي للبلد، ليس فقط على صعيد رموزه ومكوناته وقواه، في السلطة السياسية، عموماً، التي تتبادل في ما بينها أقذع الاتهامات، بل أيضاً على صعيد القوى المفترض أن تشكل الواجهة الصدامية، بمواجهة السلطة المشار إليها، والواقع الاجتماعي – الاقتصادي الملمَّح إليه.

ثانياً: البؤس القاتل لقوى المواجهة المفترضة

وبالطبع، فنحن نقصد بقوى المواجهة، المفترضة هذه، الحركةَ النقابية، عموماً، ومنظمات اليسار، وبينها بوجه أخص الحزب الشيوعي اللبناني. ولكننا لا غنى لنا عن المرور أيضاً، بادئ ذي بدء، بالتناقضات داخل السلطة الطبقية السائدة، بالذات، التي ربما كان يمكن أن تخدم، بشكل أو بآخر، ولو جزئياً، عملية المواجهة هذه، ولا سيما أن بعض القوى الداخلة في التناقضات المشار إليها، سبق أن زعمت، مراراً، لأسباب ربما تتعلق باتساع قاعدتها الشعبية – ولا سيما حين كانت لا تزال في «المعارضة»، ولو بصورة شكلية، (حيث أنها كانت جزءاً لا يتجزأ، على الدوام، في السنوات الأخيرة، من التشكيلات الحكومية) – أنها تدعم المطالب الشعبية. وهي سبق أن شاركت في إحدى التظاهرات المطلبية الكبرى، في أوائل أيار من العام ٢٠٠٧.

والقوى المعنية، هنا، هي، بوجه خاص، التيار الوطني الحر، وحزب الله. فبخصوص التيار المذكور، وعلى الرغم من كونه انحطَّ، منذ ما بعد عودة زعيمه من المنفى، في ربيع العام ٢٠٠٥، بقليل، إلى لا أكثر من تنظيم برجوازي طائفي، فهو حاول، في الفترة الأخيرة، عبر موقع شربل نحاس، كوزير للعمل، أن يعطي انطباعاً بأنه يتبنى القضايا الشعبية، ولا سيما قضية رفع الأجور والرواتب إلى مستوى مقبول، نسبياً، الأمر الذي جعل القيادة الحالية للحزب الشيوعي اللبناني، تغذي رهانات بائسة على يسارية مفترضة للوزير المذكور، الذي لا ريب في أنه ينسجم، من بعض النواحي، مع الخيارات الإصلاحية الانتهازية للقيادة المشار إليها. أكثر من ذلك، فإن الزعيم الأوحد للتيار المنوه به، ميشال عون، يستخدم لفظية مناهضة للفساد، ويوجه اتهامات صارمة لخصومه في السلطة القائمة. وكان آخر ما أتحفنا به، على هذا الصعيد،في كلمته، أمام كوادر تياره، مساء السابع والعشرين من كانون الثاني الماضي، حين أعلن أن الجمهورية »مش مقلعه»،وأننا »نشهد اليوم الزبائنية»، و»من يوقف التطور الإيجابي هو الفساد» ،متهماً ما سمَّاه»كل النظام القائم» بأنهم «حرامية»، ومضيفاً: »أين ذهبت الهبات؟ الهيئة العليا للإغاثة لا يوجد فيها نظام، ولم تجتمع يوماً، مع ذلك صرفت المليارات. وفي صندوق المهجرين، من قبض أموال هؤلاء؟»، ومتسائلاً أخيراً: «هل هذه دولة أو عصابة؟»

وبالتأكيد، فإن كل حديثه هذا صحيح، وفي محله تماماً، ولكن ما يسري على خصومه ينطبق عليه وعلى تياره أيضاً، من بعض النواحي – وهو ما تؤكده فضائح شتى في وزارة الطاقة،على سبيل المثال، التي يشغلها صهره، جبران باسيل، ومن ضمنها تلك التي تتعلق بالدعم للمازوت الأحمر، أو تلك المتعلقة بالقبول بطلبات اشتراك شركات، ورفض طلبات شركات أخرى الاشتراك، في المناقصة بصدد مشروع توليد الكهرباء، عبر البواخر، وما إلى ذلك؛ كما تؤكد مؤشرات كثيرة أن تهمة الزبائنية التي يوجهها عون لخصومه، في ١٤، تنطبق أيضاً على تياره، كما على حلفائه، في ٨ آذار. ناهيك عن أنه ينوء تحت ثقل فضيحة الفضائح، المتعلقة بدفاعه المستميت عن العميد المتقاعد، المتعامل مع المخابرات الصهيونية، فايز كرم، وبما مارسه من ضغوط لتخفيف عقوبته، إلى أقصى الحدود، والحيلولة دون حرمانه من الحقوق المدنية!!!

هذا فضلاً عن أنه ينطلق، في صراعه السياسي، الذي يضعه تحت شعار الإصلاح والتغيير(!!)، من مواقع طائفية، قبل كل شيء، كما من مواقع تقاسم الحصص، في نظام لم تؤكد ممارسته، يوماً، أو ممارسة تياره، أنهما متحرران حقاً من أمراضه وعيوبه. علماً بأنه ربما تكون ثمة فائدة من الحالة التي يمثلها، هي تلك المتعلقة بدوره في فضح نظام، هو جزء لا يتجزأ من أعمدته.

ولا يشكل حزب الله، بالتأكيد، حالة أفضل من تلك التي يشكلها التيار، المتحالف معه، بالمناسبة. حيث أنه، وإن كان سبق أن لعب دوراً إيجابياً مؤثراً، على صعيد المسألة الوطنية، في استكمال تحرير جزء هام من الشريط الحدودي، في الجنوب والبقاع الغربي، اللبنانيين، فهو يخوض معركته ضد العدو الصهيوني – المعلقة، في

كل حال، منذ أواسط صيف العام ٢٠٠٦ – من مواقع مذهبية بحتة لم ترتقِ يوماً – بسبب ذلك – إلى مستوى مقاومة وطنية حقيقية. أكثر من ذلك، فهو، على المستوى الاجتماعي– الاقتصادي، كان عموماً في مواقع الدفاع عن النظام الطبقي الطائفي القائم، وإن كان يجد نفسه مضطراً، بين الحين والآخر، إلى اتخاذ بعض المواقف، التي قد تعطي انطباعاً بانحيازه، ولو الجزئي، ضد التوازنات الاجتماعية السائدة، كما الحال حين عمد – على الأرجح، ليس عن قناعة عميقة، بل لأسباب انتهازية بحتة، متعلقة بحماية تحالفه مع التيار العوني – إلى دعم مشروع وزير العمل، شربل نحاس، لتصحيح الأجور.

وبالطبع، فإن وصمة عار ستظل تلطخ جبينه، طويلاً، هي تلك المتعلقة بموقف التضامن غير المشروط، الذي يتخذه حيال النظام السوري، فيما يمعن هذا الأخير، منذ أقل من عام بقليل، في ممارسة أبشع أساليب البطش الدموي، ضد أبناء شعبه. وذلك بحجة أنه يتصف بالممانعة، والدعم العملي للمقاومة. مع العلم بأن هذا النظام لم يطلق رصاصة واحدة، منذ خريف العام ١٩٧٣، ضد احتلال إسرائيل للجولان، واستبسل، على مدى سنوات عديدة، في مسعاه للدخول في مفاوضات معها، بهدف استعادة الهضبة السورية، والتوقيع على سلام نهائي، بين الدولتين.

كما أن حزب الله يتشارك، في الموقف التضامني هذا، وإن لأسباب مختلفة، نسبياً،على الأقل، مع حلفائه، في التيار العوني، الذين يستحقون، لأجل ذلك، القدر ذاته من الشجب والإدانة. وهو أمر يترك ظلاله الكثيفة، ليس فقط على علاقة الحزب المذكور بحركة الجماهير، بما فيها الجماهير اللبنانية، بشكل عام، بل أيضاً على علاقته بمفهوم المقاومة، الذي لا يمكن أن ينفصل عن الموقف من الحرية، والكرامة، وباقي الحقوق الإنسانية لأي من الشعوب الأخرى.

أما عن القوى الأساسية، التي ننظر إليها، بوجه خاص، في تصوُّر المواجهة الطبقية، ضد النظام اللبناني، والتي نختصرها بالاتحاد العمالي العام، إجمالاً، وبالمنظمات اليسارية المحلية، ولا سيما الحزب الشيوعي اللبناني، فيمكن اختصار نظرتنا إليها، بالشكل الوارد، في ما يلي.

فعلى صعيد الاتحاد العمالي العام، ورئيسه غسان غصن، بوجه أخص، ثمة رؤية ثابتة لهذا الاتحاد، في واقعه الحالي، المستمر، منذ تسعينيات القرن الماضي، بكونه لم يعد أكثر من مجرد نقابة صفراء، بقيادة يمينية رجعية تخدم، بشكل واضح، مصالح رأس المال، من دون أي التباس. وقد كان في قمة الخيانة الطبقية، والخزي الاجتماعي والسياسي، ذلك الموقف الذي اتخذه الاتحاد، خلال معركة الأجور الأخيرة، التي تم خوضها ضد الدولة وأرباب العمل، ومبادرته للاتفاق معهم على مساومة ذليلة، ومخجلة، لصالح هؤلاء، وضد مصالح الشغيلة، قبل كل شيء، وكل ذوي الأجر، والفئات الشعبية المعسرة، بشكل عام – وذلك في بلد يجري الحديث عن كون تراجع مسألة الأمن الغذائي فيه، بسبب البؤس الناجم عن درجة الاستغلال التي يعانيها القسم الأكبر من المواطنين فيه أدى، بحسب التقرير المقدم، في مؤتمر الإسكوا، الذي انعقد في الفترة الأخيرة، في مركز المنظمة المذكورة، في بيروت، بعنوان » عالم عربي يتمتع بالأمن الغذائي »، إلى أن ١٥٪ من الأطفال، في لبنان، باتوا يعانون قصر القامة. وقد كان موقف رئيس الاتحاد، غسان غصن، المنتمي أساساً إلى الحزب القومي الاجتماعي، ذي الأصول الفاشية، فاقعاً، على صعيد الخيانة، المشار إليها أعلاه، وذلك في مناسبات عديدة، في الفترة الأخيرة، كما الحال بعد توقيع الاتفاق المذكور، مع ما يسمى الهيئات الاقتصادية، الممثلة للبرجوازية المحلية، على اختلاف قطاعاتها. ومن ذلك، خلال حضوره الوليمة التي دعا إليها رئيس جمعية تجار بيروت، نقولا شماس، في السابع من شباط/فبراير الجاري، »على شرف الهيئات الاقتصادية والاتحاد العمالي العام»، تلك الوليمة التي بين ما قاله فيها شماس: «لقد أثبتنا أننا إذا اتحدنا، واضعين مصلحة المواطن(؟!!!) والاقتصاد، أمام أعيننا، فلا حكومة ولا وزير يستطيع أن يقف بوجهنا. فيا عمال لبنان، ويا أصحاب العمل، ابقوا متحدين(!!) ». هذا فيما رد عليه غصن، بالقول، مستعيداً الخطاب التاريخي للحركات الفاشية، في العالم: » الحضور الموجود، اليوم، بني على قاعدة صلبة، بدأناها بمسيرة أردنا من خلالها **تقاسم الخبز والملح، وإرساء قاعدة الشراكة الاجتماعية، وإلغاء الطبقية** (كذا!!)، التي ليست قاعدة لبناء وطن واقتصاد وشراكة اجتماعية (!!!) ».

وهو الأمر الذي يطرح على جدول أعمال قوى اليسار، بعامَّة، واليسار الثوري، بوجه أخص، مسألة السعي الدائب، في المرحلة القريبة القادمة، لإطاحة هذه القيادة، ولإعادة تأسيس قيادةٍ موثوقة لحالة نقابية، اتحادية، منغرسة في المجتمع العمالي، بعمق، وممثلة بالفعل لمصالح الشغيلة وباقي المنتجين.

أما عن المنظمات اليسارية، عموماً، فمن الواضح أنها كانت غائبة، إجمالاً، سواء عن معركة تصحيح الأجور، الأخيرة، أو عن النضال الطبقي، بشكل عام، ضد الدولة الرأسمالية الرثة الراهنة، والحكومة الميقاتية، التي تتصدر عملية الدفاع، حالياً، عن هذه السيطرة. وقد سبق أن لمحنا أعلاه إلى موقف قيادة الحزب الشيوعي، التي لم تجد ضرورة، على الإطلاق، لخوض معركة الكادحين، بصورة مستقلة، بل وضعت نفسها، خلال المناوشات الأخيرة لأجل تصحيح الأجور، في مواقع التضامن والدعم لشربل نحاس، الوزير الإصلاحي، ضمن التيار العوني، بعيداً من أي برنامج متقدم ومتكامل، في مواجهة كامل السلطة الطبقية المسيطرة. وهو ما لن يتغير إطلاقاً، في ظل الواقع الراهن للحزب المذكور، وطبيعة قيادته، التي لا يقتصر بؤس موقفها على المسألة الاجتماعية، في لبنان – وحتى السياسية، بالذات، كما تكشَّف خلال حملة إسقاط النظام الطائفي، في السنة الماضية، حين رفض الحزب الانضواء في إطار النضال لأجل العلمنة الشاملة – بل أيضاً في ما يتعلق بالثورات العربية، على اختلافها، ومن ضمنها، بوجه أخص، الثورة السورية، التي لا يزال الأمين العام للحزب المذكور، خالد حداده، يدعو، بصددها، وبعد سقوط ما يزيد على عشرة آلاف شهيد، برصاص نظام آل الأسد، وقذائف

دباباته، ومدفعيته، فضلاً عن آلاف المفقودين، وما لا يقل عن مئة ألف معتقل، يتعرضون لأبشع عمليات التعذيب، إلى دخول الشعب الثائر، في سوريا، في حوار مع جلاديه، متجاوباً بذلك مع نوايا الإصلاح التي يعلنها هؤلاء، أو كما قال، خلال تأبين أحد المحازبين، في تمنين التحتا، في السادس من شباط الجاري: «الحل لم يعد ممكناً إلا بتقاطع الحركة الشعبية، المتمثلة بالكثير من الوجوه، والهيئات، والأحزاب، والشخصيات المعارضة، الديمقراطية، مع الخطط المعلنة للإصلاح(!!!)».

هذا ولقد تمت الدعوة، في الفترة الأخيرة، من جانب نواة صغيرة لليسار الثوري، في لبنان، تلتقي في ذلك مع أوساط ديمقراطية وتقدمية أخرى سبق أن شاركت في حملة إسقاط النظام الطائفي، في السنة الماضية، ومع أشخاص مستقلين آخرين، إلى التظاهر في يوم الأحد ٢٦ الشهر الجاري، «من أجل العدالة الاجتماعية، والمساواة والعلمانية»، على أن تكون هذه خطوة، على طريق سيرورة جديدة، لأجل استقطاب كتلة شعبية وازنة، على أساس المطالب المشار إليها. وبقدر ما ينجح هؤلاء في هذه المهمة، ربما سيتمكنون، أيضاً، من إنضاج القناعة، لدى العديد من الذين سيشاركون في هذه السيرورة، بضرورة بناء حالة منظمة جديدة، وذلك على أساس علاقات ديمقراطية حقيقية، وبرنامج للتغيير الثوري، في لبنان، بين عناصره الأهم العلمنة الشاملة للدولة والمجتمع، ولكن أيضاً الجمع بين الديمقراطية السياسية، وما تتضمنه من حريات واسعة، والديمقراطية الاقتصادية والاجتماعية. وهو أمر باتت تظهر إلحاحيته، بشدة، وماثلةً للعيان، مع الدرجة من التعبئة الثورية الموضوعية، التي بلغتها جماهير واسعة، نسبياً، في العديد من البلدان العربية، ولا سيما في مصر.





الصور من تظاهرة إسقاط النظام الطائفي وجميع رموزه، بيروت، ٢٠١١/٣/٢٠ (هشام الأشقر)

نحو إعادة تأسيس الاتحاد العمّالي العام

في الدور والتمثيل والمسؤولية والفعالية

تتحدث المادة الثالثة من القانون الأساسي للاتحاد العمالي العام عن غاية الاتحاد العمالي العام في لبنان، حيث يدافع «عن العمال في لبنان والسعي لرفع مستواهم مهنيا، اجتماعيا، اقتصاديا ومعنويا». كما يسعى إلى «توثيق عرى التعاون بين الاتحادات العمالية المنتسبة إليه وتأمين التنسيق بينها، تحقيقا لغاياتها وأهدافها». ويسهر «على تنفيذ القوانين والأنظمة التي ترعى علاقات العمل والسعي لإصدار تشريعات عمالية واقتصادية واجتماعية تؤمّن مصالح العمال ضمن إطار العدالة الاجتماعية». ويشارك «في رسم السياسة الاجتماعية والاقتصادية والوطنية».

هذه الأدوار التي يقوم بها الاتحاد العمالي العام تبدو للوهلة الأولى جيدة، لكن لا بدّ من مراجعة قانون العمل اللبناني الصادر عام ١٩٤٦ خاصة المادة السابعة منه إذ يستثنى من أحكام هذا القانون: «الخدم في بيوت الأفراد»، النقابات الزراعية التي لا علاقة لها بالتجارة والصناعة، وهذه النقابات سيوضع لها تشريع خاص»، «المؤسسات التي لا يشتغل فيها إلا أعضاء العائلة تحت إدارة الأب أو الأم أو الوصي»، بالإضافة إلى أجراء الإدارات الحكومية.

الواضح من مقارنة هذين النصين القانونيين أن الاتحاد العمالي العام لا يمثل كل العمال في لبنان هذا من الناحية القانونية الصرفة. أما من ناحية تمثيل العمال واقعيا يتبين وبحسب دراسة إحصائية أجراها غسان صليبي عام ١٩٩٦ مع الاتحادات النقابية يظهر: «لا يتجاوز عدد المنتسبين إلى الاتحاد العام ٧٪ من عدد الأجراء الذين يحق لهم الانخراط نقابياً»[١]، أما توفيق كسبار فيشير إلى أن «النقابات تمثل أقل من ٤٪ من مجمل العاملين»[٢]، هذه النسبة إضافة إلى أنها شديدة التدني تفيد بأن الاتحاد العمالي العام لا يمثل إلا نفسه، بمعنى آخر يمكن مراقبة «المظاهرات» المنظمة من جانبه لإظهار حقيقة تمثيله. إضافة إلى ذلك فإن «أهمية البنى العائلية والطائفية في لبنان الذي قابلها صغر وتشتت المؤسسات الاقتصادية والصناعية، ساهمت في تقوية العلاقات العائلية والطائفية على حساب العلاقات المهنية والاقتصادية»[٣]. الأمر الذي يمنع من تنسيب أعداد كبيرة في العمال إلى النقابات إذ أن «٦٨٪ من المؤسسات الصناعية تستخدم أقل من ٥ عمال»[٤].

ماذا عن البنية التنظيمية للاتحاد العمالي العام؟ هل هي بنية ديمقراطية؟ يتألف الاتحاد العمالي العام، بحسب نظامه الداخلي، من ٥٠ اتحاد نقابي إذ لا يحق لنقابة منفردة الانتساب إليه. يتشكل الاتحاد العمالي كبنية تنظيمية من مجلس مندوبين، مجلس تنفيذي ومكتب تنفيذي. مجلس المندوبين الذين هم ٤ أعضاء عن كل مجلس تنفيذي للاتحادات الأعضاء في الاتحاد العمالي العام، مهمته تنحصر بمراقبة أعمال المكتب التنفيذي والتصويت على القرارات الإلزامية التي يرتأي المكتب التنفيذي عرضها ويصادق (لا يصوت) على مشروع موازنة الاتحاد العمالي، تجدر الإشارة إلى أن مجلس المندوبين ينعقد مرة على الأقل في السنة وعندما تدعو الحاجة. المجلس التنفيذي يتألف من عضوين منتدبين (غير منتخبين) عن كل اتحاد عضو (بغض النظر عن حجم كل اتحاد) في الاتحاد العمالي. المجلس التنفيذي ينتخب من بين أعضائه رئيسه وأعضاء المكتب التنفيذي. إذا، غياب الديمقراطية داخل الاتحاد العمالي العام، يسميها غسان صليبي[٥] وحدة «كونفيدرالية» و«وحدة تنسيقية» بفعل غياب البنية التنظيمية وبسبب غياب انتخاب الهيئات الدنيا للهيئات العليا والتمثيل النسبي للاتحادات المنضوية داخل الاتحاد العمالي العام (أي نسبة إلى عدد المنتسبين إليها)، بغض النظر عن صحة انتساب «العمال» إلى الاتحادات والنقابات إذ من المعروف أن بعض النقابات يعمد إلى تنسيب أعداد من «العمال» الوهميين بغرض تضخيم حجمه.

في الواقع استطاع الاتحاد العمالي العام على مر السنين، على الرغم من العلل البنيوية التي تشوبه، «منذ عام ١٩٦١ وحتى عام ١٩٩٦ من فرض زيادة الحد الأدنى للأجور، بمعدل مرة كل ١٠ أشهر»[٦]. فتوقفت الزيادة عند ٣٠٠ ألف ليرة لبنانية، عندما استطاعت هيئة التنسيق النقابية[٧] من فرض زيادة (هزيلة) عام ٢٠٠٨ فأصبح الحد الأدنى ٥٠٠ ألف ليرة. عام ٢٠١١، تمكنت هيئة التنسيق النقابية من المشاركة في اجتماعات لجنة المؤشر إلى جانب الاتحاد العمالي العام، على الرغم من أن هذه المشاركة تنحصر بين ثلاثة أطراف: الاتحاد العمالي العام- ممثلون عن الدولة (إدارة الإحصاء المركزي ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية- الهيئات الاقتصادية)[٨]، وعندما لم يُعدَّل مرسوم تشكيل لجنة المؤشر ليسمح بمشاركة رسمية (شرعية) لهيئة التنسيق النقابية، استغلت «نرجسية» غسان غصن «المتضخمة» هذا الأمر، فامتعض من هذه المشاركة، معتبرا، في تصريح له لقناة أو تي في، أنه عندما «ترتقي روابط المعلمين من رابطة ثقافية إلى نقابية يصبح لهم الحق في المشاركة».

لا بل أكثر من ذلك، دعت هيئة التنسيق النقابية إلى إضراب

وتظاهرة يوم ١٥ كانون الأول اعتراضا على الزيادة الهزيلة للأجور التي أقرت في جلسة ٧ كانون الأول، فضّل الاتحاد العمالي العام أن يُضرب، لوحده، في ٢٧ كانون الأول معلنا تمايزه (عاد وألغى الإضراب). هذه النرجسية لم تأت من فراغ، إذ أن روابط المعلمين على الرغم من أنها روابط ثقافية (بحسب قرار إنشاء رابطات ثقافية في المحافظات لأفراد الهيئة التعليمية في المدارس الرسمية الابتدائية والمتوسطة رقم ٣٣٥ الصادر عام ١٩٧٢، وقرار إنشاء رابطة ثقافية اجتماعية وتربوية لأساتذة التعليم الثانوي الرسمي رقم ٨٧١ الصادر عام ١٩٨٠) طالبت وتطالب بإعطائها الحق في التنظيم النقابي[٩]، تشكل نموذجا أكثر ديمقراطية كبنية تنظيمية، فكل مدرسة تعتبر وحدة انتخابية، تنتخب مندوبا(ة) أو أكثر بحسب عدد المعلمين (المعلمات) فيها. مجموع المندوبين ينتخب الهيئة الإدارية للرابطة، ومن ثم يتم انتخاب لجان تنسيق واتصال مناطقية في المحافظات والأقضية، هذا على صعيد الشكل، أما على صعيد صحة التمثيل، فمن ينتسب إلى رابطة المعلمين هو فعلا معلم(ة) ولكن ليس كل من ينتسب إلى نقابة هو فعلا «عامل».

من هنا البنية الداخلية (والمناعة) لعبت دورا أساسيا في المصير الذي وصل إليه الاتحاد العمالي العام، ولكن ثمة عامل أساسي ساعد على حصول ذلك فتدخّل السلطة الحاكمة سهل مهمة الانهيار خدمة لمصالح الطبقة الحاكمة بشقيها، وهذا ما سنتناوله في القسم التالي.

تدخل السلطة (السلطات)

«إذا كان للسلطة علاقة بالشعار القائل «أننا نريد وأننا لقادرون»، كشعار مختلف عن ذلك القائل «أننا قادرون» وحسب، يصبح من المحتم علينا أن نقر بأن سلطتنا باتت عاجزة»[١٠].

بالفعل السلطة (السلطات) في لبنان استبدلت سلطتها بعنف مستتر مرات وبالعنف المباشر مرات ومرات. فسلطة الطائف ولتمكين نفسها من بسط يد ميليشياتها المنتقلة من المتاريس إلى كراسي الحكومة والنيابة أرادت وتريد (ولا تزال) الإمساك بأي حراك يسبب لها أرقا فكيف إذا كان طرفا يمثل العمال استطاع عام ١٩٨٦ و١٩٨٧، (أي في عز الحرب الأهلية) من جمع الآلاف بوجه سياسة الإفقار التجويع والقتل، «في ١٥ تشرين الأول [١٩٨٧] نُظمت تظاهرات في المحافظات جميعها والتقت أمام المجلس النيابي على المتحف التظاهرتان المنطلقتان من غربي بيروت وشرقها في لقاء حاشد ومؤثر. في ٥ تشرين الثاني نفّذ الإضراب العام المفتوح الذي استمرّ خمسة أيام وعُلّق في التاسع منه بعد تظاهرات حاشدة في المناطق اللبنانية جميعها في بيروت حيث التقت مرة أخرى تظاهرة من غربي العاصمة مع أخرى من شرقها»[١١].

كل هذا، لنعرف مآل الاتحاد العمالي العام في لبنان، إذ في عزّ جبروت الميليشيات استطاعت الأرض أن تزلزل تحت أقدامهم، لكنهم عندما أصبحوا في السلطة تفننوا في التمثيل بجثثنا الحية، لنقرأ الأسماء التالية: عبد الله الأمين (١٩٩٢– ١٩٩٥) – أسعد حردان (١٩٩٥– ١٩٩٨) – ميشال موسى (١٩٩٨– ٢٠٠٠) – علي قانصوه (٢٠٠٠– ٢٠٠٣) – أسعد حردان (٢٠٠٣– ٢٠٠٤) – عاصم قانصوه (٢٠٠٤– ٢٠٠٥) ولنتأمل خلفية كل منهم (من حزبي البعث والسوري القومي وحركة أمل)، ماذا قدموا للحركة العمالية في لبنان؟ وهل انفردوا بكرمهم الملتبس؟ بالطبع، الجواب هو لا إذ أنهم شكلوا قسما أساسيا من السلطة المتحكمة في لبنان. قسم اختبأ تحت شعارات (يدعّيها) تتعلق بحقوق العمال بينما تصرف على عكس تلك المصلحة وذلك بالشراكة المتساوية مع السياسات الاقتصادية والمالية التي انتهجها الحريري الأب والسنيورة من بعده وبالشراكة مع السلطة الأمنية بوجهيها اللبناني والسوري. عام ١٩٩٢، وإثر الإعلان عن إضراب عام لمدة ثلاثة أيام من قبل الاتحاد العمالي العام، وبحسب مقالة ألفونس ديب في جريدة المستقبل في ١ تشرين الثاني ٢٠١١، وخلال زيارة قيادة الاتحاد العمالي العام لاتحاد عمال سوريا دخل نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام إلى الاجتماع وقال ما حرفيته: «دخل خدام مباشرة في الموضوع وقال «هذا الاضراب الذي تعدّونه ليس له معنى ويجب أن يُلغى. وإذا كان موجهاً ضد الحكومة فإنها باقية حتى موعد الانتخابات الرئاسية المقبلة، لذلك من الأفضل إلغاؤه خصوصاً وأنه يأتي نتيجة أوامر من السفارات الأجنبية»[٢١]، وعند تنفيذ الإضراب وفي اليوم الأول بعد انتشار عملية الاحتجاج في مختلف المناطق اللبنانية، اعلن الاتحاد العمالي العام وقف الإضراب، فاعتدّ بنفسه لأنه استطاع إسقاط الحكومة (حكومة عمر كرامي) لكنه أسف ما أسماها أعمال شغب، دون أن ينس ببنت شفة حيال القمع الشديد الذي تعرض له المنتفضون بوجه سياسة الإفقار والتجويع.

وفي عام ١٩٩٣، قدّم عبد الله الأمين اقتراحا «لهيكلية نقابية جديدة صيغت بشكل تمكنه والسلطة من التحكم بالقرار النقابي والسيطرة على الحركة النقابية وجعلها تحت إمرة وسيطرة موظفين في الإدارة»[٣١] وتألّف الاقتراح «من ٩٦ مادة منها ٣٦ مادة تسمح لوزارة العمل التدخّل بالشؤون الداخلية للنقابات»[٤١]. بالطبع رفض الاتحاد العمالي العام هذه الخطة، فانتقل الأمين إلى تنفيذ خطة أخرى. فأخذ يرخص لنقابات جديدة «بنفس الاسم ولنفس الفئة الاجتماعية التي توجد لها نقابات»[٥١]. الأمر الذي حصل حيث رخص الأمين عام ١٩٩٤ لـ٤١ نقابة وخمس اتحادات.

في الفترة السابقة لانتخاب قيادة جديدة للاتحاد العمالي العام عام ١٩٩٣، انتقل النقابيون الشيوعيون من تأييد أنطوان بشارة إلى تأييد الياس أبو رزق. هذا التبدل في الموقف يبرره عزيز صليبا[٦١] بتمكّن «عبد الله الأمين التأثير على أنطوان بشارة نفسه الذي تخلى عن تحالفاته المعروفة [مع الشيوعيين والاشتراكيين] وأقام تحالفا مع قوى أخرى». هذا المنطق التبريري يرد عليه غسان صليبي[٧١] عندما كتب عن الانتخابات حينها، حيث «قلّد وزير العمل الياس أبو رزق ميدالية تقديرا لنشاطه النقابي» (على الرغم من أنه لم يكن عضوا في المجلس التنفيذي للاتحاد العمالي العام)، كما أن خيار النقابيين اليساريين تغيّر عشية الانتخابات، ففضلوا التصويت لأبو رزق عوضا عن فضح التدخل السلطوي. من هنا لاحظ صليبي أن «الأطراف جميعها تصرّفت وتحالفت في نهاية الأمر على أساس حسابات

انتخابية» وأن «الأطراف النقابية تصرّفت بردود فعل».

في ١٩ تموز عام ١٩٩٥ وخلال تنفيذ الإضراب العام، انتشر الجيش وقوى الأمن الداخلي حيث منعت كل المجموعات من المشاركة في المسيرات المقررة ومُنِع كل تجمع يزيد عن ٥ أشخاص. هذا المسلسل من القمع الوحشي، المستمر والمتمادي من خلال التدخل السلطوي المباشر، أو من خلال التدخل في العمل النقابي وارتضاء القسم الأكبر من النقابيين به، لم يكن بهدف التصدي «للشغب» أو «لمثيري الفتن»، الضرب بيد من حديد كان بهدف التحكم في مسار الرأي العام، والإمساك لكل ما يزعج سلطة الجزمة ورأس المال من خلال رعاية مباشرة للنظام السوري وتقاسم الحصص وتوزيع المغانم.

إلى هنا هل استفاد المعنيون من التجارب السابقة؟ بمعنى إدراك أهمية التلازم بين الحريات العامة والخاصة والمسألة الاجتماعية-الاقتصادية؟ السلطة في لبنان كررت منع التجول ومنع التظاهر، جددت آلية القمع المباشر (اعتقالاً وضرباً ومنعاً للتظاهر) والمستتر (من خلال تفريخ نقابات واتحادات نقابية، تجربة أسعد حردان لم تكن مختلفة عن تجربة عبد الله الأمين، من خلال إصدار تراخيص تابعة لحركة أمل).

على الرغم من أن ألفونس ديب في مقالته المشار إليها أعلاه وفي مقالتين أخرتين في جريدة المستقبل[٨١] حاول الإضاءة على دور من يسميهم حلفاء سوريا في لبنان بتخريب الحركة النقابية، وتبرئة ساحة رفيق الحريري (حليف سوريا آنذاك) من هذه الشرذمة، إلا أن عزيز صليبا وغسان صليبي يشيران إلى أن نتائج انتخابات اتحاد الجنوب حصلت بهدف تغيير ولاءها فاعتقل يوم الانتخاب المرشحون المؤيدون لالياس أبو رزق وأودعوا في سراي صيدا، لتفوز لائحة مؤيدة لرفيق الحريري بالتزكية(؟) لتحصل خلال العام ١٩٩٧ عملية انتخاب رئيس الاتحاد العمالي العام والمراكز الشاغرة فيه، وما تخللها من تدخلات سلطوية «كل طرف بحسب تغير علاقته بأطراف السلطة»[٩١] وتبدلات في المواقف في صفوف النقابيين إزاء التدخل هذا «الانصياع الكلي لإرادة الأطراف الخارجية، واستجلاب التدخلات هجوماً أو دفاعاً... إلى مقاومة التدخلات فالانصياع لها فمقاومتها مجدداً (بعض النقابيين الشيوعيين)»[٠٢].

كل هذا يدل على أن النقابيين لم يتخذوا موقفا يتصف بالمناعة إزاء هذه التدخلات ولم يحاولوا إطلاق استقلالية في العمل النقابي تقف سدا منيعا بوجه القمع والاستغلال الاقتصادي والمالي لمن يدّعون تمثيلهم إنما فضلوا اعتماد انتهازية ووصولية مفرطة تساهم في وصولهم إلى مراكز نقابية، لكنها في الواقع أدت إلى خراب الاتحاد العمالي العام ووصوله إلى ما وصل إليه.

في ١٥ آذار من العام ٢٠٠١ وصل (ولا يزال) غسان غصن إلى مركز رئيس الاتحاد العمالي العام فبعد أن بلغ عدد الاتحادات العمالية المنضوية داخل المجلس التنفيذي ٥٠ اتحاداً١٢ وعلى الرغم من أن ولاية أبو رزق لم تنته بعد حيث «كان موجوداً في اجتماع مجلس إدارة منظمة العمل الدولية في جنيف ورغم عدم اكتمال النصاب (الثلثين) أجرت وزارة العمل انتخابات وجرى تعيين غسان غصن رئيساً للاتحاد، فاحتل مكتب أبو رزق بعد تغيير القفل»٢٢، لكن ديب نفسه، يرى بما خص تحرك عام ٢٠٠٤ خاصة في منطقة حي السلم، «عنوان الحركة في ذلك الحين «الغلبة والتطويع»»، بالطبع يسقط ألفونس ديب ما حصل في أيار ٢٠٠٨، على التحرك الحاصل عام ٢٠٠٤، ولكن ألم يكن الإعلام اللبناني يومها شريكا للسلطة؟ في اعتبار الجيش خطاً أحمر؟ ألم يقل حسن نصر الله في خطاب له بعد وقوع مجزرة حي السلم أن المتظاهرين تقف خلفهم السفارة الأميركية٣٢؟

في الواقع كان الإضراب يومها رفضا لارتفاع أسعار المحروقات ومنع السيارات العمومية من العمل على المازوت. وشمل الإضراب المدارس الرسمية والخاصة والجامعة اللبنانية والجامعات الخاصة والمؤسسات في القطاعين الرسمي والخاص، ومرفأ بيروت والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ومصالح المياه وأوجيرو. وعمت المظاهرات كل المناطق اللبنانية وتعاملت القوى الأمنية بالشدة المفرطة مع المتظاهرين. وردد المتظاهرون الشعار التالي: «لحود بري حريري، حطونا عالحصيرة٤٢» وأطلقت القوى الأمنية النار مباشرة بوجه العمال المتظاهرين في حي السلم حيث وقع ٥ شهداء وعشرات الجرحى ولكن الاتحاد العمالي العام صمت، ككل القوى السياسية، عما حصل فأعلن براءته منهم ووقف الإضراب.

أي اتحاد عمالي عام؟

«الاستقلال النقابي الكامل واللامشروط إزاء الدولة والاستقلال التنظيمي إزاء الأحزاب السياسية، وهذا المطلب الأخير مرتبط بنضال ضد البيروقراطية النقابية. ولا يمكن الحصول على الديموقراطية النقابية على المستوى العام إلاّ بفرض هاذين المطلبين واحترامهما»[٥٢].

يشير منسق المرصد اللبناني لحقوق العمال والموظفين أحمد الديراني، في مقالة نشرها في موقع المرصد في ٢٤ تشرين الأول من العام ٢٠١١، إلى أن «المعارضة السابقة، بكل تلاوينها، تتحمل مسؤولية مضاعفة عن الواقع المتردي للحركة النقابية، وذلك بسبب سياستها التسووية غير المبدأية، وعدم وضوح الرؤية والثبات في المواقف وعدم الالتزام بالنهج الديمقراطي والوطني المستقل وبمصالح العمال، والتي تعتمد، في معظمها، ذات الأساليب الفوقية والشكلية في تجديد نقاباتها، أحيانا في الغرف المقفلة وبعيدا عن العمال»٦٢. كلام الديراني جاء إثر موافقة الاتحاد العمالي العام على قرار (الأول) الحكومة اللبنانية زيادة الأجور في ١٢ تشرين الأول ٢٠١١، حيث عنون مقالته بـ«إكرام الميت دفنه» كخير تعبير عن مآل الأمور داخل هذا الاتحاد العمالي العام.

للخروج من هذه الدوامة، لا بد من إعادة تأسيس اتحاد عمالي عام جديد، بعد إسقاط الاتحاد الحالي، وحل كل النقابات وإعادة تشكيلها على أسس منطقية بحيث يتمثل العمال والعاملات وفق النظم الديمقراطية، ومن خلال انتخابات شفافة ونزيهة بعيدا عن تدخل السلطة والأحزاب. يمثل كل الطبقة العاملة في لبنان (من

كل الجنسيات حيث صمت الاتحاد العمالي العام حيال الاستغلال والعنصرية التي تتعرض لها، بالإضافة إلى الحرمان من الحقوق الأساسية). على أسس متينة، إنطلاقا من القطاع العام ووصولا إلى القطاع الخاص. فيجب العمل على انتزاع الحق: «بالتنظيم النقابي للموظفين في القطاع العام من السلطة الحاكمة، بالإضراب وبالتحريض عليه، بتنظيم العرائض المتعلقة بالوظيفة، بإلقاء ونشر خطب ومقالات من دون إذن خطي من الرئيس المباشر للموظف»[٧٢].

فرض تعديل قانون العمل لجهة السماح للعمال الزراعيين بتشكيل نقاباتهم. وفرض تعديل المادة ٨٦ من قانون العمل التي تفرض الترخيص المسبق لإنشاء النقابات. حصر الحق في وضع الهيكلية النقابية بالاتحاد العمالي العام. وضع سياسة تدريبية للاتحاد العمالي العام، تقوم على «تزويد القيادات النقابية بالمعارف والمهارات اللازمة من أجل مساعدتهم على مواجهة التحديات التي تواجههم... تدريب مدربين نقابيين على طرق التدريب الناشطة والحديثة... إنتاج مواد تدريبية واقعية وعملانية.... وضع وتنفيذ برامج التدريب النقابي»[٨٢].

الأزمة مستفحلة، وهي تصيب الاتحاد بشكله الرسمي ومعارضته ويلفت أحمد الديراني، في المقالة نفسها، نظر «الاتحادات النقابية التي اجتمعت مؤخرا تحت عنوان «لقاء الاتحادات النقابية المعترضة على قرار زيادة الأجور وعلى طريقة الاتحاد العام في ادارة المعركة المطلبية» في مقر الاتحاد الوطني للنقابات العمالية» إلى أن سقفها جد منخفض وهي مطالبة بالخروج من الاتحاد العمالي العام من أجل «إطلاق مسيرة بناء اتحاد عمالي جديد، مناضل، فعال، ديمقراطي ومستقل، ينتزع شرعيته من تمثيل مصالح العمال والنضال من أجلهم»[٩٢].

---

١ غسان صليبي، «في الاتحاد كوة»، دار مختارات، طبعة أولى، ١٩٩٩
٢ توفيق كسبار، «اقتصاد لبنان السياسي ١٩٤٨-٢٠٠٢ في حدود الليبرالية الاقتصادية»، دار النهار، طبعة أولى، ٢٠٠٥
٣ صليبي، المصدر نفسه
٤ إدارة الإحصاء المركزي، ٢٠٠٤
٥ صليبي، المصدر نفسه.
٦ المنشور، العدد ١١، شتاء ٢٠٠٨، نقلاً عن دار المنشورات الحقوقية صادر (http://tymat.org/?q=node/911).
٧ تجمع تنسيقي لروابط المعلمين في التعليم الرسمي الابتدائي والثانوي والمهني والتقني ونقابة المعلمين في المدارس الخاصة ورابطة موظفي الإدارة العامة؛ للاطلاع على قراءة نقدية لهذه الهيئة: نضال مفيد، «النقابات في لبنان: أي تغيير؟»، المنشور، ٤/٧/٢٠١١، (http://al-manshour.org/node/250).
٨ مرسوم رقم ٤٢٠٦، تشكيل لجنة مؤشر الغلاء وتحديد مهامها، الصادر عام ١٩٨١.
٩ مثلاً: التوصية السابعة للمؤتمر النقابي العام، قصر الأونيسكو، بيروت، ٣٠/٠١/٢٠١١ (http://www.lpespl.net/subpage.asp?IdLink=7).
١٠ حنة أرندت، «في العنف»، بيروت، دار الساقي، ط. ١، ١٩٩٢.
١١ صليبي، المصدر نفسه.
١٢ ألفونس ديب، جريدة المستقبل، بيروت، ١/١١/٢٠١١.
١٣ عزيز صليبا، «تاريخ الحركة النقابية في البقاع»، بيروت، دار الفارابي، ط. ١، ١٩٩٩.
١٤ ديب، المصدر نفسه.
١٥ صليبا، المصدر نفسه.
١٦ المصدر نفسه.
١٧ المصدر نفسه.
١٨ ٢ و٣ تشرين الثاني، ٢٠١١.
١٩ صليبي، المصدر نفسه.
٢٠ صليبي، المصدر نفسه.
٢١ بحسب الموقع الإلكتروني للاتحاد العمالي العام http://www.cgtl-lb.org/UnionMembers.aspx، وبحسب الصحافي في جريدة السفير عدنان الحاج، (http://lebaneselw.com/index.php?option=com_flexicontent&view=items&cid=195:2010-05-10-16-05-03&id=7132:-q-q-24-10-2011-&lang=ar)
٢٢ ديب، المصدر نفسه.
٢٣ http://beirut.indymedia.org/ar/2004/05/1343.shtml
٢٤ http://beirut.indymedia.org/ar/2004/05/1262.shtml
٢٥ أندري هنري، «الحزب والنقابة»، المناضل(ة)، العدد ٣١، ١١/١١/٢٠١١ (http://www.almounadil-a.info/article2577.html).
٢٦ http://lebaneselw.com/index.php?option=com_flexicontent&view=items&cid=195:2010-05-10-16-05-03&id=7132:-q-q-24-10-2011-
٢٧ وليد ضو، «معاً نحو عهد نقابي جديد»، المنشور، ٢١/١١/٢٠١١، (http://al-manshour.org/node/٦٠١).
٢٨ صليبي، المصدر نفسه.
٢٩ الديراني، المصدر نفسه.

عن المقاطعة وأمور أخرى



من تظاهرة مناهضة للحرب على العراق، بيروت، ربيع ٢٠٠٣ (روان ناصيف: http://beirut.indymedia.org)

في العام ٢٠٠٢، انبثقت حركة شبابية يسارية، في إثر الحصار الإسرائيلي لرام الله، ومجزرة جنين. إفترش الناشطون والناشطات الشارع في وسط البلد، وأقاموا اعتصاما مفتوحاً على مدى ٤٥ يوماً. كان الاعتصام حينذاك مركزاً أساسياً في تنشيط حركة الشارع، تضامناً مع فلسطين، وتعبيراً عن الرفض الشعبي للاحتلال الإسرائيلي. تحوّل الاعتصام إلى نقطة ارتكاز أساسية، في تاريخ الحركة اليسارية في لبنان، بعد انتهاء الحرب الأهلية، والدليل على أهميته هو انطلاق العديد من المبادرات، وبروز المجموعات السياسية، التي عبرت عن نفسها ،بواسطة منشورات كمجلة اليساري، التي كانت فعلياً لسان حال الحركة، والأداة الدعائية السياسية الأهم حينئذ بيد اليسار الجديد، والمركز الإعلامي المستقل، الذي روّج لبروز وتبلور حملات المقاطعة، والحلقات النسوية الناشطة في الحقوق الجنسية والجنسانية، بالإضافة إلى بذور حركات اليسار الثوري، وتبلور أوسع لمجموعات يسارية، من داخل الجو التقليدي، كـ«طلاب شيوعيون»، مثلاً.
المبادرات والحملات تلك لم تنشأ من فراغ، بل كانت تعبيراً عن تطور ملحوظ في الخطاب السياسي لليسار الجديد، والارتباط الوثيق ما بين «العسكرة» والتوسع الرأسمالي والعولمة، وخاصة أن هذه العلاقة أصبحت أكثر وضوحاً، من خلال السياسات الاقتصادية للدول الصناعية الكبرى، التي لازمت الحروب الإمبريالية، ومساندة الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين.هذا وإن شعارات الحركة العالمية والمحلية، المناهضة للحرب، حينذاك، اتخذت عمقاً سياسياً واقتصادياً، فبرز شعار «لا لحرب الأغنياء على الفقراء»، كرد على الحرب الأميركية على أفغانستان، وشعار «لا للحرب من أجل النفط»، كرد على الحرب على العراق.
لقد سعت الحركة من أجل التضامن مع الشعب الفلسطيني إلى ابتكار أدوات جديدة، لاستخدامها ضمن أطر المقاومة الشعبية والمدنية للاحتلال، ومن هذا المنطلق انطلقت حركة المقاطعة، كتعبير سياسي وعملي في نفس الوقت. فلم يكن غريباً حينئذ أن يتم استعمال هذه الأداة (المقاطعة)، لمواجهة دعم الشركات المتعددة الجنسية للكيان الصهيوني، وفي نفس الوقت ضد استغلالها

الرخيص للمزارعين والعمّال لديها. وهذا ما كان يُعَبَّر عنه فعلياً، في النشاطات والاعتصامات، التي أقيمت على الأرصفة المواجهة لشركات، كستارباكس، وبيرغر كينغ، وغيرهما.

هذا التوجه لم يكن نتيجة لخيارات حياتية بحتة، ولم يكن فقط تعبيراً عن إرادة بعض الأفراد، بل شكّل المساحة السياسية، التي استطاع اليسار الجديد من خلالها، التعبير عن رؤيته لمسألة الإمبريالية والحرب، بينما كان اليسار التقليدي يعتمد، في تلك الفترة، سياسة الاستيعاب، أو الإقصاء، تجاه تلك الحركة الناشئة، خاصة الشبابية والحقوقية.

ومن هنا فإن نجاح المقاطعة، كتكتيك سياسي، يرتبط دوماً بواقع التغيرات السياسية العامة، وبتطور الحركة نفسها وخطابها، فلا يمكن له أن يكون تكتيكاً مجرّداً، وخارج استراتيجية أوسع للمواجهة. وهذا يبدو جلياً مثلاً بتواجد حملات عدّة للمقاطعة، منها اليسارية والحقوقية، والإسلامية والقومية. ويجب الاعتراف بهذا النسيج السياسي لحالة المقاطعة، ويجب الاعتراف ضمناً بأن هذه التيارات المختلفة هي، على الأقل، في صراع سياسي دائم، في ما بينها. ولأنها تكتيك، فهي، فعلياً، سلاح يُستخدم من أجل تحقيق أهداف أوسع. وهو تكتيك يرد عليّه، أيضاً، الكيان الصهيوني، بكمِّ أفواه معارضيه، من خلال اتهامهم بمعاداة السامية، إن انتقدوا السياسات الإسرائيلية. فلا يمكننا النظر إلى المقاطعة كهدف بحد ذاته، بل إلى ما يجب أن يكون عليه دورها، في دفع استراتيجية مواجهة أوسع مع العدو الصهيوني، والإمبريالية.

بناء على ذلك، لا يمكننا في لبنان، في بلد بحالة المواجهة المباشرة مع إسرائيل، اعتماد نفس الاستراتيجية التي تعتمدها حركات المقاطعة في أوروبا، أو في الولايات المتحدة، مثلاً، أو أن نلتزم حدودها (مع ضرورة التنسيق أو توحيد الجهود عند اللزوم)؛ كما لا يمكن لحركة المقاطعة في لبنان أن تضع استراتيجية عمل، بمعزل عن رؤية جدّية لكيفية تحرير فلسطين، خاصة في ظل المدّ الثوري في المنطقة العربية. تقع فلسطين تحت الاحتلال الإسرائيلي، طبعاً، ولكنها أيضاً تحت حصار عربي؛ من الجنوب تحدّها اتفاقية كامب ديفيد، ومن الشرق اتفاقية وادي عربة، ومن الشمال الشرقي حدود هادئة، بضمانة نظام البعث الذي لم يطلق رصاصة واحدة بوجه الاحتلال،منذ العام ١٩٧٣، ومن الشمال يحدها لبنان، ذو النظام الطائفي العنصري، المعادي بوقاحة للفلسطينيين وحقوقهم، أياً كانت. ويترافق هذا مع انحسار حركة المقاومة، من إطارها اللاطائفي والوطني الجامع، إلى جسم طائفي مذهبي، فشل في توحيد المجتمع اللبناني تحت لوائه.

وفي ظل ذلك الحصار، تتفرغ السلطة الإسرائيلية لمزيد من مشاريع التقسيم، وضرب المقاومة الفلسطينية (بمساعدة الأنظمة العربية المعتدلة،كما «الممانعة»). وها هي اليوم تستطيع أن تنفرد في مواجهة غزة والضفة الغربية، كلّ على حدة. فمسألة تحرير فلسطين تتعدى مسألة مواجهة السلطة الإسرائيلية وحدها، بل تتطلب، كشرط أساسي، مواجهة شاملة للصهيونية، وللأنظمة العربية الديكتاتورية القائمة، التي، فعلياً وعملياً، تسهم بشكل مباشر في بقاء فلسطين تحت الاحتلال.

وهذا ما عبّر عنه بالضبط اليسار الجديد، عشيّة الحرب على العراق في ٢٠٠٣، حين رفع شعار «لا للحرب لا للديكتاتوريات»، معتبراً أنه لا يمكن تحرير فلسطين ودرء الحروب عن المنطقة، إلا بإسقاط أنظمة الحكم الديكتاتورية العربية، ورفع الحصار عن فلسطين والشعب الفلسطيني. يومئذ، كان هذا الأمر بمثابة حلم لجيل جديد من الناشطين والناشطات، ولكن، مع بداية العام ٢٠١١، أصبحت ملامح الحلم تتخذ لنفسها مساحة أكبر، في واقعنا العربي اليومي، الذي ينبض بالثورة، من المحيط إلى الخليج.

الديمقراطية الفعلية في المنطقة العربية، التي تعبّر عن آمال وتطلّعات ناسها، ستمنع السلطة المصرية من السماح للأسطول الأميركي بالمرور عبر قناة السويس، لضرب العراق،مثلاً، أو بناء جدار فصل عنصري، على حدودها مع فلسطين؛ والديمقراطية في الخليج لن تسمح للطائرات الأميركية باستخدام المطارات العربية لضرب العراق وأفغانستان، كما أن الديمقراطية في سوريا لن تسمح بأن يكون دورها هو حماية الحدود مع إسرائيل، طوال ٤٠ عاماً، والتخلّي عن الجولان.

لطالما سعت الأنظمة العربية القائمة إلى تحييد مسألة التحرر الداخلي عن الصراع السياسي المحلي، بحجة «الوحدة الوطنية» والصراع مع العدو الإسرائيلي، ولكنها كانت في نفس الوقت تدخل في أطر توازنات مصالح الإمبريالية نفسها، وأضحت ركائز أساسية في استراتيجية الإمبريالية نفسها، وأداة لها. فمن سوريا إلى لبنان، ومصر، والخليج العربي، والأردن والمغرب العربي، كانت الأنظمة تسعى دائماً لضرب أي محاولة لصعود مقاومة شعبية ضد الاحتلال، بل كانت تحاول استيعابها، من جهة، لتكون أداة أخرى لدعم سياسات الأنظمة وخططها الجهنمية ضد التحرر الوطني، أو من خلال تفكيك هذه المقاومات الشعبية وتصفية واعتقال أفرادها.

فمن هنا، لا يمكن للمقاطعة أن تكون وسيلة تكتيكية، من خارج واقع المواجهة مع الأنظمة القائمة والإمبريالية، كونها من أدوات المقاومة الشعبية، لا أداة تستخدمها الأنظمة لضرب الحركات الشعبية، من ضمن سياسة تعرف عادة بسياسة التخوين (و»إيهان نفسية الأمة») وما هنالك من هرطقات الأحكام القضائية للسلطات الحاكمة. وتلك المصطلحات التخوينية هي بالذات التي تستخدمها الأنظمة، اليوم، بمواجهة الثورات العربية. إن حملات المقاطعة مطالبة اليوم، أكثر من أي وقت آخر، بأن تلتزم بشكل مبدئي بحركة الشعوب، وان تساعد حركة الشعوب هذه، من خلال تزويدها بأدوات سياسية إضافية، لمواجهة الإمبريالية والأنظمة القائمة.

لا يمكن أن يقتصر دور حركة المقاطعة، في لبنان، على مواجهة التطبيع مع العدو الإسرائيلي، بل عليها أن تلعب دوراً محورياً في دعم حركة الشعوب العربية، من أجل التحرر من الديكتاتوريات القائمة، كخطوة أساسية نحو تحرير فلسطين، من خلال تجذير مفهوم المقاومة الشعبية والمدنية، وتوضيح طبيعة السيطرة النيوكولونيالية، على المنطقة ومقدّراتها، وأقلّه لمواجهة الموقف المخزي لبعض اليسار

العالمي الداعم للديكتاتوريات، أو المكتفي بمعاداة إمبريالية الولايات المتحدة، لا غير. وليس من المجدي في هذه الحالة أن يقتصر العمل، خاصّة الميداني، على ردود الفعل ضد شركة، أو شخصية، داعمة لإسرائيل، عندما تكون المشكلة الأساسية هي علاقات التطبيع والتواطؤ، التي تقوم بها الأنظمة القائمة، والطبقة الحاكمة، مع العدو الصهيوني وأدواته. فهذا تغييب للسياسة، في مسار سياسي بامتياز، وتبنٍّ غير مقصود لمقاربات الجمعيات غير الحكومية، التي يحتقرها بعض منظّري المقاطعة.

المثلان الأكثر بروزاً في عملية التغييب، في الآونة الأخيرة، كانا محاكمة العميل فايز كرم، الذي ثُبتت عمالته للعدو الصهيوني، والثانية الثورة السورية والموقف منها،وهما قضيّتان أثارتا جملة من التساؤلات لدى داعمي المقاطعة، قبل أعدائها، فقرر القيّمون على الحملة مواجهتهما، من خلال «النأي بالنفس»، وغض النظر عن التخوين المضاد، الذي يقوده ممانعون، باسم الحملة.

في المسألة الأولى، كان لا بد لحملة المقاطعة من أن تصدر، ولو بياناً مقتضباً ينتقد التقصير في محاكمة فايز كرم، وأن تنتقد السلطات اللبنانية والحكومة لتواطُئها في قضية العفو عنه، لأنه مقرّب من التيار الوطني الحرّ، حليف حزب الله. هذا على الأقل لتأكيد مبدئيتها، واستقلاليتها عن الانقسام بين طرفي السلطة اللبنانية؛ وفي المسألة الثانية، كان لا بد لها من أن تصرّح، بشكل مباشر، بدعمها للثورة السورية ضد نظام الأسد، وأن تُعلن ،في الوقت نفسه، عن رفضها للتدخل الأجنبي (أكان روسياً أو أميركياً أو أوروبياً أو صينياً)، كون هذا الموقف يضمن لها استقلاليتها عن الديكتاتوريات العربية، ويحصّنها من استخدام المقاطعة، كوسيلة لتصوير أن هناك صراعاً صحيحاً (الصراع المباشر ضد إسرائيل)، وصراعاً غير صحيح (الصراع ضد الديكتاتورية).

فالمقاطعة هي سلاح شعبي، ولا يجب أن تتحول أبداً إلى سلاح تستخدمه الأنظمة، لحرف الانتباه عما يحدث للشعوب العربية عامة، والشعب السوري خاصة. ليس القصد هنا اتهام الناشطين والناشطات، في «حملة مقاطعة داعمي إسرائيل» أو «مناهضة الصورة الزهرية لإسرائيل»، فالغالبية تناصر الثورة السورية، وهي خارج الاصطفاف الآذاري في لبنان. لكن هناك استخداماً كبيراً لها، من قبل اليسار الستاليني والقومي، للدفع في مسألة المقاطعة، كمحاولة منهم لتحويل الانتباه عمّا يجري في سوريا. وهذا واضح وصريح في الكثير من النقاشات، على صفحات التواصل الاجتماعي، خاصّة عندما يتم تصوير أي حراك يطالب بشيء غير «تحرير فلسطين»، وكأنّه جزء من الاحتلال، وعميل. وبالطبع، فإن هؤلاء أنفسهم، يغضون النظر عن مدى تعامل وتواطؤ النظام السوري، تاريخياً، مع السلطة الإسرائيلية، كما يغضون النظر، أيضاً، عن إعادة الحقوق المدنية للعميل فايز كرم.

المعايير المزدوجة تَضرب مصداقية المقاطعة، كتكتيك للعمل السياسي، وتُضعف جبهتها، بمواجهة اليمين الليبرالي، الذي يتهمها بالإرهاب الفكري، ويستمد دعماً إديولوجياً من نظام الحكم اللبناني، وسياسة العفو عن مجرمي الحرب والعملاء، وتنصيبهم وزراء ورؤساء، ويستفيد أيضاً من مهادنة اليسار الستاليني والقومي للاحتلال السوري في لبنان، وتواطئه مع نظام البعث، ومن انفتاح الحركة، المرفوض، على قوى فاشية ولاسامية حقاً. هذا كله يقوّض عمل المقاطعة، ويحصرها في بيئة سياسية واحدة، ضمن اصطفاف طائفي سلطوي، يتناقض مع مبدأ المقاومة المدنية، ويمنع انتشار الحركة داخل المجتمع، والأهم أنه يُنذر بخطر تحوّلها إلى طائفة سياسية منغلقة، غارقة في الفئوية، ولا قدرة لها على التأثير.

وفي ظل شراسة اليمين الليبرالي والطائفي والعنصري، والمطبِّع مع السلطة الإسرائيلية، الذي يحاول ضرب المقاطعة، ووصمها بأنها نوع من «الرقابة»، وكبت «للحريات»، علينا جميعاً أن نعي أنه لا يمكن الفوز في المعركة ضدّ هذا اليمين، إلا بالسياسة، لا بالأخلاقيات فقط، وبأن تلتزم حركة المقاطعة بخطاب سياسي يمشي جنباً إلى جنب مع الثورات العربية، وينظر إلى مسألة تحرير فلسطين، كجزء من السيرورة الثورية العربية، لا التوازنات بين أنظمة استبدادية عميلة، بشكل أو بآخر.

من الحملات المناهضة لاستغلال إسرائيل لقضية المختلفين جنسياً (http://queersagainstapartheid.org)



لأجل اختصار آلام الولادة وانتصار الثورة السورية



تظاهرة مستقلة داعمة للثورة السورية في بيروت، ١٥/٨/٢٠١١ (باسم شيت)

مع اقتراب الثورة السورية من كرى سنتها الأولى، تتجه الأمور إلى مزيد من التصعيد والتأزم. فالنظام القمعي والاستبدادي المتوحش، المستمر منذ أربعة عقود، ما زال قوياً ومتماسكاً، وأجهزته العسكرية والأمنية تمارس شتى أنواعِ العنف بحق المتظاهرين والناشطين، من قتل وتعذيب وخطف؛ ودائماً بحجة مواجهته لجماعات إرهابية مسلحة، وذلك منذ اللحظة الأولى لانطلاق الانتفاضة في منطقة درعا، في بدايات عام ٢٠١١. ولتوضيح الصورة، فلقد باتت هناك، بعد طول عزفٍ دمويٍّ منفرد، من جانب أدوات قمع النظام، اشتباكاتٌ مسلحة بين منشقين عن الجيش وقوّات النظام، إضافة إلى فئة من المناضلين والناشطين حملت السلاح دفاعاً عن النفس، مع وجود جماعات سلفية تكفيرية تنشط عسكرياً، بوحي من ارتباطاتها الخارجية، من ناحية التمويلِ والتوجيه. لكنها هي الجماعات ذاتها، التي استخدمها النظام، سابقاً، للقيام بأعمال انتحارية، طائفية ومذهبية، في معظم الأحيان، في العراق.

المعارضة السورية منقسمة، ولا تملك أي برنامج سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي واضح. فالمجلس الوطني السوري تقوده جماعة الإخوان المسلمين، بما لها من ارتباطات بدول الخليج النفطية، وبتركيا، ومن دعم غربي وعربي رسمي. أما هيئة التنسيق الوطنية فما زالت تتخبطٌ في طروحاتها، هجوماً أو مهادنة للنظام، إضافة إلى هيئات وأطراف أخرى تقود الحراك الشعبي، في الشارع، ولكنها لم تتمظهر لغاية الآن، في شكل إطار سياسي متكامل. وقد أصاب ائتلاف اليسار السوري، في البيان الصادر منه، قبل فترة قصيرة، حين وجَّه نقداً صريحاً لهيئة التنسيق اعتبر فيه موقفها «لا يتجاوز إصلاح السلطة، فظلت دون مطالب الشعب، وحاولت التلاعب بالكلمات من خلال طرح إسقاط «النظام الاستبدادي الأمني»، متجاهلة أن الطبقات الشعبية لم تخرج من أجل إصلاح أو تحسين، أو تغيير في شكل السلطة، بل لإسقاط هذه الأخيرة، بكل رموزها وسياساتها الاقتصادية، التي خدمت مافيات الفئة الحاكمة، وزبانيتها، هذه الفئة التي نهبت وأفقرت الشعب، وبالتالي لا إمكانية لاستمرار نظام خرج الشعب من أجل تغييره، ولا إمكانية لطرح ما هو دون سقف المطالب الشعبية».

ومع مرور الوقت، يتكشف لنا حجم الانقسامات الطائفية

والمذهبية، التي تشكل خطراً داهماً على مستقبل الثورة، خاصة أن هناك خطابات طائفية مقيتة تصدر عن بعض المعارضة. فاختيار الحل الأمني من قبل النظام دفع الأمور إلى قعر الهاوية، مع سقوط آلاف الشهداء والجرحى وعشرات الألوف من المعتقلين، إضافة لآلاف المفقودين والمخفيين قسرياً.

وقد حاول النظام عبر همروجة الحوار، التي دعا إليها بعض القوى والشخصيات، أن يخلق انطباعاً في الداخل بأنه على استعداد للبحث في الإصلاحات السياسية، مع إصدار بعض المراسيم والقوانين، وتشكيل حكومة جديدة. وبعد عدة شهور من المراوحة، جاء بروتوكول الجامعة العربية، الذي ينص على إرسال مراقبين عرب إلى سوريا، وإطلاق سراح المعتقلين، وسحب الجيش من الشوارع ،وإنهاء المظاهر المسلحة، والسماح بحرية التظاهر، ليزيد من مشاكل النظام عبر المماطلة والتهرب من التوقيع. والواضح أن الضغوط الروسية على السلطة دفعت بها إلى القبول به أخيراً، فتم تنفيذ الشقّ المتعلق بإرسال المراقبين، مع ما رافق ذلك من تقنين لعملهم في إطار خطة مرسومة سلفاً، وتم إهمال باقي البنود الأخرى، فيما استمرت أعمال القتل والتنكيل بصورة متزايدة.

ومع صدور تقرير المراقبين، تم اجتماع لوزراء الخارجية العرب مدد مهمتهم، وأطلق خطة للحل تنص على انتخابات رئاسية وبرلمانية، مع تأليف حكومة «وحدة وطنية»، على أن يتم نقل سلطة الرئيس إلى نائبه، فاروق الشرع، خلال هذه المرحلة الانتقالية، وتأليف لجان تعنى بالتحقيق في عمليات القتل التي تمت خلال الشهور المنصرمة. ما يذكرنا تماماً بالمبادرة الخليجية لحل الأزمة اليمنية .وهو ما رفضه النظام رفضاً باتّاً.

وهكذا تم وقف عمل المراقبين في سوريا من قبل الجامعة العربية، وتوجّه أمينها العام نبيل العربي ورئيس حكومة قطر، وزير خارجيتها، إلى نيويورك، لاستصدار قرار من مجلس الأمن بدعم الخطة العربية المذكورة آنفاً، لكن مشروع القرار جوبه بفيتو مشترك من روسيا والصين، عند التصويت عليه، لأنهما تعارضان فرض عقوبات على النظام السوري، إضافة إلى رفض نقل صلاحيات الرئيس إلى نائبه فاروق الشرع، والأهم رفض أي تدخل عسكري أجنبي. في المقابل، رفض المجلس الوطني السوري المبادرة الروسية، القائمة على إجراء حوار غير رسمي بين النظام والمعارضة، في موسكو، قبل تنحي بشَار الأسد.

ثم قامت قطر باقتراح إرسال قوات عربية إلى سوريا لحفظ «السلام»، مع علمها مسبقاً باستحالة هذه الخطوة، سوى كمقدمة باتجاه التدخل العسكري الشامل. وهذا ما يطالب به جهاراً المجلس الوطني، ولكن تحت مسمّيات حماية المدنيين، والحظر الجوي، والمناطق الآمنة، مع الالتفاف على مطلب نزول قوات عسكرية على الأرض. لكن استسهال التدخل العسكري،بأي من أشكاله المصرَّح عنها، ليس سوى مقدمة لدرب الآلام الذي سيعصف بسوريا، بعدئذ، من تدمير المقدرات العسكرية والاقتصادية وسقوط عشرات آلاف القتلى والجرحى،إذا لم يكن اكثر، ما سيدفع البلاد نحو حرب أهلية طاحنة، متلبّسة لبوس الطائفية والمذهبية، وهو ما يشكّل خدمة جليلة للعدو الصهيوني، بإزاحة عبء قوة عسكرية لا يستهان بها،على رغم طبيعة النظام الاستبدادية والقمعية.

وفي الأخير، لا بد من الإشارة إلى توجه وزير الخارجية ورئيس الاستخبارات الروسيين، للقاء بشّار الأسد، والتأكيد على دعمه في المعركة، التي يخوضها ضد ما يسميه «الجماعات الإرهابية المسلحة»(!!)، التي توعّدها سابقاً بضربها بيد من حديد، حتى تحقيق النصر(!!). وهذا ما قام النظام السوري بترجمته، من خلال التصعيد العسكري غير المسبوق، والقصف العشوائي، واستخدام كل أنواع الأسلحة، خاصة ضد مدينة حمص، في محاولة لتركيعها، كونها أصبحت النقطة المحورية في الصراع، موقعاً الآلاف من السكان المدنيين، بين قتيل وجريح، على طريق الإبادة الجماعية.

وهذا مؤشر خطير جداً عما قد تؤول إليه الأوضاع، مستقبلاً، في كل المناطق الثائرة. فالسلطة ماضية في قمعها الوحشي للجماهير المنتفضة، حتى لو أدى الأمر لسقوط أعمدة الهيكل فوق رؤوس الجميع، متّبعة سياسة الأرض المحروقة، ومطمئنة لامتلاكها عدة أوراق مهمة. فهناك ولاء شبه كامل للمؤسسة العسكرية ، على رغم حالات الانشقاق الكثيرة (الجيش السوري الحر...)، ووجود حلفاء إقليميين مثل النظام الإيراني، وقوى حليفة أخرى في لبنان، من ضمنها حزب الله، والقوى المتجمعة ضمن ما بات يعرف بجماعة ٨ آذار، بالإضافة إلى حلفاء دوليين كروسيا والصين، اللتين تمنعان صدور أي قرار عن مجلس الأمن، متعلّق بالأزمة السورية، لغاية الآن، ما لم يتوافق مع نظرتهما إلى الحل.

ولكن هل سيستمر الموقف الروسي والصيني على حاله، خاصة وأن النظام السوري قد اختار الحل الأمني منذ البداية، و كثّف عملياته العسكرية أخيراً، آملاً في تحقيق بعض النتائج على الأرض، ما سيزيد من حجم الدمار، إضافة إلى حجم الخسائر الهائل في الأرواح، بين السكان المدنيين؟ علماً بأن هذا سيزيد من الضغوط الداخلية والخارجية (شعبياً ورسمياً) على النظام، دافعاً روسيا والصين، لاحقاً،على الأرجح، إلى مراجعة موقفهما، خاصة اذا تيقنّتا من أن بقاء بشار الأسد في سدة الرئاسة سيشكّل حجر عثرة في إنتاج تسوية تضمن مصالحهما الاقتصادية والسياسية، بعيداً عن أي تدخّل عسكري أجنبي.

هذا ومن الواضح أن عسكرة الثورة، مع تفهّمنا الكامل لحوافزها التي تبدو أكثر فأكثر قسرية (القمع والتقتيل، بحق المتظاهرين السلميين)، إنما هي سيفٌ ذو حدّين، لأنها تعطي السلطة مبرراً، مهما يكن مفتعلاً وكاذباً، لزيادة إجرامها تحت ذريعة محاربتها «للجماعات الارهابية المسلحة»، ولتؤكد للعالم أجمع بأنها تواجه مؤامرة ليس إلاّ...

وستدخل البلاد، بذلك، على سبيل الاحتمال بالغ الجدية، في حرب أهلية طاحنة يراهن النظام على أن يلعب ورقتها الأخيرة بنجاح. علماً بأن المضي في التحركات السلمية، رغم كلفتها الباهظة والمزيد من الشهداء والجرحى والمعتقلين في صفوف الجماهير المنتفضة،

سيربك حسابات السلطة، التي ستتجه، في حالة كهذه، نحو مزيد من التفكك والانقسامات في صفوفها، بنتيجة الثورة المتنامية.

وهذا يتطلب بلورة خطاب ديموقراطي علماني ثوري واضح، يخاطب أوسع شريحة من الناس، ويزيل الأوهام والمخاوف لدى فئة كبيرة من المترددين، تجاه سقوط النظام، ويسحب ورقة البعبع الطائفي والمذهبي، التي أصبحت كابوساً يقض مضاجع المواطنين. والسؤال من سيقوم بهذا الدور المتقدم؟ إنها مهمة تقع على عاتق اليسار الثوري، تحديداً، وبوجه أخص (رغم معرفتنا سلفاً بمدى حجمه وتأثيره الحاليين)، إضافة إلى باقي مكونات اليسار الحقيقية، غير المرتهنة للسلطة القائمة، ومن ضمنها في قاعدة الأحزاب الإصلاحية الانتهازية، هذه القاعدة، التي تشارك، بشجاعة وصدق، على نقيض قياداتها الخائنة، في الانتفاضة الباسلة للشعب السوري. وهذا يمر عبر الشروع في تقديم برنامج اقتصادي–سياسي–اجتماعي متقدم مترابط، يجمع إلى المهام الديمقراطية السياسية، المهام الوطنية – وفي واجهتها الأمامية تحرير الجولان السوري، بشتى الوسائل، بما فيها العسكرية منها، والتضامن العملي، وعلى الأرض، مع مطلب انتزاع الشعب الفلسطيني لحقوقه الأساسية في تقرير المصير، والعودة إلى أرضه ووطنه – العمل ميدانياً على الأرض مع باقي المكونات الثائرة، نحو ابتكار طرق عديدة للنضال، من مخاطبة القطاعات العمالية، والفلاحية، والمهنية، والطلابية، على أساس مصالحها الاجتماعية الفعلية، وصولاً إلى الإضرابات العامة، والعصيان المدني، بما تشكله من ضغوط اقتصادية على النظام، ومن تعجيل في وصول الثورة إلى دمشق وحلب، عبر انعطافة بالغة الأهمية، نتيجة لربط المدن بأريافها، باتجاه تحقيق الأهداف المتعلقة بالحرية والديمقراطية، والمساواة،والسيادة الوطنية، والعدالة الاجتماعية.

هذا وعلى رغم الصعوبات التي تصادف الثورة السورية، فإن إضراب الكرامة، ومراحله الأساسية، من إضراب عام وعصيان مدني، قد تشكل العامل الأساسي في زعزعة أسس النظام الاستبدادي المجرم ،في سوريا، لما تمثله من ضغوط اقتصادية عليه. علماً بأن استمرار الثورة بالتوهج، وصمودها أمام أعتى أنواع القمع الوحشي، بحيث يقترب كثيراً موعد الذكرى السنوية الأولى على بدئها، يفتح الباب أمام تجذرها، وظهور المزيد من المجموعات الثورية المتقدمة، شيئاً فشيئاً. فلقد نشأت في الأشهر الأخيرة حالات منظمة تساهم حالياً في بلورة خط ديمقراطي علماني ثوري، وتشارك بفعالية متزايدة على الأرض. ومن ذلك إعلان كوادر ونشطاء عديدين، داخل الحزب الشيوعي السوري، طلاقهم البائن مع القيادة الحزبية، المرتهنة للسلطة الحاكمة، معتبرين، في بيان لهم أنهم «غير معنيين بهذه القيادة وممارساتها السياسية»، ومؤكدين «حرصهم على مواكبة نضالات شعبهم»، وذلك بهدف «إعادة الوجه المشرق (كذا) للحركة الشيوعية السورية، كحركة منحازة إلى جانب الشعب».

كما نشأ «ائتلاف اليسار السوري»، في الإطار نفسه الذي يسعى للدفع بالثورة إلى الأمام. ويهدف إلى «تطوير الثورة لكي تشمل كل الطبقات الشعبية». ونشأ أيضاً ، بوجه أخص، تيار «اليسار الثوري السوري»، وقدم نفسه، في الخريف الماضي، عبر برنامجه الانتقالي، الذي تم توزيعه بكثافة في المناطق السورية المختلفة، وعلى شبكات التواصل الإلكترونية، والذي يعلن أنه «يتبنى الأهداف الكبرى للثورة الشعبية السورية، من أجل الحرية، والديمقراطية، والكرامة، والعدالة الاجتماعية، ويلتزم بالانخراط في كل النضالات الجماهيرية، من أجل هذه الأهداف». علماً بأنه شرع يصدر نشرة دورية خاصة به، تحت تسمية «الخط الأمامي».

وبالإضافة إلى هذه التجمعات، ثمة عدد لا بأس به من المجموعات التي تتواجد في مناطق شتى من الأرض السورية، من مثل «أحفاد الكواكبي»، و«تجمُّع نبض»، و«تجمُّع الطريق للشباب المدني السوري»، و«شباب مصياف»، و«تجمُّع الشارع السوري»، وما إلى ذلك... هذا فضلاً عن أنه يصدر، في الوقت نفسه، عدد واسع من النشرات لمواكبة الثورة السورية، من مثل «حريات»، و«سوريتنا»، و«بكرا سوريا»، و«إلى الأمام»...الخ. والمجموعات المنوَّه بها تشدد على السعي لإيصال الثورة الكاسحة إلى دمشق وحلب،،وهو ما بدأ بالفعل، في الأسابيع الأخيرة، عبر النمو اللافت للتحركات الشعبية الواسعة، في المدينتين. كما برزت مشاركة فعالة للفلسطينيين في الحراك، وسقط منهم حوالى الأربعين شهيداً، إلى الآن، ومئات الجرحى، والمعتقلين. وهم يرفضون متاجرة النظام بقضيتهم، ولا سيما لدوره في قمع الشعب السوري، على أساس الدعم لكفاحهم، وبحجة ذلك، فضلاً عن إسهامه في تسعير الصراع الفلسطيني الداخلي، وموقعه من المجازر ضد المخيمات في لبنان، ومهادنته الاحتلال الإسرائيلي للجولان، أو سعيه الدؤوب للسلام معه، حتى خلال حرب تموز على لبنان، عبر الوسيط التركي.

ولأن النظام السوري يدعي دعم المقاومة، وممارسة الممانعة، ظهر له ما لم يكن في حسبانه، حين تشكلت «تنسيقية الجولان المحتل»، ونظمت تحركات عدة، داعمة للثورة، سرعان ما تعرضت لاعتداءات شبيحة الأسد هناك، إلى أن وصلت الأمور إلى تقديم هؤلاء شكوى لدى الشرطة الإسرائيلية ضد أنصار الثورة في الجولان، بالذات. وقد ردَّت «تنسيقية الجولان المحتل» على مزاعم النظام بخصوص مقاومة الاحتلال، والنضال لأجل تحرير الهضبة السورية، باعتبار أن «الثورة وحدها، وسوريا الحرة والمحررة وحدها، تستطيع تحرير الأرض السليبة، واستعادة الجولان إلى كنف السيادة السورية».

يبقى أن نقول إن الثورة السورية ستنتصر، ليس فقط عبر استيفاء ما أسبقنا من الشروط، بل أيضاً بمقدار ما يتطور التضامن العملي بين شتى الثورات العربية، وفي مقدمتها الثورة المصرية، وبمقدار ما تلعب الجماهير الثائرة، في شتى بقاع المنطقة، دوراً واضحاً في حرمان أنظمتها – وبوجه أخص، أنظمة الخليج العربي، المعتمدة على إمكاناتها المالية الهائلة، ولكن كذلك على العامل الديني، في مسعاها لإجهاض الحراك الثوري، والقضاء عليه، في المهد – من أن تستخدم هذه الأسلحة بنجاح.

الثورة المصرية المتواصلة:
عود على بدء



المجد لشهداء الثورات العربية (حسام الحملاوي: http://arabawy.org)

وهكذا انتهت المرحلة الثالثة والأخيرة من انتخابات مجلس الشعب بحصول الإخوان المسلمين والسلفيين على ثلثي المقاعد، مستفيدين من الإمكانيات المادية الهائلة للجمعيات التي كانت تتعاطى الشأن الصحي والاجتماعي، ومن المساعدات المالية الكبيرة من دول الخليج العربي، إضافة إلى حسن التنظيم، وتعاطف أوسع الجماهير، لما لحق بهم من قمع وظلم ، في العهود السابقة، فضلاً عن استثارتهم للغرائز الدينية.

أما القوى اليسارية والليبرالية فإنها افتقدت البرنامج الصريح والواضح، الذي يلبي الطموحات الشعبية، والمصداقية (خاصة بصدد القوى التقليدية منها، التي هادنت النظام سابقاً، أو تعاونت معه)، مع غياب الإمكانيات وسوء التنظيم.

وفي نظرة سريعة، يتبين أن الأمور ما زالت في أولها، فالذي سقط هو «رأس النظام»، بينما النظام القديم يعمل بكامل آلياته السياسية والديبلوماسية والعسكرية، من قمع وتنكيل وقتل للمتظاهرين والمعتصمين في ماسبيرو وميدان التحرير، وإحالة المدونين والناشطين السياسيين والاجتماعيين إلى المحاكم العسكرية، تحت حجج وذرائع واهية، بين أبرزها نقد أداء المجلس العسكري الحاكم. من هنا فإن تسليم السلطة للمدنيين، مع أهميته، لا يُعتبر حلاً سحرياً، خاصة إذا نظرنا إلى القوى الفائزة بالانتخابات، وما تحمله من برامج اجتماعية متخلفة، وغاية في الخطورة، لما تُحدثه من تعمّق الشرخ بين عموم المواطنين، ومن انتقاص كبير من حقوق المرأة، وصل إلى حد فحص العذرية والتحرّش الجسدي وسحل الناشطات.

فهذه البرامج تعتبر الشريعة الإسلامية المصدر الأساسي للتشريع، وأن دين الدولة هو الإسلام، إلى المقولة التي تدعو إلى دولة مدنية ذات مرجعية إسلامية، مقابل إعطاء الأطراف غير المسلمة الحق بتنظيم شؤونها، بما يتلاءم مع عقيدتها الدينية. وهذا ينسحب بطبيعة الحال على المجالات السياسية، بما يزيد من حدّة الاصطفافات الطائفية، ويجعل من القيادات الدينية مرجعاً للمواطنين، في شؤونهم الحياتية كافةً.

وعلى الصعيد الاقتصادي، فهي تتماهى تماماً مع النظرية الاقتصادية الرأسمالية، بكل تجلياتها المتوحشة، التي تجعل من أغلبية الشعب ترزح تحت نير العوز والفقر، بنتيجة التوزيع غير العادل للثروة، ما يساهم في بطء التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويزيد من مشاكل البطالة.

أما بين الأخطر في الموضوع فما عبّرت عنه هذه الجماعات، على صعيد السياسة الخارجية، من احترام المعاهدات الدولية، والمقصود بالطبع اتفاقيات كامب ديفيد. فالإدارة الأميركية، وبعدما خسرت حليفها السابق حسني مبارك، شَرَعت في استكشاف خطط ونوايا المجلس العسكري، للمرحلة المقبلة، وقد تأكد لها أنه يسير حثيثاً على خطى النظام السابق. ولا عجب في ذلك فهو من أعمدة هذا النظام الأساسية.

جماعة الإخوان المسلمين أبدت استعدادها للتعاون معهم، مستقبلاً، بعدما لمست منهم استعدادهم للمضي في السياسات المرسومة سابقاً. وهو ما تبدّى بإرسال مساعد وزيرة الخارجية الأميركية للاجتماع بهم. ومن هذا المنطلق، فإن دور المجلس العسكري انحصر في فرملة الثورة ومنعها من تحقيق أهدافها، باللعب على التناقضات، مع الإبقاء على رموز النظام في هياكل الدولة كافة، وإحداث تغييرات شكلية، ليس إلاّ.

فعلى سبيل المثال، تم تكليف كمال الجنزوري بتشكيل الحكومة الجديدة، مع السير بمحاكمة حسني مبارك ونجليه وأعوانه، في مسألة قتل المتظاهرين، من دون طرح السؤال الأهم: من سيقوم بمحاكمة المجلس العسكري على الجرائم التي ارتكبها بحق المتظاهرين والمعتصمين في ميدان التحرير؟ هذا مع تواطئه ضمنياً مع الإخوان المسلمين، بما يتصل بالمرحلة السياسية القادمة،على رغم بعض التباينات، التي تظهر بين الحين والآخر، وخاصة بما يتّصل بدور مجلس الشعب، بالمقابل، وما هي حدود صلاحياته. وهذا ما يُريح الإدارة الأميركية التي تخاف من تجذّر الثورة،وما قد يحدثه ذلك من اختلالات، ومن قلب للموازين السياسية،والاجتماعية، على صعيد المنطقة برمّتها.

وهكذا يتم السعي بشكل دائب، لأجل استكمال السطو على هذه الثورة، بكل ما في الكلمة من معنى. ومن هنا يأتي الدور الكبير المطلوب من اليسار الثوري في استكمال سيرورتها، وإبقائها على جدول الأعمال، عاملاً على تعبئة الجماهير، وبخاصة العمال، نحو تأسيس النقابات المستقلة، الخاصة بهم، وبناء الدولة الديمقراطية الثورية العلمانية، التي تشمل بمفاعيلها النواحي الاجتماعية كافة، ومن ضمن ذلك على صعيد التربية والثقافة والأحوال الشخصية الموحدة، والمساواة الكاملة بين الرجل والمرأة. دولة تقوم بدورها على صعيد العدالة الاجتماعية والديمقراطية الحقيقية والمواطنية الصحيحة، دولة الرعاية الصحية والتعليمية وتأمين ديمومة فرص العمل، مع تأمين أوسع الحريات السياسية، من حق التظاهر والاعتصام والإضراب والتعبير عن الرأي، والتصدي لكل المخططات الإمبريالية والصهيونية، على صعيد المنطقة، مع التبني الكامل للقضية الفلسطينية، باعتبارها قضية قومية ثورية، بالدرجة الأولى، ونحو قطع العلاقات بالكامل مع العدو الصهيوني، وإلغاء اتفاقية كمب ديفيد، وطرد السفير الإسرائيلي من مصر.

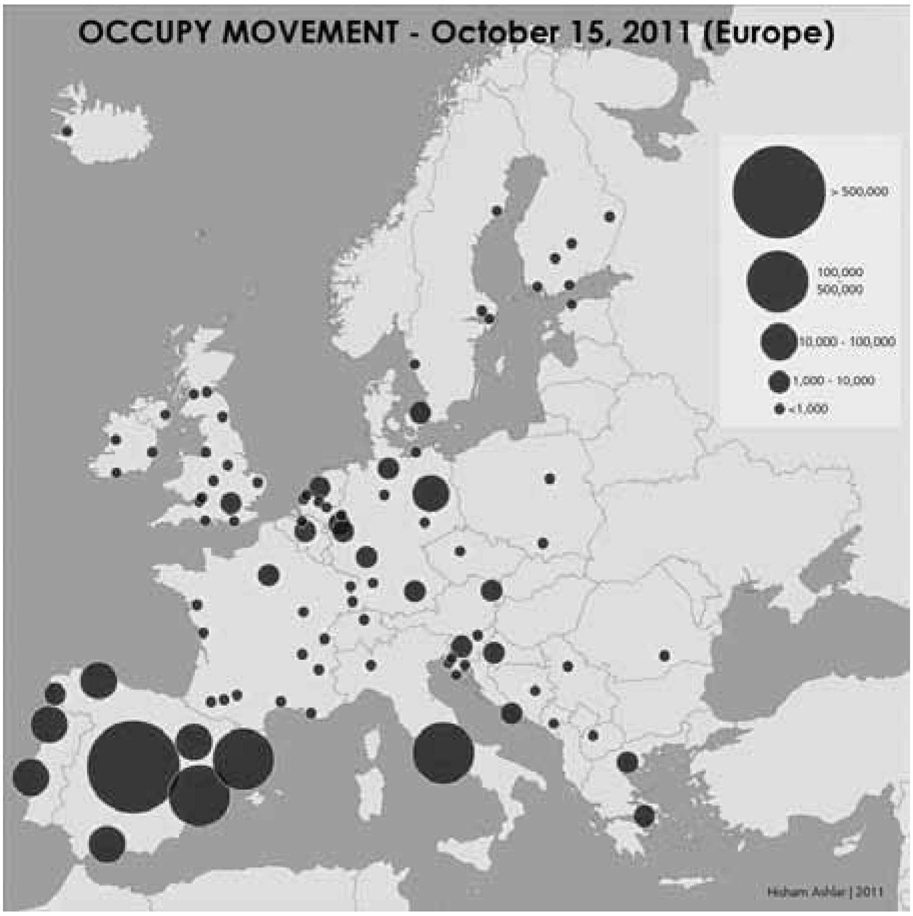
وببساطة شديدة، فإن دور اليسار الثوري هو ربط المسائل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بعضها بالبعض الآخر، لأنها وحدة متكاملة. والأيام والشهور المقبلة يُفترَض أن تبقيه في قلب الحدث، لما ستحمله من مشاكل ومعطيات متفجرة كثيرة، على صعيد الواقع المصري الحافل بالمفاجآت، من شتى الأنواع، وفقما سيتمكن اليسار الثوري المذكور من التعاطي السليم مع هذا الواقع، ومن الارتفاع إلى مستوى التحديات التي يطرحها، أو العكس.

فالإخوان المسلمون، والسلفيون، بما يحملونه من برامج سياسية واقتصادية واجتماعية، عاجزون عن إيجاد الحلول للمشاكل المستعصية على الصعد كافة. وهذا ما ينبغي أن يبقي الزخم الشعبي للشارع، في أقصى استعداداته، مع إعطاء دفع كبير للثورة، التي انطلقت في ٢٥ يناير/كانون الثاني ٢٠١١، للمضي قدماً، عبر تكثيف النضالات، ومراكمتها، في معرض السعي نحو التخلّص الناجز من النظام القديم. وهذا ما فهمه الإخوان المسلمون جيداً، بتصورهم لشكل الحكومة المقبلة، طارحين أن تكون ائتلافية... وذلك تحسباً لما سيواجهونه من مشاكل لا تُعد ولا تُحصى، يودون أن يشاركهم غيرهم في المسؤولية عنها.

من هنا علينا الانتباه إلى هذا الأمر، وعدم الغرق في بحر التطمينات، طمعاً بكرسي أو بمنصب من جانب بعض أوساط المعارضة التقليدية الانتهازية، التي من المرجَّح أن تقبل، من هذا المنطلق، تشكيل غطاء للسياسة الخطيرة التي سوف ينخرط في دهاليزها الإسلاميون ، على اختلاف منابعهم. وهي قبل كل شيء، وفوق كل شيء، سياسة تفريغ الثورة من مضامينها الاجتماعية، والوطنية. وتجربة انسحاب الإخوان من ميدان التحرير، وترك المعتصمين لمصيرهم، في مواجهة المجلس العسكري، لهي خير دليل على المواقع الفعلية لهؤلاء. خاصة وأنهم كانوا من أشد المعارضين لتظاهرات ٢٥ يناير ولم يلتحقوا بها إلاّ بعد عدّة أيام، بعدما أيقنوا أنها ثورة شاملة، ستمضي بهم وبدونهم، أياً يكن، بما يمكن أن يحرمهم بالكامل من المشاركة في قطف ثمارها، وبوجه أخص من السعي الخثيث للالتفاف عليها ، والحيلولة دون تجذرها. وما يمكن أن نستشفه من تطور الأحداث، إلى الآن، هو أن السيرورة الثورية مستمرة. وهي قادرة على ألا تتوقف، عند انتخابات مجلس الشعب، أو مجلس الشورى، أو رئاسة الجمهورية، وعلى إبقاء جذوة ٢٥ يناير كانون الثاني ٢٠١١ مشتعلة، عبر أشكال وطرق متعددة من النضال السياسي، والاجتماعي، والاقتصادي، على الطريق نحو تحقيق الأهداف التي تتناسب مع تضحيات الجماهير الواسعة الكادحة، في مصر، على امتداد أكثر من قرن. وهي أهداف يُفترض أن لا تتوقف عند المهام الديمقراطية التقليدية، بل أن تتخطاها إلى مهام التحرر الوطني الشامل، والبناء الاشتراكي.

الثورات العربية في سيرورة الثورة العالمية

منذ سنة، يقف العالم مذهولاً أمام أحد أهم التحولات التاريخية، في المنطقة. بدا للجميع أن الشعوب في المنطقة العربية «استفاقت أخيراً»، وبدأت تحطّم أنظمة التخلّف والاستبداد والإفقار والرعب، التي تحكمها منذ عقود. ولكن الشعوب لا تنام، ولا تأتي الثورات من العدم.



خريطة لتحرّكات حركة احتلّوا في أوروبا يوم ٢٠١١/١٠/١٥ (هشام أشقر: http://kartography.blogspot.com)

ثورتا تونس ومصر جاءتا بعد حراك دام سنوات. فمنذ ٢٠٠٧، لم تتباطأ إضرابات عمّال مصر (في المحلّة وغيرها) إلا لتعود أكثر إصراراً وجذرية. كانت حركة كفاية قد كسرت جدار الخوف، وأسهمت في خلق جو سياسي جديد استوعب العشرات من الشباب والطلاب، أغلبيتهم من الطبقة العاملة، أو المهنيين ذوي الأجور المنخفضة (ليس بالضرورة الصناعية ولا هم «طبقة وسطى»[1]). ظهرت العشرات من المجموعات (الرسمية وغير الرسمية)، والصفحات الإلكترونية (كالمدونات والمراصد ومجموعات الفيسبوك)، وطرحت الإشكاليات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية التي تواجه المجتمع المصري، فالمشاكل تفاقم عددها، ووصل كل منها إلى درجة الانفجار – من القتل تحت التعذيب، في المخافر، إلى العبّارات الغارقة وحالات التسمم الجماعية، إلى التحرّش الجنسي – ، هذا بالإضافة إلى الحركات المتضامنة مع العراق وفلسطين ولبنان، التي غالباً ما كانت تجمع عدداً كبيراً من تلك الحالات.

وفي تونس، لم يتوقّف النضال السياسي والحقوقي طوال حكم بن علي. فخروج مناضلين سياسيين من السجن أو عودتهم من

المنفى،كانا يشيران إلى حراك سياسي سابق ضد النظام. وكما في مصر، أدّت السياسات الاقتصادية النيوليبرالية، التي تفرضها الدول الصناعية، إلى توسّع الهوّة بشكل مخيف بين الفقراء والأغنياء، وسيطرة برجوازية مافيوية على الاقتصاد والسياسة، في ظل نظام أمني خانق، مرتبط عضوياً بمنظومة الحرب على الإرهاب. وليس من المستغرب أن يشهد البلدان معارك مهمّة، متعلّقة بحرية التعبير والرقابة على الإنترنت، أو باستخدامه للإيقاع بالناشطين.

وكذلك في البحرين واليمن وسوريا، نرى مزيجاً من النيوليبرالية والاستبداد، تحرراً اقتصادياً وقمعاً سياسياً واجتماعياً، مافيات عائلية وأجهزة أمن (رسمية وخاصة وأهلية) تتكاثر وتستشرس. وسوريا مثال واضح على أن ما يحدد علاقة الأنظمة بشعوبها ليس الموقف من القضية الفلسطينية أو طريقة «حلّها»، فهي تتشابه، على جميع المستويات، من انتشار القمع والرقابة وحدّتهما، واستيعاب المجتمع المدني، إلى تشكّل المافيات العائلية، والبرجوازية الريعية، مع غياب تام للمشاريع المنتجة وانحسار للخدمات العامة.

وشهدت دول أخرى، كالأردن والجزائر والمغرب والكويت والعراق ولبنان، تحرّكات لم تصل إلى حد الانتفاضة بعد، ويجب ألا نستثني احتجاجات العمّال المهاجرين، في دول النفط، وصعود تيارات ديمقراطية جديدة فيها، وإن يكن على مستوى النخبة المواطنة.وقد ردّت الأنظمة العربية على هذه التحركات بالقتل والقمع والترهيب. وفي الدول التي تدّعي شيئاً من الديمقراطية، كانت الوسيلة المفضّلة هي الخرق المخابراتي والعمل على الاستيعاب، كما يحصل مراراً في لبنان، من خرق أحزاب المخابرات السورية لحملة إسقاط النظام الطائفي ورموزه، إلى ظاهرة وزير الغفلة الذي سيبدأ بإحداث التغيير في أيه لحظة، فاجلسوا وانتظروا.

منذ عام، كانت تقف الأنظمة سدّاً منيعاً أمام طموحات شعوبها، وتمنعها من العيش والمعرفة والتعبير، لكننا اليوم نعيش في عالم آخر. كان مجرّد التقاء مجموعة من التونسيين، في مكان عام، وإن صدفة، يثير حفيظة قوى الأمن، وكان الأمن المصري يقتل المحتجزين من دون رادع. أمّا بدايات ٢٠١١، فيبدو أنها ستكون على وقع تجدد الثورات واستمرارها بوجه قوى الثورات المضادة، أو القوى المُهادنة، التي ترى أن هذا وقت مناسب، فقط، لبعض المكاسب السياسية الفئوية والانتهازية. فلا الثوّار والثائرات في مصر قبلوا بالمجلس العسكري، ولا قمع درع الجزيرة نفع في البحرين، ولا أفلحت التسوية السعودية في اليمن. كما بدأ ثوّار ليبيا يضيقون ذرعاً بالناتو، ولم تتوقّف الاحتجاجات في السعودية أو الجزائر، وتشهد سوريا تصاعداً في الصراع يواجهه قمع دمويٌّ مضاد من نظام الأسد، وبدايات حرب طائفية تغذّيها السعودية وقطر، فضلاً عن خطر تدخّل أجنبي تتمنّاه الولايات المتحدة، ولكنها لا تملك ثمنه.

أزمة الرأسمالية والديمقراطية

الظروف التي أنتجت الحراك الشعبي، في المنطقة، ليست فريدة من نوعها، وهذا الواقع يتكرر، بشكل أو بآخر، في جميع أنحاء العالم: أولاً، هوّة اقتصادية متزايدة بين أقليّة الأقليّة من الأغنياء وبقيّة الشعب، وتناقض فظيع في مستوى المعيشة وإمكانية الوصول إلى الخدمات، ناهيك عن إمكانية التقدّم الاجتماعي. وهو تناقضٌ يشرح شعار حركة «احتلوا وول ستريت» (نحن الـ٩٩٪»)؛ ثانياً، انحسار للديمقراطية ولإمكانية الفرد التأثير في مصيره، يوماً بعد يوم، حتّى في دول مثل الولايات المتحدة، حيث يسيطر حزب واحد بجناحين على الحكم، ويلعب المال والشهرة الدور الأساسي في اختيار المرشّحين، في انتخابات خالية من البرامج؛ ثالثاً، تضخّم في الأجهزة الأمنية المزوّدة بأحدث تقنيات القمع، بنتيجة دخولها في منظومة الحرب على الإرهاب، وصراع الحضارات بدأ يقضم الحريات الفردية والجماعية العامة والخاصة، حتى في أكثر الدول تقدّماً؛ رابعاً، الصراع العالمي على النفط والطاقة، من خلال السيطرة الاقتصادية والسياسية، أو الحروب الإمبريالية. هذا عدا احتلال فلسطين والعراق وأفغانستان والصومال، واليوم ليبيا، والحروب الأهلية والانفصالية، هنا وهناك، في المنطقة.

لقد عممت العولمة ظروف المعاناة حول العالم، ولم تنجُ منها حتى الشرائح الكبرى في المجتمع الصناعي المتقدّم، فكانت الخاسر الأكبر من الأزمة الاقتصادية العالمية، التي ضربت في ٢٠٠٨. وهي تستمرّ في الركود المتواصل والمتعمّق، حيث لم تتخطّ مستويات الإنتاج، في الدول الست الأعلى دخلاً ،في الربع الثاني من ٢٠١١، تلك التي كانت في ٢٠٠٨، كما يقول مارتن وولف، رئيس المعلّقين الاقتصاديين في مجلّة الفاينانشال تايمز[٢]. ويضيف الاقتصادي، المعروف عالمياً ،نورييل روبيني، الذي كان قد توقّع أن يؤدّي التوسّع في التسليف، الذي بدأ في منتصف الـ٢٠٠٠، إلى كارثة: «كنّا نظن أن الأسواق تعمل. لكنها لا تعمل» (بعد أن قال إن «ماركس على حق»)[٣].

هذا ولقد أدت الأزمة العالمية إلى فقدان الملايين لوظائفهم، ولمنازلهم الموضوعة تحت الرهن، وكان أثرها الأكبر في الدول الصناعية، حيث ما تزال اقتصادات الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي تتقلّص، من دون أفق. يأتي هذا في سياق الانهيار المستمر، في الإنفاق العام، والحماية الاجتماعية، التي انخفض معدّل نموّها في الاتحاد الأوروبي من ٩ إلى ٤٪، بين ١٩٩٠ و٢٠٠٤، أي قبل الأزمة، وشهد العمال،وباقي المنتجين، تراجعاً مخيفاً في مكتسباتهم، بينما ارتفعت أرباح أرباب العمل بنسبة ٣٣،٢٪، في دول الاتحاد الأوروبي الـ١٥ الأساسية، و٣٦،٦ في منطقة اليورو، وذلك بين العامين ١٩٩٩ و٢٠٠٦.

وفي الولايات المتحدة، فقط، فقد الملايين منازلهم منذ ٢٠٠٨،وارتفعت نسبة الأطفال الفقراء من ١٨ إلى ٢٢٪، حيث العائلات ذات الأطفال دون سن الـ١٨ كانت من أكبر ضحايا الأزمة[٤]. كما وصلت نسبة الشباب، خارج المؤسسات (التعليمية بشكل خاص)، العاطلين عن العمل (بين ١٦ و٢٤ سنة) إلى ١٨،١٪ (حسب إحصاءات الحكومة الأميركية) و٢٣،٩٪ إذا أضفنا إليهم مَن توقّف عن البحث عن عمل، منذ بداية الركود الاقتصادي. وهي



تظاهرة يوم الإضراب العام في أوكلاند (http://occupyoakland.orgw)

٣١٪ عند ذوي الأصول الإفريقية[٥]. أمّا النسبة العامة للشباب بين ١٦ و٢٤ الذين لا يعملون فتصل إلى ٥٠٪[٦].

الشباب والطلاب كانوا من أكثر الفئات تضرراً من الأزمة، في دول الشمال. فبالإضافة إلى تأثيرها الاقتصادي، يواجه الشباب مستقبلاً غامضاً، مليئاً بالديون والمصاعب. ففي الولايات المتحدة، سيتخّرج طلاب الجامعات، الذين أكملوا دراستهم في ٢٠١١، مع ديون هي الأعلى تاريخياً، بمعدّل ٢٣،٠٠٠$ لكل خرّيج، وهو أعلى بـ٨٪ من العام الماضي، وب٤٧٪ مما كان منذ عقد واحد، مع احتساب نسب التضخّم. ويصل مجموع هذه الديون إلى حوالي التريليون دولار أميركي، مع تحوّل في المساعدات الطلابية، من نظام المنح إلى نظام الاستدانة. واليوم، لا تشكّل المنح سوى ثلث هذه المساعدات. الأمر الذي يؤدّي بنصف الطلاّب الجامعيين إلى عدم إكمال دراستهم[٧].

لكن الأزمة الاقتصادية، والأزمات السياسية الناتجة منها، التي تأتي في زمن تورّط الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في حروبهما الإمبريالية ضد الإرهاب، أنتجت جواً من الذعر والعنصرية بدأ يقترب مما شهده العالم أثناء صعود الفاشية، في ثلاثينيات القرن الماضي. ففي الولايات المتحدة، أدّى صعود «حزب الشاي» الشعبوي اليميني المتطرّف، والاهتمام الإعلامي، الذي حظي به، إلى وضع نهاية لأي إصلاح قد يقوم به أوباما. وتقدّم أعتى المتطرّفين، ومنهم من لا يختلف كثيراً عن النازية، مع استبدال اليهود بالمسلمين (والإبقاء على المثليين كما يبدو)، إلى احتمال تصدُّر الحزب الجمهوري المشهد، بما فيه للانتخابات الرئاسية هذا العام. مثال آخر هو أندرز بهرينغ بريفيك، الذي قتل ما يقارب ٧٠ شاباً وشابّة، بدم بارد، في مخيّم لحزب العمّال الحاكم في النروج، وأصدر مانيفستو من حوالى ١،٥٠٠ صفحة يدعو فيها لحرب أهلية أوروبية تطرد المسلمين، وتقوم بإعدام الماركسيين[٨].

والمثال الأبرز على صعود تيّار فاشي تقليدي منظّم كان في إنجلترا، حيث برزت «عصبة الدفاع الإنجليزية»، كذراع مقاتلة للحركة الفاشية، بعد فشل الطريق البرلماني الذي انتهجه «الحزب القومي البريطاني». ومع أنّها ادّعت أنّها ضد التطرّف (الإسلامي)، كان هدفها الأساسي ترويع المسلمين بالتحديد والاحتجاج على وجودهم، وكان قادتها لاساميين، في الخفاء، وقد قام أعضاؤها بالاعتداء على السود والآسيويين غير المسلمين، بل وحرقوا معبداً هندوسياً[٩]. وهي لم تكتف بذلك، بل بدأت بمهاجمة اليسار والاعتداء على الحركات النقابية. وبمواجهة هذه الحركة، قام عدد من النقابيين والنوّاب وأفراد من الفئات المتضررة، بالإضافة إلى عدد من الفنانين والفرق الموسيقية، بتأسيس حركة «متحدون ضد الفاشية»، التي انضوى تحتها أيضاً اليسار الثوري، واستطاعوا ملاحقة الفاشيين، وإفشال محاولاتهم لإقامة تجمّعات ومسيرات عنصرية غالباً ما يتخللها الاعتداء على الآسيويين والسود، ومهاجمة المساجد والمحال التي يملكها المسلمون.

ويستمر اليمين الفاشي في الصعود، في فرنسا وإيطاليا، مثلاً، وقد استطاع تمرير قوانينه العنصرية في عدد كبير من دول أوروبا، القديمة والجديدة، كالقوانين المعادية لشعب الروما (الغجر) في المجر، والقوانين المعادية للمهاجرين بشكل عام في أرجاء القارة. ووصلت أحزاب يمينية متطرفة إلى الحكم في أكثر من بلد أوروبي.

«ميدانات» التحرير، في مدريد، ونيويورك، و...

لم تتوقّف محاولات بناء حركات تغييرية،عبر العالم. ففي اليونان التي أدّت الأزمة إلى إفلاسها، يتظاهر الشباب والعمّال،

منذ عامين تقريباً، بشكل دوري، احتجاجاً على سياسات الحكومة التقشّفية. وقد شهدت بريطانيا أكبر التظاهرات للنقابات العمّالية، منذ عقود، بدءاً بالتظاهرة الضخمة التي دعت إليها كبرى الاتحادات النقابية، TUC، في ٢٦ آذار/مارس ٢٠١١، ثم لحقت بها سلسلة إضرابات، في القطاع العام، بمواجهة الهجوم على الأجور، الذي يقوم به التحالف الحاكم، ثم، في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر٢٠١١، أضرب الملايين من العمّال في القطاع العام، وهو أكبر تحرّك عمّالي منذ ثلاثينيات القرن الماضي.

لكن احتجاجات هذا العام بدت وكأن لها روحاً جديدة. فمن أثينا إلى مدريد، إلى لندن ونيويورك وأوكلاند، مروراً بمنيسوتا، التي رُفع فيها علم مصر، ظهرت شعارات ويافطات جديدة، يحملها أناس عاديون ونقابيون وحزبيون، كلّها تشير إلى ميدان التحرير في مصر.

فالثورة المصرية شجّعت الشباب اليوناني على الاستمرار في التحرّكات، التي لم تتوقّف منذ سنتين، وعلى احتلال ساحة البرلمان في أثينا، وغيرها من الساحات، في مدن أخرى. وفي أسبانيا، حيث الأغلبية الساحقة من العمّال غير منظّمين نقابياً (٨٥٪)، وحيث قام الحزب «الاشتراكي» بالانقضاض على مستويات المعيشة وحقوق العمّال[١١]، تحرّك الشبان والشابات،الإسبانيون، في ١٥ أيار/مايو ٢٠١١، تأثراً بميدان التحرير، واحتلّوا أكثر من ٦٠ ساحة، في مدن عدّة، تحت شعار «ديموقراطية حقيقية فوراً»، وسمّوا أنفسهم «حركة الحانقين»[٢١].

تلقّف الناس نموذج ميدان التحرير، بصفته مساحة للتلاقي وتبادل الخبرات والعمل الجماعي، وكذلك بسبب رفضه للسياسات الحزبية الانتهازية، وللنقابات المهادنة. ففي دعوتها لاحتلال وول ستريت، قالت مجلة آدبسترز، «في ١٧ أيلول/سبتمبر، نريد أن نرى ٢٠ ألف شخص يتدفقون إلى مانهاتن السفلى ينصبون خيماً، ويقيمون مطابخ وحواجز سلمية، ويحتلّون «وول ستريت» لعدّة أشهر». وأضافت «هناك تحوّل في التكتيك الثوري يبشّر بالخير، وهو مزيج من (ميدان) التحرير وخيم إسبانيا»[٣١]. ولعبت مجلة «آدبسترز» وزوكوتي بارك دور المروّج لنموذج ميدان التحرير، وللروح الثورية لشعوب مصر وتونس واليمن والبحرين.

وفعلاً، تدفّق الآلاف إلى مانهاتن السفلى، ونصبوا الخيم، وأقاموا المطابخ (والمكتبات الإلكترونية)، واحتلّوا حديقة زوكوتي القريبة. وفي اليوم العالمي للتحرّك، في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، جرت تحرّكات في أكثر من ١٠٠٠ مدينة، في ٨٢ دولة، شارك فيها مئات الآلاف، ما يذكّر باليوم العالمي للتحرّك ضد الحرب على العراق، في ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٣. وفي الولايات المتحدة توسّعت الحركة إلى عدد من المدن الكبيرة والصغيرة، التي اعتمدت نموذج الاعتصام المفتوح في ساحة عامة (ما يُسمّونه «احتلالاً»). وفي أوكلاند، بكاليفورنيا، حيث نقابة عمّال المرفأ تُعدّ من أكثر النقابات راديكالية، دعت الحركة إلى إضراب عام أدّى لإقفال ميناء المدينة البحري (وهو من أهمها في الولايات المتحدة). وتعددت التحرّكات المتضامنة مع عمّال مصروفين، أو عائلات خسرت منزلها.

لقد اجتذبت حركات الاحتلال شباباً وطلاباً حديثين في النضال، وجمعتهم مع أشخاص أكثر خبرة في التنظيم النقابي، ومع أعضاء في أحزاب ومجموعات سياسية ومدنية. وقد تكون هذه أهم فرصة لبناء تيّار يساري ناشط جديد، في الولايات المتحدة، فقد استطاعت في غضون شهرين جذب الاهتمام إلى قضية العدالة الاجتماعية، وجشع الشركات، بالرغم من ضيق المساحة، في الإعلام التجاري[٤١].

هذا النجاح أثار حفيظة النظام وأفراد الطبقة الحاكمة. فبالنسبة لهم، ليس من المقبول انتقاد الـ١٪ الذين يملكون ٤٠٪ من الثروة، أو الاعتراض على حق الشركات في شراء الأحزاب السياسية، والسيطرة على الانتخابات، من خلال تمويل الحملات الانتخابية والإعلام، أي غياب العدالة الاجتماعية ،والتراجع المخيف في الحقوق الديمقراطية والحرّيات. وكما في مصر (وتونس والبحرين وسوريا)، قام النظام باستخدام الترسانة الأمنية، التي تستمرّ في التضخّم، منذ هجمات ١١ أيلول/سبتمبر، لقمع الحركة وإغلاق الساحات وتمزيق الخيم[٥١].

ففي منتصف تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، هاجمت الشرطة مخيّمات «احتلّوا» في كل مكان، وتوّجتها باقتحام حربي لمخيّم «وول ستريت»، في «زوكوتي بارك»، وطردت كل من فيه وأزالت الخيم. بدا وكأن شرطة الولايات المتحدة تستخدم أساليب القمع ذاتها، التي تعتمدها الأنظمة العربية . ووصل هذا العنف إلى ذروة «سادية» في جامعة كاليفورنيا، في دايفس ، حيث شاهد الملايين على «يو تيوب» أحد أفراد الشرطة، وهو يرش طلاباً متظاهرين سلمياً، يجلسون على الأرض، ببخاخ الفلفل الحارق، المستخدم ضد المجرمين[٦١].

في كل تلك الحالات تقريباً، كان عمدة المدينة من الحزب الديمقراطي، ويبدو أن قرار تصفية الحركة كان منسّقاً بين المسؤولين، في شتى مناطق التحرك. ففي مقابلة مع البي بي سي، قالت عمدة أوكلاند، جين كوان، أن عملية الإزالة جاءت بعد مؤتمر، على الهاتف، مع «١٨ مدينة» أخرى تنشط فيها الحركة. وقد تم القبض على حوالى ٣،٦٠٠ ناشط في حركة «احتلّوا»، في الولايات المتحدة، منذ انطلاقها، بينما يستمر المجرمون في «وول ستريت» بنهب العالم[٧١].

واليوم، هناك محاولات حثيثة لإعادة بناء الحركة، وإقامة المخيّمات، وقد كانت آخر محاولة منها في ليلة رأس السنة في نيويورك. فالمخيّمات والتجمّعات والمنشآت المتصلة بها أثبتت أنها مساحة حيوية، لأنها تسمح لجميع الناس بالتلاقي، وتبادل الحكايات والمعلومات، حول قضاياهم اليومية. وهي مكان يحفّز انطلاق التحرّكات بأنواعها والقيام بمبادرات مختلفة[٨١]. وبعد الهجوم الحربي الذي قام به النظام في الولايات المتحدة على الحركة، يتباحث الناشطون الآن في كيفية وزمان استعادة هذه الساحات، فهناك بعض الأصوات المعارضة، التي تقول إن إقامة المخيّمات بحاجة إلى جهد كبير يمكن استخدامه للإضاءة على القضايا الكبرى. لكن الحق في التعبير والدفاع عن الحريات الديمقراطية هو أيضاً قضايا كبرى، بل قد يكون مدخلاً للتنظيم الشعبي الواسع، حول القضايا الاجتماعية[٩١].

... وفي كل مكان

لقد باتت مقاومة النظام الرأسمالي موجودة، في كل مكان، وهي لا تقتصر على دول الشمال. ليس بالضرورة أن يكون ميدان التحرير هو النموذج، ولكن هناك قواسم مشتركة كبيرة، أهمّها الديمقراطية القاعدية، والمبادرات المختلفة والمبدعة. ففي أول العام، كانت الصين قد شهدت تحرّكات داعمة للثورة المصرية جوبهت بالقمع، وقام النظام في زيمباوي باعتقال عدد من الرفاق الاشتراكيين الثوريين، بتهمة الخيانة، بعد عرضهم لفيلم عن ميدان التحرير. وفي الشيلي، مثلاً، انتفض الطلاب على واقع نظام «الأبارثايد (الفصل العنصري) التعليمي» (على إيقاع أغنية «ثريلر» لمايكل جاكسون، مصوّرين الطبقة الحاكمة بال«زومبي»)[١٠]. وتعاني الشيلي من انخفاض شديد في نفقات الدولة على التعليم الرسمي، بل إن أموالها تذهب إلى المدارس الخاصة، بسبب قوانين منذ عهد الدكتاتور بينوشيت، ويعاني المعلّمون الأجور المنخفضة. وقد شارك في التحرك مئات الآلاف من الطلاّب ودعمهم العمّال والنقابيون واليسار، وامتد هذا العصيان إلى كولومبيا حيث يتعرّض النقابيون اليساريون للاغتيال، من قبل قوى مرتبطة بالنظام[١١]. كما أن نهاية العام شهدت أيضاً تحرّكات من أجل الديمقراطية، في روسيا، متاثرة بميدان التحرير، وقمعاً وحشياً لتظاهرات قام بها عمّال النفط في كازاخستان، أدّت إلى مقتل ١٥ شخصاً.

لقد أعطت الثورات العربية العديد من الحركات حول العالم دفعة قوية، وخاصة على مستوى الشباب. طبعاً، كان هذا بعد سنوات من التطوّر في تكنولوجيا الاتصالات وبناء المعرفة أدّى إلى ظهور شريحة من العمّال الشباب، والناشطين من الطبقة الوسطى، بإمكانها التواصل مع كل مَن في الكوكب في دقائق معدودة، واستبدال الإعلام الرسمي أو التجاري بالتواصل المباشر من خلال الفيسبوك أو تويتر أو غيرها مما ظهر من الأدوات، أو قد يظهر. وللتذكير، جَمَعَت حركة مناهضة الحرب على العراق الملايين من الناس، قبل الفيسبوك وتويتر.

لكن هذا لم يأت من فراغ، فمنذ بدايات القرن، ظهرت بوادر حركة عالمية جديدة تحمل خطاباً متنوعاً: العداء للنظام الرأسمالي أو العولمة النيوليبرالية، وصل إلى ذروته في سلسلة تحرّكات ضد منظمة التجارة العالمية، بدءاً من سياتل في ١٩٩٩، مروراً بجنوى؛ العداء للإمبريالية والوقوف مع السكّان الأصليين، كما في حركة مناهضة الحرب على العراق، التي جمعت حوالى ٢٠ مليون إنسان ،في يوم تحرّك واحد في شباط/فبراير ٢٠٠٣؛ العداء للتمييز العنصري والجندري؛ الموقف المتقدّم من حريّة التعبير والحريات الخاصة؛ ومعاداة النظام الأمني المتعلّق بالحرب على الإرهاب (أو الحرب على المخدّرات في أميركا اللاتينية)، الذي يقضم من الحرّيات، يوماً بعد يوم، خاصة في الدول المتقدمة.

ومع الثورات العربية، تتحوّل الأزمة الاقتصادية والسياسية العالمية إلى أزمة وعي لدى الطبقة الحاكمة. ففي العقود الماضية، تم صرف الملايين من الدولارات للترويج لكون الشعوب العربية خاملة ومتخلّفة، و«لا تريد» الديمقراطية بل تكرهها، واستعرت شدّة الحملات العنصرية التي يقوم بها اليمين المتطرّف ضدّ المسلمين، بشكل عام. ويوم واحد، هو يوم ٢٥ يناير، كان كافياً لتحطيم أسس منطق صراع الحضارات. فها هي الشعوب تنتفض وتبدأ بصنع ديمقراطيتها ومستقبلها بنفسها. ففرنسا والولايات المتحدة، وغيرهما من دول الشمال، لم تدعم الثورة في مصر وتونس،على الأقل لفظياً، إلا بعد أن اتضح أن الدكتاتوريات قد سقطت فعلياً، وهي تتدخّل اليوم للسيطرة عليها، بل وتقود الثورة المضادة التي يقوم بها المجلس العسكري في مصر، أو الإسلاميون، المتحالفون مع الانتهازيين الليبراليين، في مصر وتونس وسوريا وغيرها، وتقوم في الوقت ذاته بدعم أنظمة تواجه ثورات في اليمن والبحرين، وتغض النظر عن التحرّكات التي تواجه بالقمع في الجزائر والأردن والعراق... وتاريخ أميركا اللاتينية مع الولايات المتحدة حافل بأمثلة مشابهة.

هذا ما تفعله الأنظمة، لكنها ماذا ستفعل عندما ستصطدم لا محالة مع الحركات الثورية الجذرية في المنطقة؟ لا يمكنها استخدام الصورة النمطية لشعوب المنطقة، التي روّجت لها طوال العقد الماضي، فهذه الشعوب أثبتت كذب الصورة، كما تكتشف يوماً بعد يوم ادعاءات الغرب الإمبريالي، المتعلّقة بالديمقراطية والحقوق. فهو ما زال حليفاً لأنظمة تُشبه نظامَي مبارك وبن علي، وربّما قد تكون أسوأ، ويدعمها بكل الوسائل. يكفي أن نعرف أن مستوى الرقابة على الإنترنت، الأداة الأساسية للثورة في المنطقة العربية،بحسب ما تقوله الأنظمة الغربية وإعلامها، يدل على مدى قرب النظام العربي السائد، سياسياً واقتصادياً، مما يُصطَلح على تسميته «العالم الحر» (الذي يفترض حرية الإنترنت)، فالأنظمة في الإمارات والسعودية أو مصر وتونس، قبل الثورة، تمتلك أحدث أدوات الرقابة على الاتصالات، ولا تتوانى عن استخدامها لقمع حرية التعبير، وهي في الوقت ذاته الأقرب إلى السياسات الإمبريالية في المنطقة، وتربطها علاقات قوية بالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، بل هي غالباً ما كانت نموذجاً يروّجان له، كمثال عن الرخاء الاقتصادي، أو محاربة الإرهاب.

بعيداً من التأثير، في الشكل والتكتيك، ستؤدّي الثورات العربية إلى تغيير نوعي في العلاقة بين الجماهير العربية وغيرها من الناس،عبر العالم، لا من خلال كسر الصور النمطية فحسب، بل أيضاً من خلال تقديم نموذج بدأ بالتطوّر والانتشار. هذا النموذج بدأ بخلق استقطاب عالمي، حول موضوع الثروات والنظام الرأسمالي والحقوق الديمقراطية، وهو يقف بوجه التوجّهات الإمبريالية للولايات المتحدة ودول الناتو، وحتى في ما يتعلّق بالصين وروسيا. كما أنه يطرح أسئلة أساسية على قوى التغيير، ومن ضمنها اليسار، ولا سيما التقليدي منه، بعضها تنظيمي يتعلّق بأدوات المشاركة والعلاقة مع الناس، خاصّة وأن هناك ثقة مفقودة بين هذا الأخير والجماهير، في معظم الأمكنة، أو بالأحرى بين هذه الجماهير وبين حركات اليسار التقليدي، الإصلاحية والستالينية، وحتى بعض اليسار الثوري المنغلق، أو الغارق في الفئوية. وهناك أسئلة أخرى حول أدوات

التغيير والمشاركة، فاحتلال الساحات (كما تشير تجارب كثيرة في لبنان، خاصة الاعتصامات المفتوحة التي تقوم بها المجموعات الراديكالية) يؤمّن مساحة للتلاقي والعمل المشترك لا تؤمّنها الحياة الحزبية التقليدية أو الانضمام إلى جمعية أو ما إلى ذلك. وهو يطرح أسئلة حول آليات المشاركة وصنع القرار على اليسار الإجابة عنها. لكن بالرغم من اقتناع الجميع أن التنظيمات الحديدية اللاديمقراطية يجب أن تصبح من الماضي، فإن تجارب ٢٠١١ تشير إلى أن غياب التنظيم قد يؤدّي إلى هشاشة الحركة أمام هجمة منظّمة من الشرطة، أو قوى مرتبطة بالنظام. هذا بالإضافة إلى مسألة سلمية التحرّكات بمواجهة القمع الحربي بأشكاله المتنوعة.

طبعاً، هذا لا يُعفي بعض «اليسار»، الذي لم يرَ في التحرّكات، التي عمّت المنطقة، سوى المؤامرة الأميركية، ونسي إن الشعوب هي مَن ثار وبدأ بالتغيير، بل قرر التضامن مع أنظمة دكتاتورية بمواجهة شعوبها، خاصة في سوريا. فمن الطبيعي أن «يرفض» فيديل كاسترو أو هوغو شافيز تدخّل الناتو العسكري في ليبيا، لكن التضامن مع القذّافي والأسد هو إساءة للشعوب الثائرة. المهم، ربّما تكون هذه فرصة لقطيعة كاملة مع هذا التراث أو دفنه.

فرصة تاريخية؟

بين ١٩٧٠ و٢٠١٠ ،ارتفع عدد العمّال في الدول المتقدّمة من ٣٠٠ إلى ٥٠٠ مليون، لكن في الدول الفقيرة ارتفع عددهم ،زائد الذين يقومون بإعالتهم، مباشرة، من ١،١ مليار إلى ما بين ٢،٥ و٣ مليارات شخص... أغلبية سكّان الأرض لم يعودوا من الفلاحين أو ممن يقومون بأشكال أكثر بدائية من الزراعة. نحن نعيش في عالم مديني للمرّة الأولى في التاريخ... ويشكّل سكان المدن من مواطني دول «الجنوب» ،حالياً، ٧٢٪ من سكّان المدن حول العالم، ومن المتوقّع أن تصل هذه النسبة إلى ٨٣٪ في عام ٢٠٣٠. وتسهم في ذلك ظاهرة المدن العملاقة، التي يتعدّى عدد سكّانها الـ١٠ ملايين نسمة[٢٢].

وليس صدفة أن تكون القاهرة (١١،٥ مليون نسمة، بحسب الأمم المتحدة، ٢٠٠٩) واحدة من هذه المدن، وتوضّح الأمثلة السابقة أن الطابع المسيطر في المواجهة، حتّى الآن، هو مَديني، يستخدم الساحات العامة ليواجه النظام وأدواته، بشكل مباشر ويومي ودائم. وتضم الحركة في صفوفها أنواعاً متعددة من العمّال والطلاّب، ولا تقتصر على التنظيمات النقابية والحزبية التقليدية، بل تتحدّاها كما تتحدّى أولويات الحركات الإصلاحية ومناوراتها الانتهازية، وتُصِرّ على مشاركة الناس «العاديين» في الحركة وقراراتها.

هي بدايات جديدة لسيرورة ثورية عالمية لن تتوقّف، طالما لم يتوقّف الاستغلال والقمع وتأثيراته المشتركة حول العالم، التي تصنع أجيالاً جديدة تتبادل الاهتمام، أكثر وأكثر، بعضُها بمشاكل البعض الآخر،وذلك مع عولمة الاتصالات وتطوّرها، وتعيش في عالم متشابك ومُشترك يحكمه نظام أعمدتُه الاستغلال الرأسمالي، والإمبريالية والحرب العنصرية، والدكتاتورية والقمع... هي فرصة لبناء مقاومة عالمية شاملة لتحطيم تلك الأسس، وبناء مجتمع جديد، على أسس الاشتراكية والسلام والديمقراطية والحرية.

إنها سيرورة الثورة الدائمة.

---

١ http://al-manshour.org/node/191
٢ http://isj.org.uk/index.php4?id=755&issue=132
٣ http://www.ibtimes.com/articles/197468/20110813/roubini-nouriel-roubini-dr-doom-financial-crisis-debt-crisis-europe.htm
٤ http://www.brookings.edu/papers/2011/1220_children_wellbeing_isaacs.aspx
٥ http://socialistworker.org/2011/09/06/exploiting-the-unemployed
٦ http://socialistworker.org/2011/11/07/drowning-in-student-debt
٧ http://socialistworker.org/2011/11/07/drowning-in-student-debt
٨ http://www.scribd.com/doc/60744006/2083-a-European-Declaration-of-Independence
٩ http://uaf.org.uk/the-edl-violent-racists-and-fascists
١٠ http://www.socialistworker.co.uk.
١١ http://isj.org.uk/index.php4?id=757&issue=132
١٢ *http://www.al-akhbar.com/node/12604*
١٣ http://www.al-akhbar.com/node/18809
١٤ http://socialistworker.org/2011/11/22/occupys-next-struggle
١٥ المرجع السابق
١٦ http://www.youtube.com/watch?v=6AdDLhPwpp4
١٧ http://socialistworker.org/2011/11/16/we-wont-be-silenced, http://capitoilette.com/2011/11/15/oakland-mayor-jean-quan-admits-cities-coordinated-crackdown-on-occupy-movement/
١٨ http://tymat.org/?q=node/1727
١٩ http://socialistworker.org/2011/11/22/occupys-next-struggle
٢٠ http://www.youtube.com/watch?v=sVjqtxGr1nY
٢١ http://socialistworker.org/2011/12/16/the-year-of-revolt
٢٢ http://isj.org.uk/index.php4?id=760&issue=132

أفكار حول
اليسار والموقف من المرأة



تظاهرة مناهضة للعنف ضد المرأة، بيروت (باسم شيت)

كان من المفترض أن أكتب عن التحرر الطبقي وعلاقته بالتحرر الاجتماعي، ولكني وجدت أنه من الملح أن أكتب عن تجربة العلاقة بين اليسار وقضايا المرأة تحديداً، وذلك من وجهة نظر شخصية مرتبطة ببعض التجارب المعيشة.

منذ البداية، اعتبرت نفسي منضوية في صفوف اليسار الذي استلهمت منه منذ نشأتي كل ما هو مرتبط بالعدالة والتحرر والعالم الأفضل. بدأت تجربتي مع اليسار بشكلها الرومنسي المرتبط بزيارتي وعشقي لفترة السبعينيات البيروتية وكل ما ارتبط بها من فنون وطرائق حياة. وفي العام ٢٠٠٦، أحسست بأنني وجدت ضالتي عندما التقيت بمجموعة يسارية علمت من خلالها أن هناك أملاً ما خارج الحزب الشيوعي الذي لم يقنعني يوماً ولم أستطع أن أشعر بأي انتماء إليه.

بدا حينها كل شيئ منطقياً، وعادلاً، مفعماً بالثورة. وكلما مر يوم، كنت أشعر جيداً بوعيي الطبقي الذي لازمني وأعادني إلى فترات كثيرة لأراها ولكن بطريقة مختلفة، بطريقة تبعث فيَّ الأدرينالين وتشعرني بحتمية النجاح. بدأت أُكثِر من قراءاتي. وكان للمجموعة أثرٌ كبير في تأطير هذا الوعي، من خلال الاجتماعات التي كنا نقوم بها، والتي كانت تتمحور حول الصراع الطبقي والرأسمالية، أو من خلال النشاطات والبيانات التي كانت تسعى إلى بث ذلك الوعي وتأجيجه في صفوف العمال، أو من خلال متابعة الاعتصامات العمّالية والإضرابات، أو القراءات التي كنا نلتزم بها.

ولكن، من جهة أخرى، كنا كمجموعة على تماسٍّ مباشر وتواصل مع الحزب الشيوعي اللبناني، الذي يُعتبر الكتلة الأكبر التي «تعبّر عن اليسار»، حيث يحمل تراثاً يرتبط بفترة طويلة من النضال

بمواجهة السياسات الاقتصادية التي انتهجتها الحكومات المختلفة منذ تأسيسه، بالإضافة إلى الإرث المقاوم الذي عبّرت عنه جبهة المقاومة الوطنية بمواجهة الاحتلال والعدوان الإسرائيلي، فضلاً عن مواجهة اليمين المتطرّف الذي أخذ على عاتقه تدمير المقاومة الفلسطينية.

خلال فترة العمل على قضايا سياسية معيّنة، كالسعي لبناء جبهة موحّدة لليسار ضد الاصطفافات الطائفية، أو مواجهة السياسات الاقتصادية القائمة، أو المطالبة بالكهرباء، أو المقاطعة... كانت لنا محطّات عديدة وجدنا أنفسنا خلالها متقاطعين مع القاعدة الشبابية للحزب الشيوعي، أو اتحاد الشباب الديموقراطي، وغيرهم من التشكيلات التقليدية، مثلاً الاعتصام المفتوح إبّان الحرب على غزة، في أواخر العام ٢٠٠٩.

لن أدخل في تفاصيل الصعوبات التي رافقت هذا الاعتصام، والمتعلقة بالمواقف السياسية أو ماهية التحركات أو الآليات الديموقراطية، التي قوضها وجود أحزاب كالحزب الشيوعي خاصة، (يمكن مراجعة المنشور في ما يختص بهذه المسألة)، ولكنني أود تسليط الضوء على مسألة القضايا النسائية، من خلال تجربتي في معايشة ديناميات العمل مع أحزاب تختزن كمّاً هائلاً من الذكورية، ومن رهاب المثلية.

بالنسبة لكثيرات مثلي، كان التماس اليومي أمراً فائق الصعوبة، خاصة في ظلّ الجوّ السائد الذي تعبّر عنه الأحاديث اليومية وطرائق التواصل. كان يكفي أن يمرّ شابٌّ يملك مظهراً مختلفاً عن الصورة النمطية السائدة للذكر القوي والمهيمن حتى تنطلق الضحكات والنكات السمجة، إضافة إلى تعليقات تطالب باستبعاد «هذه الأشكال» من الاعتصام.

هذا التماس اليومي المباشر لم يختلف كثيراً عن المجتمع الأبوي المحيط بنا. فقد عكست هذه المساحة المشتركة الأدوار الجندرية الصلبة، بشكلها الحاد، من خلال النظرة للمرأة على أنها شيء جنسي، بالدرجة الأولى، وتابع وضعيف، بالدرجة الثانية. فقد كان واضحاً أن العقليات الموجودة لا تتقبل فكرة أن للمرأة حياة جنسية، ما دفع بعضهم إلى اعتبار أن أي واحدة تعلن عن امتلاكها لجسدها وتحرره هي مشاع للجميع، فيتم التحرش بها. ولم أر قط خلال الاعتصام المذكور أي امرأة تدير اجتماعاً، أو تقرر ما يجب عمله، باستثناء المجموعة التي أنتمي إليها، وقد قامت تلك الأحزاب والمجموعات بتشكيل اللجان ونصّبت ذكورها القياديين عليها.

تجربة الحملة لإسقاط النظام الطائفي

لا يكفي كسر الصمت على مستوى الممارسة الذكورية، التي يتبناها المجتمع، بل الأصعب هو كسر هذا الصمت في الحلقات، التي تدّعي أن مناصرتها لهذه المسألة هي أمر بديهي، وتحصيل حاصل. في هذا السياق، أجد من الضروري الإضاءة على بعض الممارسات الذكورية اليومية والسياسية الممأسسة، التي تبلورت في الاجتماعات العامة لحملة إسقاط النظام الطائفي العام الماضي.

في الممارسات اليومية، كان الرجل سيد الموقف، بصوته العالي وجسده المقدام، الذي يدفع بكل قوته لاحتلال المراكز الأمامية. والتدافع هنا سيد الموقف. لديكِ، كفتاة، خيارٌ من اثنين: إما ممارسة التدافع حتى يتسنى لك الظهور في الصورة، وهنا قد تتعرضين للدهس أو السحل، كما يقول المصريون، وإما الانسحاب بهدوء والابتعاد بقدر الممكن عن مكان الحدث، أو الوقوف على هامشه. لم تمنع الحملة النساء من المشاركة طبعاً، وأتاحت لنا أن نكون منظّمات في العمل، ولكن هذا لم يمر بالسلاسة التي توقّعناها.

مثلاً، في إحدى المرّات، قام أحد قياديي الحزب الشيوعي بتهديد إحدى الفتيات، وكاد أن يضربها لأنه «استُفز» بسبب طلبها منه الالتزام بالوقوف خلف اليافطة، التي قررت الحملة أن تكون في الصف الأمامي. ولم تأخذ الحملة على عاتقها الوقوف عند هذه المسألة، لأنها ليست ثورية، بما يكفي، بالنسبة لتلك التشكيلات. ولم يقتصر التدافع على التظاهرات التي نظّمتها الحملة، بل وجد لنفسه متنفساً داخل الاجتماعات. كانت معادلة البقاء للأقوى هي السائدة؛ من يرفع صوته أكثر ويفرض نفسه، هو المؤهل للكلام. بالإضافة إلى ذلك، لم يكن أمراً مقبولاً بتاتاً أن تحمل الاجتماعات أي طابع مساواة جندرية، من ناحية تنظيم إدارة الاجتماعات والمداخلات ،أو تغيير أي من الممارسات الذكورية، التي قد تدفع كثيرين (ذكوراً وإناثاً) إلى التراجع عن المداخلة أو إبداء الرأي.

تكررت هذه الممارسات في أحد الاجتماعات، عندما طرحنا فكرة أن تكون مقدمة التظاهرة نسائية، بسبب هدفها الداعي إلى أحوال شخصية موحّدة، وتأكيدها على المساواة الكاملة. مجرد طرح الفكرة كان كفيلاً بإثارة بركان داخل الاجتماع، حيث تسابقت «القيادات» على رفض الفكرة، شكلاً ومضموناً. لكن المشكلة لم تكن في رفض فكرة ما، علماً بأن الرفض أتي بوضوح من موقع ذكوري جداً، يعتبر أن هذا الطرح لا يحمل بعداً سياسياً، وهذا هو صلب المسألة. المشكلة كانت في ظهور كراهية للنساء، غير مسبوقة، تجلّت بسحب هذه المسألة من التصويت، من خلال التهديد والاستهزاء، بالإضافة إلى الاستيلاء على إدارة الجلسة وخطفها، كأنما هناك حدث طارئ جداً استدعى ذلك. تخلل ذلك صراخ مستمر لم يتح لأي منّا أن يقول كلمة واحدة. فحوى الصراخ: «نحن في ثورة الآن، ليس لدينا الوقت لمناقشة مسائل سخيفة»، كما يقول مازن حطيط، أحد الممثلين الرسميين للحزب الشيوعي.

على صعيد آخر، تجربتي مع المجموعات المستقلة (وغير الستالينية) أغنتني كثيراً، ونمّت داخلي وعياً لا أندم على امتلاكه،لا بل أعتز بذلك. فما زلت أعتبر أن الصراع الطبقي داخل المجتمع تحدُّ منه، كثيراً، اللامساواة والانتهاكات الحاصلة داخله. ولكن من جهة أخرى، وربما هذا يعود إلى تقصير من ناحيتي، لم يسهم هذا الفضاء في زيادة وعيي الجندري، كأمر مفصلي لا يقل أهمية عن الوعي الطبقي، ولا يندرج في خانة الصراعات «الأخرى» التي تنبعث جذورها من خلل طبقي ما.

المشكلة ليست في مقاربة المجموعة لمبدأ المساواة الجندرية، فقد كانت تدفع بكل قوتها نحو تحقيق هذا المبدأ، وتدخل في نقاشات

حادة مع قوى يسارية رجعية، ما زالت تعتبر المرأة ضلعاً قاصراً، وأداة للتلطيش ولإثبات الفحولة. إنها مشكلة حيّز، وهي تكمن في الممارسة السياسية اليومية، وفي بعض ديناميات العلاقة، داخل المجموعات السياسية. ربما لم أكن لأكتب هذه الخواطر لو أنني لم أواجه قدري الحتمي في الاصطدام مع جندري، وما يعنيه ذلك من معارك يومية مباشرة، وأخرى متعبة ومضنية وطويلة الأمد. ولكنني اعتبرت لفترة طويلة أن المساواة تتم عندما أترفع عن ذلك الصراع، وأناضل من أجل عالم أفضل تسوده العدالة الاجتماعية. كنت أقول لنفسي إذا أردت أن أكون متساوية مع الذكور، عليَّ أن «أطحش»، وإن أي مراعاة لجندري هي التمييز بعينه. كما لو كنا نحن والرجال متساوين فعلاً، وما علينا إلاّ أن نطبق تلك المساواة.

لم أكن أعرف كيفية تجنّب إثارة حفيظة أحد، إذا ما كنا في نقاش، وأردت أن أدلي بصوتي كامرأة، من دون أن أميّز ضدّ الرجال، لذلك لم أجرؤ على هذا الطرح سوى في فترات وإشارات متقطعة، ولم أتمكن من الدفاع عنه. عندما اصطدمت بماهية جندري، أدركت أنه أمر سياسي بامتياز، وليس هامشياً. الوعي النسوي بالنسبة لي هو زيارة لمفاهيم النساء المغيّبة، طرقهن في حل النزاعات، طرقهن في مقاومة النظام الأبوي، عودة إلى نظامهن الأمومي ومعتقداتهن، شكل مختلف من التعبير ومن التواصل لم يتسنّ لنا كنساء، أو رجال، أن نطّلع عليه، أن نرى جدواه، أو أن نحكم عليه، وببساطة، الاستماع إلى النساء عندما يعبّرن عن حاجة ما، ضمن تلك المجموعات.

من جهة أخرى، إن تاريخ النساء يعلّمني أن أتّحد معهن، لأسباب موضوعية أطّرت ردّات فعلنا، ومدى إقبالنا أو إحجامنا، أو مشاركتنا ،في الحيّز الحرّ في المكان العام، الذي قد يكون قاعة اجتماع ، مثلاً. قد يبدو هذا وكأنه إظهار لصورة المرأة على أنها ضعيفة أو ضحيّة. لكن، مثلاً، عندما تتحدث المرأة، في حيّز سياسي عام، على الرجل أن يعيد النظر في فكرة أن المجال العام اختصاصه هو، ومكانه الذي ترعرع فيه عبر عقود من الزمن، وأن الديناميات هي من صنعه، وحده. ولا بد من أن يقارب النقاش، على مستويين، حتى في أدق تفاصيله أحياناً. ولن يمس الماركسية سوء إذا تكلّمت إمرأة على ضرورة سياسية آنية تخصّها، واستمع إليها الرفاق.

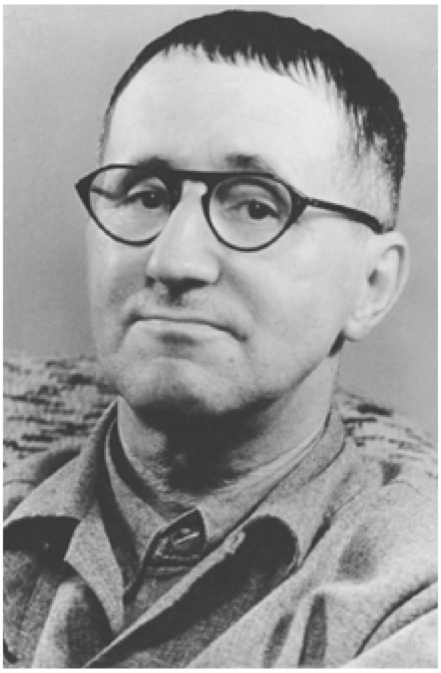
لا مجال أمام اليسار، إذا أراد التعبير عن كل المجتمع، سوى المضي قدماً والانحياز التام لقضايا النساء، خاصة في ظل الثورات، التي تفرض معادلات جديدة في النضال، وتُثبت لنا بالعين المجرّدة أنه لا مكان للأفكار الذكورية، أو العنصرية، بيننا، أو في المجتمع الذي نريد بناءه، والأهم أن لا أولويات ثورية أو نضالات مرحلية على حساب أخرى. فكثيرة هي الأقنعة التي تسقط اليوم، ولكن هناك ما يبشّر بالأمل... هي تلك الأصوات التي ارتفعت في الميادين لإسقاط الديكتاتوريات وحكم العسكر، وفحوص العذرية والتحرش الجنسي... إنها فرصة ثورية يجب أن لا نخسرها.

تظاهرة ضد الاغتصاب، بيروت ٢٠١٢/١/٢٦ (هشام الأشقر)



في الذكرى الـ ١١٢ لولادة برتولد بريخت

الاشتراكي الرائع، الذي بات العقل معه شعراً



ولد برتولد فريدريش بريخت (١٨٩٨-١٩٥٦)، في ٢ شباط ١٩٩٨، في أوغسبرغ بألمانيا، وانتقل في العام ١٩١٧ إلى ميونيخ لدراسة الفلسفة والطب. ولكنه سرعان ما اختار التوجه إلى المسرح، في حين كان بدأ يكتب الشعر، منذ مراهقته الأولى. وقد تم تجنيده في العام ١٩١٨ وإلحاقه بالمشفى العسكري، الذي شاهد فيه فظاعات الحرب، واتخذ مذاك موقفاً جذرياً ضد هذه الأخيرة. ولقد لعبت ثورة ١٩١٨ الألمانية دوراً هاماً في تكوين قناعاته السياسية الاشتراكية، على الرغم من نهاياتها المأسوية، أو ربما بسبب ذلك. وبوفاة أمه في العام ١٩٢٠، انقطعت علاقته، نهائياً، بجوه العائلي. وقد تم تمثيل ثاني مسرحياته، «طبول في الليل»، في ميونيخ، في أيلول ١٩٢٢، ونالت نجاحاً كبيراً عاد عليه بالشهرة، منذ ذلك الحين المبكر. وفي ذلك العام بالذات، اقترن بالممثلة، ماريانه جوزفينه، وأنجب منها ابنته هانه ماريانا. وفي العام ١٩٢٤ مُثِّلت مسرحيته «إدوارد الثاني»، التي ظهرت فيها بذور نظريته المسرحية عن «المسرح الملحمي». ثم انتقل بعد ذلك إلى برلين، حيث عمل مع المخرج ماكس راينهارت، وجمع حوله أصدقاء، وأتباعاً متحمسين عديدين، شعراءَ ورسامين وملاكمين. وفي العام ١٩٢٦ بدأ سلسلة مسرحياته التي ستدعمها لاحقاً عقيدته الاشتراكية اليسارية، القائلة بأن المرء يتحدد بظروفه الاجتماعية. ومع العام ١٩٣٠، تابع دراسته لهيغل وماركس، إلى حين تأكد اقتناعه بضرورة الثورة الاشتراكية. وطيلة تلك الفترة، كان يتابع كتابة الشعر، متأثراً بخاصة بشعر كل من فرانسوا فيون، وكيبلينغ، وأرتور ريمبو. وقد انفصل آنذاك عن زوجته الأولى، واقترن بهيلينه فيغل، التي ارتبط اسمها باسمه، وكان أشهر أدوارها «الأم شجاعة»، في المسرحية التي تحمل هذا العنوان. وفي مسرحية «الإجراء»، التي صدرت بالعربية بعنوان «القرار»، أعلن بوضوح تبنِّيه النهائي للماركسية.

غادر ألمانيا في ١٩٣٣، مع زوجته، فأُحرقت بعد ذلك كتبه، وفي حزيران١٩٣٥، نُزعت جنسيته الألمانية. وقد ساهم من مكان إقامته في الدانمرك، في مكافحة النازية. وبعد مسرحياته التعليمية، انكب على كتابة المسرحيات الكفاحية. وفي موسكو تعرف إلى ماي لان فانغ، وبدأ تأثره بالمسرح والشعر الصينيين. ومن ثم انتقل إلى السويد، في نيسان١٩٣٩، حيث تم تمثيل مسرحيته «حياة غاليليو»، و«الأم شجاعة وأبناؤها». ثم انتقل إلى فنلندا، وكان هتلر قد بدأ مغامراته المجنونة، مكتسحاً جزءاً هاماً من أوروبا. وفي تلك الفترة أنهى كتابة مسرحيته «إنسان ستشوان الطيب»، التي تصور كيف أن الطيبة لا مكان لها في عالم يحكم فيه الأغنياء الفقراء. أما مسرحيته «صعود أرتوروي الذي لا يمكن وقفه» فعن صعود هتلر، وذلك فيما كان هتلر يستعد لغزو الاتحاد السوفييتي. وقد غادر بريخت أوروبا في ذلك العام (١٩٤١) إلى الولايات المتحدة، حيث أُغلقت في وجهه المسارح، انتظر ٤ أعوام قبل تمثيل بعض مشاهد «رعب الرايخ الثالث وتعاسته»، مع نجاح ضئيل. وفي ١٩٤٧ أعاد كتابة «حياة غاليليو»، تحت تأثير قنبلة هيروشيما، ثم آخر مسرحياته الكبرى «حلقة الطباشير القوقازية»، التي يعتبر فيها أن الروابط الاجتماعية أقوى من روابط الدم. وقد عاد إلى أوروبا عامذاك، وأتمَّ، في بيت ريفي مطل على بحيرة زوريخ بسويسراأهم مؤلفاته عن المسرح الملحمي، «الأورغانون الصغير للمسرح»، وأعاد صياغة أنتيغونا لسوفوكليس. وعاد في ١٩٤٨ إلى برلين الشرقية حيث بقي حتى وفاته في العام ١٩٥٦. وفي يونيو/حزيران ١٩٥٣ن خاطب الرئيس الألماني الشرقي، أولبرخت، بعد قمعه ثورة العمال، قائلاً: «إذا كان هذا الشعب لا يعجبكم، ابحثوا لأنفسكم عن شعب آخر!» وقد توفي بالسكتة القلبية في ١٤ آب/أغسطس١٩٥٦.

في مسرحياته، كما في شعره، اعتمد المنهج الديالكتيكي، القائم على رؤية التناقضات في كل شيء في العالم والحياة. وكان يتوخى الدقة والبساطة والوضوح، والاقتصاد في التعبير، دائماً، بحيث يمكن القول إن «العقل قد أصبح معه شعراً». وقد تميز، في قصائده المبكرة بالسخط على القيم البرجوازية، وملاحظة بؤس القدر الألماني، والتطلع لظهور قيم جديدة، بواسطة الثورة.

امتداح الثائر

حين يزداد الاضطهاد
تخون الكثيرين شجاعتهم
ولكن شجاعته تزداد
إنه ينظم كفاحه

من أجل القرش
الذي يناله أجراً
ومن أجل الشاي
ومن أجل السلطة في الدولة

إنه يسأ ل المُلكية:
من أين تأتين؟
ويسأل الآراء:
أي إنسا ن تفيدين؟

حيث يسود الصمت دائماً
تراه يتكلم
وحيث يعم الظلم
ويتحدث النا س عن القدر
تجده يسمي الأشياء بأسمائها.

حيث يجلس إلى المائدة
يجلس السخط معه
الطعام يجده سيئاً
والحجرة ضيِّقة.

إلى حيث يطردونه
تذهب الثورة
والبلد الذي يغادره
لا يتركه الاضطراب.

غَيِّر العالم

من ذا الذي لا يجلس العادل معه
لكي ينصر العدل؟
أي دواء لا يصبر على مرارته
من يرقد على فراش الموت؟
أي انحطاط لا يحق لك أن تقدم عليه
لكي تقضي على الانحطاط؟
إن لم تستطع في نهاية المطاف أن تغير العالم
فكيف تعد نفسك طيباً؟
من أنت؟
تمرَّغْ في الرغام
عانقْ سفاكي الدماء
ولكن غيِّر العالم
إنه يحتاج إلى التغيير!

إلى الأجيال المقبلة

حقاً إنني أعيش في زمن أسود !
الكلمة الطيبة لا تجد من يسمعها
الجبهة الصافية تفضح الخيانة
والذي ما زال يضحك
لم يسمع بالنبأ الرهيب.

أي زمن هذا؟
الحديث عن الأشجار
يوشك أن يكون جريمة
لأنه يعني الصمت على جرائم أشد هولا

ذلك الذي يعبر الطريق مرتاح البال
ألا يستطيع أصحابه
الذين يعانون الضيق
أن يتحدثوا إليه؟

صحيح أني ما زلت أكسب راتبي
ولكن صدِّقوني،ليس هذا إلا محض صدفة
إذ لا شيء مما أعمله
يبرر أن آكل حتى اشبع

صدفةٌ أني ما زلت حيّا
(إن ساء حظي فسوف أضيع)
يقولون لي: كُلْ واشربْ !
افرح بما لديك!

ولكن كيف يمكنني أن آكل وأشرب
على حين أنتزع لقمتي
من أفواه الجائعين؟
والكأس التي أشربها

ممن يعانون الظمأ؟
ومع ذلك فما زلت آكل وأشرب!
نفسي تشتاق أن أكون حكيما
الكتب القديمة تصف لنا من هو الحكيم

هو الذي يعيش بعيدا
عن منازعات هذه الدنيا
يقضي عمره القصير
بلا خوف أو قلق

العنف يتجنبه
والشر يقابله بالخير
الحكمة في أن ينسى المرء رغائبه
بدل أن يعمل على تحقيقها

غير اني لا أقدر على شيء من هذا
حقا! إني أعيش في زمن أسود.

٢

أتيت هذه المدن في زمن الفوضى
وكان الجوع في كل مكان
أتيت بين الناس في زمن الثورة
فثرت معهم

وهكذا انقضى عمري
الذي قُدِّر لي على هذه الأرض
طعامي أكلته بين المعارك
نمت بين القتلة والسفاحين

أحببت في غير اهتمام
تأملت الطبيعة ضيِّق الصدر
وهكذا انقضى عمري
الذي قدر لي على هذه الأرض.

الطرقات على أيامي
كانت تؤدي إلى المستنقعات
كلماتي كادت تسلمني للمشنقة
كنت عاجز الحيلة

غير أني كنت أقض مضاجع الحكام
(أو هذا على الأقل ما كنت أطمع فيه)
وهكذا انقضى عمري
الذي قدر لي على هذه الأرض.

القدرة كانت محدودة
الهدف بدا بعيدا
كان واضحاً على كل حال
غير أني ما استطعت أن أدركه.

وهكذا انقضى عمري
الذي قدر لي على هذه الأرض
أنتم يا من ستظهرون
بعد الطوفان الذي غرقنا فيه

فكروا
عندما تتحدثون عن ضعفنا
في الزمن الأسود
الذي نجوتم منه.

كنا نخوض حرب الطبقات
ونهيم بين البلاد
نغير بلداً ببلد
أكثر مما نغير حذاء بحذاء

يكاد اليأس يقتلنا
حين نرى الظلم أمامنا
ولا نرى أحداً يثور عليه.
نحن نعلم

أن كرهنا الانحطاط
يشوه ملامح الوجه
وأن سخطنا على الظلم
يبح الصوت

آه: نحن الذين أردنا
أن نمهد الارض للمحبة
لم نستطع أن يحب بعضنا بعضا
أما أنتم

فعندما يأتي اليوم
الذي يصبح فيه الإنسان صديقاً للإنسان
اذكرونا
وسامحونا.

«المنتدى الاشتراكي» ومهامه البرنامجية

النص الوارد أدناه هو نص انتقالي جرى التوافق حوله بين كل من التجمع الشيوعي الثوري، من جهة، والتجمع اليساري من أجل التغيير، من جهة أخرى. على أن يمثل القاعدة البرنامجية للمنتدى الاشتراكي والنضال في صفوفه، بما هو شكل تنظيمي انطلق من حد أدنى من المبادئ جرى على أساسها الحصول على العلم والخبر من الدولة اللبنانية، ليتم بعد ذلك، وفي سياق تطور العلاقة بين الطرفين المنوه بهما أعلاه – عبر نضالات وتجارب مشتركة شتى على مدى السنوات الأخيرة – تفصيل تلك المبادئ وتوسيعها وإبراز المدى الأبعد، الفكري والسياسي والبرنامجي، الذي تطل عليه، ويتم السعي لبلوغه. والمنتدى الاشتراكي، الذي يلتقي فيه الآن رفاق من أكثر من تجربة، في صفوف اليسار الثوري، يؤكد على أقصى الرغبة في الابتعاد عن العصبوية، وفي الانخراط الصادق، والكامل، في المسعى الراهن لتوحيد اليسار المحلي، على أساس برنامج متقدم، وعلاقات ديمقراطية حقيقية.

المهام البرنامجية:

١) إلغاء الطائفية السياسية وطرح العلمنة الشاملة، بما فيها علمنة الأحوال الشخصية، وعلمنة التعليم بشتى درجاته، وصولاً إلى الجامعة والدراسات العليا، وتعزيز التعليم الرسمي إلى أبعد الحدود.

٢) الرفض المطلق للخصخصة، والعمل على تأمين الحماية الفعلية للقطاع العام، بعد إخضاعه لمحاسبة دقيقة يشارك فيها العاملون فيه، والاتحاد العمالي العام، الذي يجب أن يعاد بناؤه على أسس يتم بموجبها ضمان استقلاله الكلي، وانغراسه العميق في الطبقة العاملة المحلية، بشتى روافدها، بما فيها العمال والعاملات الأجانب.

٣) العمل على تحطيم كل القيود التي تتيح التفرقة العنصرية، والاجتماعية، والجنسية، في صفوف الطبقة العاملة. ولذا فإننا نقف مع العمال الأجانب في نضالهم لأجل المساواة في الحق بالعمل، وفي شروط العمل، ونقف أيضاً مع حقوق المرأة في المساواة بالعمل وحقوق الجنسية، وشتى الحقوق الاجتماعية والاقتصادية. كما نقف ضد منطق التفرقة على أساس الخيارات الجنسية، ونرفض، من حيث المبدأ، وفي الجوهر، منطق العنف الاجتماعي الذي يضع الرجل ضد المرأة، ومغايري الجنس ضد مثلييه. ونعتبر أن تحررنا الاجتماعي يبدأ عندما يتعاضد العمال في ما بينهم، رجالاً ونساءً، ومن كل الجنسيات، داخل الأراضي اللبنانية، ضد النظام القائم، ومن أجل سيرورة ثورية تفضي إلى المجتمع الاشتراكي.

٤) دعوة العمال في كل المعامل والورش التي يقرر أصحابها إقفالها، لأي سبب من الأسباب، لوضع أيديهم عليها، وإعادة تسييرها بأنفسهم، والدعوة لتأمين الظروف المناسبة، ولاستيفاء الشروط الضرورية،لاستعادة الأدمغة المهاجرة، وتأمين فرص العمل للمنتجين المحليين، ومن ضمنهم بوجه أخص خريجو المعاهد العلمية والمهنيات والجامعات، وذلك عبر تشجيع الصناعات الوطنية التي تلتزم بتأمين شروط عادلة للعاملين فيها، ومن ذلك عبر إشراكهم في إدارتها؛ ودعم قيام قطاع صناعي عام، ولا سيما في مجال الصناعات الإلكترونية المتقدمة.

٥) الدعوة إلى حماية الإنتاج الزراعي في وجه السياسات التي فرضتها منظمة التجارة العالمية، بالدعوة إلى إصلاح زراعي جذري، يطول بوجه أخص أراضي الملاكين الكبار، بما فيها أراضي المؤسسات الدينية والطائفية المسيطرة على الأوقاف، وبتشجيع السياسات التعاونية، واعتماد التسليف بفائدة منخفضة للمزارعين المتوسطين والصغار، وتنظيم نزيه لتصريف المنتجات الزراعية، وإحداث لجان لصغار المزارعين يكون بين مهماتها مراقبة عمليات النقل والتسليف والتسويق، فضلاً عن السعي لفرض استكمال بنية تحتية متقدمة للزراعة، تضمن الحفاظ على الثروة المائية والانتفاع الأقصى بها، من جهة، وعدم الإساءة إلى البيئة من جهة أخرى. فضلاً عن الضغط لأجل فرض

حماية حقوق لبنان في مياهه، ولا سيما في الجنوب، والاستفادة القصوى منها.

٦) وفي موضوع البيئة، الضغط من أجل بذل جهود جبارة لحماية البيئة، وللحيلولة دون المزيد من الإساءة إليها، ولا سيما إلى المياه الجوفية، ومياه الأنهر والبحر، ومواجهة التصحّر من خلال حفز حركة جماهيرية كبرى لإعادة التشجير. كما لأجل الاستفادة من الطاقة البديلة الشمسية، والمائية، وحتى تلك المتعلقة بالرياح.

٧) المسألة الوطنية. إن ذلك الجزء من البرجوازية والبرجوازية الصغيرة الطائفية، الذي بات الآن في مواقع السلطة، الحصرية، داخل النظام اللبناني، في مواجهة الجزء الآخر – الذي لا يختلف عنه كثيراً من حيث مواقعه الطبقية، على الأقل، والمصالح البائسة والضيِّقة التي يتوخى تأمينها لنفسه والفئات منها لقاعدته الشعبية – يرفع باستمرار راية مقاومة الاحتلال والهيمنة الخارجية، وحماية السلاح المقاوم. ونحن إذ نرفع شعاراً مشابهاً، يتعلق بضرورة اعتماد سياسة المقاومة، أيضاً، نختلف بعمق، في رؤيتنا هذه، عن جوهر تلك الخاصة به، وندعو إلى:

– إعادة انخراط اليسار في المقاومة الشعبية ضد الإمبريالية، وضد الاحتلال الإسرائيلي، ليس فقط من أجل تحرير مزارع شبعا ومرتفعات كفرشوبا، بل أيضاً لأداء قسطه في مواجهة الحروب الإمبريالية والاحتلال، في أي بقعة من العالم تتعرض للعدوان والقهر، ولا سيما عبر شتى أشكال التضامن والدعم، التي يمكن أن يقدمها؛ ومن أجل فلسطين حرة، ومتحررة تماماً من الصهيونية، يعيش فيها اليهود والعرب على قدم المساواة.

– هذا ولا بد من التشديد على أنه لا يمكننا الفصل أبداً بين الصراع ضد الإمبريالية، وإسرائيل، والصراع ضد الأنظمة الدكتاتورية البرجوازية الحاكمة، كونها تشكل، بصورة أو بأخرى، أدوات محلية للإمبريالية. وهو ما أدركته الجماهير الواسعة، في العديد من البلدان العربية، بحسها العفوي، كما بالقدر من الوعي الذي باتت تمتلكه، حين اندفعت في ثورتها الراهنة، منذ أوائل العام الماضي ٢٠١١. وهي الثورة التي لا بد من أن تتواصل، في سيرورة قد تكون طويلة، حتى تحقيق المهام الأساسية المتناسبة مع تحررشعوبنا الكامل – من المحيط إلى الخليج – من الطغيان، كما من الظلم والقهر الاجتماعيين، والارتهان الوطني والقومي، ومن كل اشكال الاستلاب.

– أن يضغط هذا اليسار لأجل حفز عملية واسعة يتم بها إعداد كل الجماهير اللبنانية لحروب محتملة لاحقة مع إسرائيل والولايات المتحدة الأميركية، على أن يتناول هذا الإعداد التدريب والتسليح، وتعبئةً وطنية بعيدة كل البعد عن سموم الطائفية والمذهبية. وعلى أن يتم الضغط أيضاً لإنشاء ملاجئ قادرة على توفير أقصى الحماية للمواطن، في شتى أصقاع الوطن، في حال نشوب حروب كهذه.

– أن ينخرط هذا اليسار في نضال دائب لأجل استصدار القوانين الضرورية لإعطاء الفلسطينيين، في لبنان، كل حقوقهم المدنية والإنسانية الأساسية، وحرياتهم السياسية، بما يتلاءم مع تطور نضالهم، بالتضافر مع نضال أمثالهم، في كل أماكن وجودهم، لأجل التطبيق الكامل لحقهم في العودة إلى مدنهم وقراهم في فلسطين؛ وأن يعمل على الدفع باتجاه تقديم كل أشكال الدعم لحركات المقاطعة ضد الشركات المتعاملة مع إسرائيل، ويضغط باتجاه وقف كل مظاهر التطبيع، من جانب أنظمة عربية عديدة، مع العدو الصهيوني، لا بل قطع كل أشكال العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية، التي انخرطت معه فيها، في العقدين الأخيرين.

– العمل على الربط ما بين المسألتين الوطنية والطبقية، والامتناع عن الفصل ما بين النضال من أجل التحرير والصراع لأجل التحرر الطبقي والاجتماعي.

٨) البعدان العربي والأممي: العمل على إعادة الاعتبار لمطلب الوحدة العربية، وتصفية الوجود الإمبريالي في كامل المنطقة، ومن ضمنه الاستعمار الاستيطاني المتواصل في فلسطين التاريخية، في الوقت نفسه الذي يتم فيه تقديم حل متقدم وثوري لقضايا الأقليات القومية، ولا سيما قضايا الأكراد واليهود، والأمازيغ. وبالطبع فإن كل ذلك إنما يشكل جزءاً أساسياً من المهام الديمقراطية الثورية، التي فشلت البرجوازيات العربية، على اختلافها، في الاضطلاع بها، في العقود الذهبية للتحرر الوطني، التي شهدها العالم بعد الحرب العالمية الثانية. وهي مهام بات من الواضح أنها تنتظر لأجل إنجازها قيام سلطة طبقية مختلفة تماماً، في المنطقة العربية ككل، ومن ضمنها لبنان، هي سلطة العمال والفلاحين المفقرين وباقي المنتجين الصغار، والمهمَّشين والمحرومين. وهي سلطةٌ لن تعمل فقط على إنجاز المهام الديمقراطية، بل ستجمع بين ذلك وبين التصدي، في الوقت عينه، لمهام ذات طبيعة اشتراكية، في سيرورة لا تنقطع، هي بالضبط سيرورة ثورة دائمة.

٩) وبقدر ما ينجح الثوريون في لبنان، والبلدان العربية الأخرى، في التصدي لما تطرحه هذه السيرورة من مهام، يكونون يقدمون إسهاماً عظيماً في خدمة الثورة العالمية، التي يتوقف على قيامها التحقيق الناجز لتلك المهام، على المستوى الكوني، والتي سيساهم في تسريعها بناء أداتها الأساسية، الأممية الثورية الجماهيرية.



الثورة الدائمة

نشرة ماركسية ثورية فصلية عربية تصدر عن:

المنتدى الاشتراكي–لبنان، **الاشتراكيون الثوريون**–مصر، **تيار المناضل(ة)**–المغرب، **رابطة اليسار العمّالي**–تونس